

1445 هـ - 2024 م



للاقتصاد الإسلامي  
ALBARAKA FORUM

سلسلة التقارير الاقتصادية

التقرير الأول

# قياس واقع حالة الفقر

في الدول الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي

[www.alBaraka.org](http://www.alBaraka.org)



albarakaforum

التقرير الأول

# قياس واقع حال الفقر

في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

1445 هـ - 2024 م



مُنْتَدَى الْمَكْرَمَةِ لِلْاِقْتِصَادِ الْاِسْلَامِيِّ

سِلْسِلَةُ النِّقَاطِيْرِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ

التقريب الاول

# قِيَاسُ وَاَقْعُ حَالِ الْفَقْرِ

فِي الْاَدْوَالِ الْاَعْضَاءِ فِي مَنظَمَةِ التَّعَاوُنِ الْاِسْلَامِيِّ

1445 هـ - 2024 م

[www.alBaraka.org](http://www.alBaraka.org)



albarakaforum



لِلْاِقْتِصَادِ الْاِسْلَامِيِّ  
ALBARAKA FORUM

## مِنْتَدَى الْمَكَّةَ لِاَلْقِصَادِ اَلْاِسْلَامِيّ

هو مؤسسة فكرية عالمية مستقلة غير هادفة للربح، متخصصة في الاقتصاد الإسلامي بمفهومه الشامل، نشأت امتداداً لتراث عريق من عطاء مؤسسه الشيخ:

صالح عبد الله كامل - رَحْمَةُ اللهِ -،

وهو التراث الذي يغطي مختلف مجالات البحث والتطوير في الاقتصاد الإسلامي.

يسعى المنتدى إلى إثراء المخزون البحثي وخدمة البنية المعرفية للاقتصاد الإسلامي، وبناء الشراكات والتحالفات مع الجهات الإقليمية والدولية لاستقراء التحديات والمستجدات الاقتصادية المعاصرة، ومواكبة الاقتصاد والمالية الإسلامية لهذه المستجدات، بما يعزز مخرجات المنتدى باعتباره منارة معرفية اقتصادية ومالية عالمية.

## سلسلة تقارير البركة الاقتصادية

انطلاقاً من رؤية منتدى البركة «الريادة في الاقتصاد الإسلامي عالمياً»، وفي ضوء رسالته «تطوير الاقتصاد الإسلامي والترويج له حول العالم»، ووصولاً لتحقيق أحد أهدافه الاستراتيجية «إثراء المخزون البحثي في الاقتصاد الإسلامي وتوفير الأدوات العملية لتطبيقه، في ضوء التحديات والمستجدات الاقتصادية المعاصرة»؛ اعتمد منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي إطلاق مجموعة من التقارير الاقتصادية المتخصصة التي تلقي الضوء على أبرز القضايا الاقتصادية التي تتعلق بالاقتصاد الإسلامي، ودول منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من خلال سلسلة تقارير تصدر بواقع 2-3 تقارير سنويًا بداية من عام 2024م، تهدف هذه التقارير إلى:

- 1/ تحقيق تصور استراتيجي مبني على أحدث البيانات المتوافرة.
- 2/ تقديم تحليل متكامل يسهم في تحقيق التصور الاستراتيجي الأمثل للموضوع محل التقرير.
- 3/ تقديم البيانات اللازمة لصناع القرار مع التوصيات والاستنتاجات اللازمة.
- 4/ توفير أدوات رصد دقيقة لأهم القضايا الاقتصادية، وذات البعد الاقتصادي.
- 5/ الإسهام في تحقيق بنية معرفية ذات منهجيات مستقرة، تتلاءم مع أحوال العالم الإسلامي واحتياجاته المعرفية.

## تقرير البركة الاقتصادية

لا يخفى على أحد في هذا العصر -الذي تمثل البيانات أحد أهم سماته- أهمية الاشتغال بالرصد والتحليل المتخصصين في كل مجال من مجالات الحياة، وإذا راجعنا مقومات القيادة على مستوى العالم اليوم، فس نجد أن مراكز الرصد والتحليل تأتي في مقدمة أسباب القيادة لدى جميع الدول التي تتنافس على التأثير الدولي .

وإذا نظرنا إلى قطاع الاقتصاد الإسلامي باعتباره قطاع أعمال عالميًا يتنامى بشكل مستمر، سنجد أن أحد أهم الملاحظات الظاهرة على أدائه: ضعف أدواته المعرفية الخاصة به، التي تتوافق مع منطلقاته ورؤاه، وتسهم في تحقيق أهدافه ودعم وسائله. ومن هذا المنطلق جاء اهتمام «منتدى البركة» بالعمل المعرفي؛ رصدًا وتحليلًا وتفسيرًا واستنتاجًا، ثم تيسيرًا للمعرفة وإصدارًا لها، ولا تتسع هذه المقدمة لشرح ذلك.

وفي هذا السياق تأتي سلسلة «تقارير البركة الاقتصادية» لتخدم الاقتصاد الإسلامي من خلال الأولويات التي تخدم أهداف المنتدى كمؤسسة عالمية فكرية، والتي ستركز في سنواتها الأولى على مسارين محددين هما:

**المسار الأول:** التحديات الاقتصادية التي تواجه العالم الإسلامي.

**المسار الثاني:** الموارد المتاحة للعالم الإسلامي.

وإننا لنسأل المولى -جل في علاه- أن تكون هذه السلسلة المعرفية المهمة موردًا ثريًا لشدة المعرفة والمتطلعين إلى التحليل العميق، وأن تخدم هذه السلسلة كافة المتعطشين إلى الإسهام الإيجابي لصنع عالم أفضل، من خلال توظيف أفضل للموارد، وتخطيط أبعدهم لمواجهة التحديات .

فريق الإعداد والمراجعة:

إعداد

د. زكريا عمير ملكي جميع

دكتوراه الاقتصاد جامعة بنها  
مدير وحدة الدراسات والتقارير  
الاقتصادية بمنتدى البركة

إشراف

د. د. فياض عمير المنعم حساين

أستاذ الاقتصاد ووزير المالية الأسبق  
المستشار الاقتصادي لمنتدى البركة

مراجعة وتقديم

يوسف حسن خلدوي

الأمين العام



للاقتصاد الإسلامي  
ALBARAKA FORUM

# الفهارس

❖ أولاً: فهرس المحتويات.

❖ ثانياً: فهرس الجداول.

❖ ثالثاً: فهرس الأشكال.

## أولاً: فهرس المحتويات:

ص	المحتوى
11	الفهارس.
13	أولاً: فهرس المحتويات.
17	ثانياً: فهرس الجداول.
19	ثالثاً: فهرس الأشكال.
26	تقديم الأمين العام.
29	تمهيد.
34	بيانات التقرير.
39	<b>مدخل:</b>
40	أولاً: منظمة التعاون الإسلامي «التعريف، والأعضاء، والأجهزة»:
40	1 التعريف.
40	2 تاريخ التأسيس.
41	3 المقر الرئيسي.
41	4 الدول الأعضاء.
44	5 أجهزة ولجان المنظمة.
47	6 عدد المسلمين في دول المنظمة.
51	ثانياً: الفقر .. إطار نظري:
51	1 مفهوم الفقر:
51	1-1 / الفقر لغة.
52	2-1 / الفقر اصطلاحاً.
55	2 أنواع الفقر:
55	1-2 / أنواع الفقر تبعاً لنوع الحرمان.
55	2-2 / أنواع الفقر تبعاً لأسلوب قياسه.
55	3-2 / أنواع الفقر تبعاً لدرجته.
56	4-2 / أنواع الفقر تبعاً لمدة بقائه.



ص	المحتوى
104	2-5 / استدرارك على مؤشر فجوة الفقر.
104	3 مؤشر شدة الفقر Poverty Severity Index.
104	4 مؤشر سين Sen Index.
104	5 مؤشر سين-شروك-تون (SST) Sen-Shorrocks-Thon Index.
105	<b>ثالثًا: مقاييس عدم العدالة في توزيع الدخل Inequality Measures:</b>
105	1 عُشر التشتت النسبي Decile Dispersion Ratio.
105	2 مقاييس عدم الانتظام المعممة Entropy Measures Generalized.
105	3 معامل جيني The Gini Coefficient.
109	<b>رابعًا: مؤشرات قياس الفقر القائمة على القدرات الإنسانية ومستوى الحرمان البشري:</b>
109	1 مؤشر البلدان الأقل نموًا Least Developed Countries (LDCs).
111	2 مؤشر التنمية البشرية Human Development Index (HDI).
113	2-1 / قيمة مؤشر التنمية البشرية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
119	2-2 / موقع دول المنظمة داخل مجموعات أدلة التنمية البشرية العالمية.
123	2-3 / أبعاد التنمية البشرية في دول منظمة التعاون الإسلامي.
139	3 مؤشر فقر القدرة.
139	4 مؤشر الفقر البشري Human Poverty Index (HPI).
140	5 مؤشر الفقر متعدد الأبعاد Global Multidimensional Poverty Index (MPI).
143	5-1 / درجة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بدول منظمة التعاون الإسلامي.
145	5-2 / عدد ونسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد بدول المنظمة.
150	5-3 / عدد ونسبة السكان الذين يعانون من الفقر الشديد متعدد الأبعاد بدول المنظمة.
155	5-4 / عدد ونسبة السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد بدول المنظمة.
160	5-5 / مساهمة الحرمان في الأبعاد العامة للفقر متعدد الأبعاد بدول المنظمة.
175	<b>القسم الثاني: محددات وأسباب الفقر في دول منظمة التعاون الإسلامي:</b>
177	أولًا: تدني مستوى الخدمات الصحية.
180	ثانيًا: انخفاض مستوى الخدمات التعليمية.
183	ثالثًا: عدم العدالة في توزيع الدخل.
187	رابعًا: الكوارث الطبيعية.

ص	المحتوى
56	3 دور النظام الاقتصادي الإسلامي في الحد من الفقر:
56	3-1 / التشريعات المالية الاجتماعية:
56	المجموعة الأولى: نظام الإحسان الإلزامي «الزكاة،...».
57	المجموعة الثانية: نظام الإحسان الاختياري أو نظام المساعدات الاقتصادية «الصدقة، الوقف، القرض الحسن،...».
58	3-2 / التشريعات والقواعد العامة:
58	3-2-1 / تحريم الربا.
58	3-2-2 / تحريم الاحتكار.
58	3-2-3 / الحث على العمل والنهي عن البطالة.
58	3-2-4 / دعم تحقيق التنمية المستدامة.
59	4 مقارنة وجيزة بين مفهومي التنمية في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي.
63	<b>القسم الأول: قياس حالة الفقر في دول منظمة التعاون الإسلامي:</b>
66	<b>أولًا: منهجية خط الفقر:</b>
69	1 تحليل لنسبة وعدد السكان تحت خطوط الفقر الدولية في دول المنظمة.
69	1-1 / السكان تحت خط الفقر الدولي البالغ 2.15 دولار في اليوم.
74	1-2 / السكان تحت خط الفقر الدولي البالغ 3.65 دولار في اليوم.
79	1-3 / السكان تحت خط الفقر الدولي البالغ 6.85 دولار في اليوم.
85	1-4 / سكان منظمة التعاون الإسلامي تحت خطوط الفقر الدولية.
90	2 تحليل لنسبة وعدد السكان تحت خطوط الفقر الوطنية في دول المنظمة.
95	3 استدرارك على منهجية خط الفقر.
97	<b>ثانيًا: مؤشرات قياس انتشار الفقر في المجتمع:</b>
97	1 مؤشر عدد الرؤوس Headcount Index.
97	2 مؤشر فجوة الفقر Poverty Gap Index.
98	2-1 / مؤشر فجوة الفقر عند 2.15 دولار في اليوم (%). في دول المنظمة.
99	2-2 / مؤشر فجوة الفقر عند 3.65 دولار في اليوم (%). في دول المنظمة.
100	2-3 / مؤشر فجوة الفقر عند 6.85 دولار في اليوم (%). في دول المنظمة.
101	2-4 / مؤشرات فجوة الفقر في دول المنظمة.

## ثانيًا: فهرس الجداول:

م	عنوان الجدول	ص
1	الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتاريخ العضوية حتى عام 2023م.	41
2	الدول والمنظمات المراقبة في منظمة التعاون الإسلامي.	43
3	أجهزة ولجان منظمة التعاون الإسلامي.	44
4	أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص الذين يقعون تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 2.15 دولار في اليوم.	73
5	أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص الذين يقعون تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 3.65 دولار في اليوم.	78
6	أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص الذين يقعون تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 6.85 دولار في اليوم.	83
7	معدلات الفقر عند خطوط الفقر الدولية لدول منظمة التعاون الإسلامي (النسبة، والعدد).	85
8	نسبة وعدد السكان تحت خطوط الفقر الوطنية في دول منظمة التعاون الإسلامي.	90
9	فجوات الفقر (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) في دول منظمة التعاون الإسلامي (%).	101
10	مؤشر جيني في دول منظمة التعاون الإسلامي.	106
11	مؤشرات الدول الأقل نموًا.	110
12	مجموعات التنمية البشرية وقيمتها.	113
13	مؤشر التنمية البشرية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (القيمة والترتيب عالميًا وفي المنظمة) عام 2021/2022م.	113
14	موقع دول منظمة التعاون الإسلامي داخل مجموعات أدلة التنمية البشرية العالمية (2010/2022).	119
15	عدد الأطباء لكل 1000 شخص بدول منظمة التعاون الإسلامي.	124
16	عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 شخص بدول منظمة التعاون الإسلامي.	127
17	مؤشر العمر المتوقع بصحة جيدة في دول منظمة التعاون الإسلامي.	130
18	مؤشر عدد التلاميذ لكل معلم في المرحلة الابتدائية في دول منظمة التعاون الإسلامي.	133
19	مؤشر المعلمين المدربين في التعليم الابتدائي (% من إجمالي المعلمين) في دول منظمة التعاون الإسلامي.	136
20	أبعاد مؤشر الفقر متعدد الأبعاد MPI وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة.	141
21	درجة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بدول منظمة التعاون الإسلامي.	143
22	عدد ونسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد بدول المنظمة.	145

ص	المحتوى
190	خامسًا: الصراعات والنزاعات المسلحة.
195	سادسًا: اتباع النظم الغربية في تحقيق الضمان الاجتماعي.
198	سابعًا: ارتفاع معدلات البطالة.
201	ثامنًا: ارتفاع معدلات التضخم.
205	<b>الخاتمة:</b>
206	أولًا: النتائج.
211	ثانيًا: التوصيات.
215	<b>المراجع.</b>



### ثالثاً: فهرس الأشكال:

م	عنوان الشكل	ص
1	عدد السكان المسلمين في دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2023م.	48
2	النسبة التقريبية لعدد السكان المسلمين في دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2023م.	49
3	أكبر عشر دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عدد المسلمين عام 2023م.	50
4	عدد سكان دول المنظمة الذين يعيشون تحت خط الفقر 2.15 دولار في اليوم 2023م.	70
5	نسبة سكان دول المنظمة الذين يعيشون تحت خط الفقر 2.15 دولار في اليوم 2023م (%).	71
6	دول المنظمة التي يعاني أكثر من ربع سكانها الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 2.15 دولار في اليوم (% من عدد السكان).	72
7	أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر البالغ 2.15 دولار في اليوم (مليون نسمة).	73
8	نسبة عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 2.15 دولار في اليوم في دول منظمة التعاون الإسلامي (% من عدد سكان المنظمة تحت خط الفقر).	74
9	عدد سكان دول المنظمة الذين يعيشون تحت خط الفقر 3.65 دولار في اليوم 2023م.	75
10	نسبة سكان دول المنظمة الذين يعيشون تحت خط الفقر 3.65 دولار في اليوم 2023م (%).	76
11	دول المنظمة التي يعاني أكثر من ربع سكانها الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 3.65 دولار في اليوم (% من عدد السكان).	77
12	أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر البالغ 3.65 دولار في اليوم (مليون نسمة).	78
13	نسبة عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 3.65 دولار في اليوم في دول منظمة التعاون الإسلامي (% من عدد سكان المنظمة تحت خط الفقر)..	79
14	عدد سكان دول المنظمة الذين يعيشون تحت خط الفقر 6.85 دولار في اليوم 2023م.	80
15	نسبة سكان دول المنظمة الذين يعيشون تحت خط الفقر 6.85 دولار في اليوم 2023م (%).	81
16	دول المنظمة التي يعاني أكثر من ربع سكانها الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 6.85 دولار في اليوم (% من عدد السكان).	82
17	أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر البالغ 6.85 دولار في اليوم (مليون نسمة).	83
18	نسبة عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 6.85 دولار في اليوم في دول منظمة التعاون الإسلامي (% من عدد سكان المنظمة تحت خط الفقر).	84
19	معدلات الفقر عند خطوط الفقر الدولية لدول منظمة التعاون الإسلامي (% من عدد السكان) 2023م.	88
20	عدد السكان تحت خطوط الفقر الدولية لدول منظمة التعاون الإسلامي (مليون نسمة) 2023م.	89
21	عدد سكان دول المنظمة تحت خطوط الفقر الوطنية 2023م (مليون نسمة).	92

م	عنوان الجدول	ص
23	عدد ونسبة السكان الذين يعانون من الفقر الشديد متعدد الأبعاد بدول المنظمة.	150
24	عدد ونسبة السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد بدول المنظمة.	155
25	مساهمة الحرمان في الأبعاد العامة للفقر متعدد الأبعاد بدول منظمة التعاون الإسلامي.	160
26	نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي بدول منظمة التعاون الإسلامي (الدولار الأمريكي).	178
27	مؤشر الأطفال في سن المدرسة الابتدائية خارج المدرسة بدول منظمة التعاون الإسلامي (%).	181
28	حصة الدخل التي يملكها كل 20% من سكان دول منظمة التعاون الإسلامي.	184



م	عنوان الشكل	ص
46	أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد (مليون نسمة).	149
47	نسبة عدد الأشخاص الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد (% من عدد سكان المنظمة الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد).	149
48	عدد السكان في فقر شديد متعدد الأبعاد في دول منظمة التعاون الإسلامي (مليون نسمة).	152
49	نسبة السكان في فقر شديد متعدد الأبعاد في دول منظمة التعاون الإسلامي (%).	153
50	أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص الذين يعانون الفقر الشديد متعدد الأبعاد (مليون نسمة).	154
51	نسبة عدد الأشخاص الذين يعانون الفقر الشديد متعدد الأبعاد (% من عدد سكان المنظمة الذين يعانون من الفقر الشديد متعدد الأبعاد).	154
52	عدد السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد في دول منظمة التعاون الإسلامي (مليون نسمة).	157
53	نسبة السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد في دول منظمة التعاون الإسلامي (%).	158
54	أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص المعرضين للفقر متعدد الأبعاد (مليون نسمة).	159
55	نسبة الأشخاص المعرضين للفقر متعدد الأبعاد (% من عدد سكان المنظمة المعرضين للفقر متعدد الأبعاد).	159
56	عدد الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد الصحة في دول منظمة التعاون الإسلامي (مليون نسمة) (عام 2023م).	163
57	نسبة الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد الصحة في دول منظمة التعاون الإسلامي (% عام 2023م).	164
58	أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد الصحة (مليون نسمة).	165
59	نسبة الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد الصحة في دول منظمة التعاون الإسلامي (% من إجمالي عدد الفقراء الذين يعانون من الحرمان في بُعد الصحة).	165
60	عدد الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد التعليم في دول منظمة التعاون الإسلامي (مليون نسمة).	166
61	نسبة الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد التعليم في دول منظمة التعاون الإسلامي (%).	167
62	أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد التعليم (مليون نسمة).	168
63	نسبة الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد التعليم في دول منظمة التعاون الإسلامي (% من إجمالي عدد الفقراء الذين يعانون من الحرمان في بُعد التعليم).	168
64	عدد الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد مستوى المعيشة في دول منظمة التعاون الإسلامي (مليون نسمة).	169
65	نسبة الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد مستوى المعيشة في دول منظمة التعاون الإسلامي (%).	170
66	أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد مستوى التعليم (مليون نسمة).	171

م	عنوان الشكل	ص
22	نسبة سكان دول المنظمة تحت خطوط الفقر الوطنية 2023م 2023م (%).	93
23	دول المنظمة التي يعاني أكثر من ربع سكانها الوقوع تحت خطوط الفقر الوطنية (% من عدد السكان).	94
24	أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خطوط الفقر الوطنية (مليون نسمة).	94
25	نسبة عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خطوط الفقر الوطنية (% من عدد سكان المنظمة تحت خطوط الفقر).	95
26	فجوة الفقر عند 2.15 دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) في دول منظمة التعاون الإسلامي (%).	98
27	فجوة الفقر عند 3.65 دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) في دول منظمة التعاون الإسلامي (%).	99
28	فجوة الفقر عند 6.85 دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) في دول منظمة التعاون الإسلامي (%).	100
29	فجوات الفقر (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) في دول منظمة التعاون الإسلامي (%).	103
30	مؤشر جيني في دول منظمة التعاون الإسلامي.	108
31	البلدان الأقل نموًا بناء على عضوية منظمة التعاون الإسلامي.	111
32	أبعاد مؤشر التنمية البشرية.	112
33	درجة مؤشر التنمية البشرية بدول منظمة التعاون الإسلامي.	116
34	ترتيب دول منظمة التعاون الإسلامي عالميًا في دليل التنمية البشرية لعام 2021/2022م.	118
35	عدد دول منظمة التعاون الإسلامي داخل مجموعات أدلة التنمية البشرية العالمية (خلال الفترة 2010/2022).	123
36	عدد الأطباء لكل 1000 شخص بدول منظمة التعاون الإسلامي.	126
37	عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 شخص بدول منظمة التعاون الإسلامي.	129
38	عدد سنوات العمر المتوقع مع صحة جيدة بدول منظمة التعاون الإسلامي.	132
39	مؤشر عدد التلاميذ لكل معلم في المرحلة الابتدائية في دول منظمة التعاون الإسلامي.	135
40	مؤشر المعلمين المدربين في التعليم الابتدائي (% من إجمالي المعلمين) في دول منظمة التعاون الإسلامي.	138
41	أبعاد مؤشر الفقر البشري HPI.	139
42	أبعاد مؤشر الفقر متعدد الأبعاد MPI.	140
43	درجة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بدول منظمة التعاون الإسلامي.	144
44	عدد السكان في الفقر متعدد الأبعاد في دول منظمة التعاون الإسلامي (مليون نسمة).	147
45	نسبة السكان في الفقر متعدد الأبعاد في دول منظمة التعاون الإسلامي (%).	148



م	عنوان الشكل	ص
67	نسبة الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد مستوى المعيشة في دول منظمة التعاون الإسلامي (% من إجمالي عدد الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد مستوى المعيشة).	171
68	مساهمة الحرمان في الأبعاد العامة للفقير متعدد الأبعاد بدول منظمة التعاون الإسلامي (النسبة % من عدد الفقراء متعددي الأبعاد في المنظمة).	172
69	نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي بدول منظمة التعاون الإسلامي (الدولار الأمريكي).	179
70	مؤشر الأطفال في سن المدرسة الابتدائية خارج المدرسة بدول منظمة التعاون الإسلامي (%).	182
71	حصة الدخل التي يملكها كل 20% من سكان دول منظمة التعاون الإسلامي.	186
72	عدد الكوارث الطبيعية بدول منظمة التعاون الإسلامي وعدد الأشخاص المتأثرين بهذه الكوارث (2011-2020).	188
73	معدل الوفيات لكل 100.000 شخص بسبب الكوارث الطبيعية في دول منظمة التعاون الإسلامي 2023م.	189
74	عدد ونسبة الصراعات المسلحة التي تكون إحدى بلدان منظمة التعاون الإسلامي طرفًا فيها (2000-2020).	191
75	عدد اللاجئين المنحدرين من أعلى خمس دول في منظمة التعاون الإسلامي (ألف نسمة) والنسبة % من عدد اللاجئين عالميًا.	192
76	عدد اللاجئين داخل أعلى عشر دول في منظمة التعاون الإسلامي (ألف نسمة) والنسبة % من عدد اللاجئين عالميًا.	193
77	عدد النازحين داخليًا بأعلى عشرة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (ألف نسمة) والنسبة % من عدد النازحين داخليًا عالميًا.	194
78	تغطية برامج شبكة الأمان الاجتماعي بدول منظمة التعاون الإسلامي (% من السكان)، ونسبة الاستفادة من برامج التأمين الاجتماعي لأفقر شريحة (% من إجمالي مزايا التأمين الاجتماعي).	196
79	معدل البطالة الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي (% من إجمالي القوى العاملة).	199
80	متوسط معدلات التضخم، أسعار المستهلكين (% سنويًا) بمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي، ودول العالم بناء على المنطقة الجغرافية (2000/2022م).	202
81	متوسط معدلات التضخم، أسعار المستهلكين (% سنويًا) في دول منظمة التعاون الإسلامي آخر خمس سنوات (2018/2022م).	203
82	نسبة سكان المنظمة تحت خطوط الفقر الدولية.	207
83	عدد دول المنظمة بمجموعات التنمية البشرية.	208
84	نسبة سكان المنظمة الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.	209
85	أبعاد معاناة الأشخاص الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.	210

مِقْدَاتُ النِّقَمِ

تَهَيِّئْهَا



## مقدمة التقرير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ

لقد أضى من نافلة القول، ومن بدائه المقدمات، الزعم بأن الاقتصاد الإسلامي يملك على حد سواء: تصورات نظرية تأصيلية، مع تجارب تاريخية عملية، تجعله في مقدمة الأنظمة الاقتصادية المتوازنة، فضلاً عن كونه النظام الأشمل في نظرتنا إلى الفئات المستضعفة، والمهمشة اقتصادياً، واجتماعياً، مهما كانت أسباب الاستضعاف، والتهميش، غير أن هذا الزعم هو في حياتنا المعاصرة أشبه بالبحث النظري الذي ليس له أثر عملي، أو بيان تطبيقي!!

وفي هذا السياق المهم تأتي الأدوات الأصلية في الاقتصاد الإسلامي لتمثل المكونات الكبرى لهذه المنظومة المتوازنة، وعلى رأس هذه الأدوات: الزكاة (وما يحيط بها من دائرة الصدقات الواسعة)، والوقف، ثم القرض الحسن، فهي أدوات أصيلة لأنها مستمدة من المصادر الأصيلة، ولم تنتقل إلينا من الاقتصاد الرأسمالي، وربما وقعت ضحية لأصالتها، فقل تطبيقها، والاهتمام بها مقارنة بالأدوات الرأسمالية التي تتابعت الجموع على اقتفاء أثرها، والعمل على أسلمتها، واعتبار هذه «الأسلمة» هي الاقتصاد الإسلامي!

إن مجرد التأمل في هذه المكونات الأربعة الكبرى يبين لأي عاقل -يعني مقاصدها- سعة الأثر الذي يمكن تحقيقه من خلال أدوات مستدامة ذات تأثيرات مباشرة وواسعة على فئات المجتمع الأكثر احتياجاً، خصوصاً تلك الفئات التي تجببثها أدوات التمكين والتنمية المختلفة -كما يوضحه هذا التقرير في قسمه الثاني- غير أن هذا الإيمان، وذاك التأمل لا يكفيان إطلاقاً للتمكين الحقيقي لهذه الأدوات التي ضعف تأثيرها -لأسباب كثيرة هي بحاجة إلى دراسات عديدة- في حياتنا المعاصرة، وفي مقدمة هذه الأسباب: خلو الساحة من التقارير التحليلية التي تقدم لصناع السياسات ومخذي القرار الأدوات العلمية الثرية لاتخاذ القرار المناسب، وفي هذا السياق المهم يأتي تقريرنا هذا.

إن تقرير «قياس واقع حالة الفقر» يأتي في سياق محدد هو خدمة الاقتصاد الإسلامي -على الرغم من فوائده المتعددة في مختلف السياقات والأبعاد الأخرى- حيث يأتي التقرير ليبيّن أهمية الانتقال من مجرد بيان محاسن أدوات الاقتصاد الإسلامي المختلفة -كالزكاة والوقف مثلاً- إلى تقديم التحليل المعمق، والرصد الواعي للحالات

التي شرعت هذه الأدوات لمعالجتها، فالفقر مثلاً -كما يوضحه هذا التقرير- هو ظاهرة معقدة، ذات أوجه متعددة، وذات تأثير ضخم، تحتاج لتطوير أدوات قياسها بما يتماشى مع التعريف الشرعي الذي تراعيه فريضة الزكاة تحديداً؛ حتى يؤدي الناس زكاتهم ضمن التكليف الشرعي المعتبر شرعاً، فكيف يمكننا تعريف الفقر وضبطه واقعاً لنؤدي فريضة الزكاة على وجهها الواجب؟ ليس لهذا من حل سوى الاعتبار المحلي لقياس الفقر، وهو ما يوجب علينا العمل على إطلاق دراسات محلية لكل مجتمع من مجتمعاتنا إذا أردنا العمل على التطبيق السليم لأداء الزكاة الواجبة على كل مكلف ومكلفة من المسلمين.

هذه إحدى الفوائد المتوخاة لهذا التقرير، ضمن مجموعة من الفوائد المرجوة لهذا النوع من التقارير منها:

\* الإسهام في التحول المؤسسي لهذه الأدوات الاستراتيجية الكبرى، حيث إننا ننادي بضرورة تحقيق التحول المؤسسي لهذه الشعائر العملية لأسباب عديدة -تحتاج إلى ورقة مستقلة لشرحها وبيان مكوناتها- فالمؤسسات الوقفية والزكوية بحاجة ماسة إلى هذا النوع من التحليل؛ لرسم أهدافها والتخطيط بعيد المدى لأعمالها، في زمن تضخمت فيه التحديات: حيث الفجوة بين الفقر والغنى تزداد وتتعاظم كما تبيّنه مختلف الدراسات والمؤشرات خصوصاً مؤشر

«جيني»، وحيث الفقر يصبح مستويات متعددة، وحيث الأرقام هي بمئات الملايين على أقل تقدير، وحيث النزعة الفردية في العالم الغني تتزايد وتتزايد معها الحواجز... إلخ التحديات التي تتراكم عبر الزمن.

وعلى سبيل المثال يوضح التقرير وجود مجموعة من العوامل الكبرى المكونة لظاهرة الفقر، وهذا التحليل يساهم بشكل كبير في توجيه نظر قادة مؤسسات الزكاة للتركيز على بعض هذه العوامل، حسب المجتمع الذي تعمل فيه هذه المؤسسات، فالتركيز على بعد التعليم في كثير من المجتمعات هو العلاج الحقيقي والجذري لظاهرة الفقر في هذه المجتمعات، وهكذا.

\* كما تساهم هذه التقارير في توضيح الفجوات الكبرى التي تحتاج إلى قيام مؤسسات جديدة لمجابهتها، وهذا ما يساهم أيضاً في تحول ممارسات الزكاة والوقف إلى ممارسات

يملك الاقتصاد الإسلامي  
تصورات نظرية تأصيلية،  
مقترنة بالتجارب التاريخية  
العملية، التي تجعله في  
مقدمة الأنظمة الاقتصادية  
في علاج قضية الفقر.

## تمهيد

جانبا المقاييس القائمة على القدرات الإنسانية كمقاييس التنمية البشرية، هذا فضلاً عن الجهود العديدة التي بُذلت لتطوير أدوات جديدة لقياس الفقر وعدم المساواة والتي تتناول جوانب الحرمان البشري كمؤشر الفقر البشري، ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد، والتي تطورت لسد الثغرات التي لوحظت بالمقاييس النقدية.

وفي ضوء ما سبق استهدف هذا التقرير رصد الواقع المعاصر لحالة الفقر في دول منظمة التعاون الإسلامي في ضوء التقارير الدولية،

**يكتسب القياس الموثوق للفقر وعدم المساواة أهمية كبيرة لصانعي القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في جميع بلدان العالم.**

يُعد الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، تُمثل واحدة من أهم المعضلات التي تواجهها المجتمعات، ويرتبط بها العديد من المشاكل ذات الصلة بسوء الحالة الصحية وتدني مستويات التعليم وتفشي البطالة وغيرها، ولهذا يُعد القضاء على الفقر في مقدمة هذه الأهداف على كافة المستويات القومية والإقليمية والدولية، لا سيما مع معاناة مئات الملايين من الفقر بصوره وأشكاله المتعددة.

ويكتسب القياس الموثوق للفقر وعدم المساواة أهمية كبيرة لصانعي القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في جميع بلدان العالم، حيث تُمثل عملية قياس الفقر المرحلة الأولى في عملية بناء الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الفعالة للحد من هذه الظاهرة. ولقد تعددت مقاييس الفقر، كالمقاييس النقدية التقليدية القائمة على المنفعة وملكية السلع مثل منهجية خط الفقر، ومؤشرات قياس انتشار الفقر في المجتمع، ومقاييس عدم العدالة في توزيع الدخل، إلى

وبعد؛ فالأمر فعلاً لا يحتاج إلى سرد أهمية هذا التقرير وأمثاله من التقارير في هذه السلسلة من «تقارير البركة الاقتصادية» التي تأتي - كما هو ملاحظ - في مسارين: مسار التحديات - كهذا التقرير - ومسار الموارد، فكل متصفح له سيجد فوائد عديدة يخدمه فيها هذا التقرير بشكل مباشر، وفوائد أخرى يخدمه فيها بشكل غير مباشر.

إننا نريد الانتقال بالاقتصاد الإسلامي إلى المستوى الذي يجب أن يكون عليه: علماً وعملاً، تنظيماً وتطبيقاً، فهماً وممارسةً، وبهذا يتحقق المراد منه بأن يكون أحد الجوانب الحضارية الكبرى - كما كان عبر حضارتنا الراحلة المشرقة - التي تسهم في صناعة المستقبل المنشود اللائق بهذا الفكر الرصين المتكامل، وبهذا العالم الإسلامي المكتنز بالثروات - بمعانيها المتعددة - وبمئات الملايين من هؤلاء الشباب الحيارى الممتلئين حيوية، الراغبين في الانسلاخ من واقع مرير، المستعدين للانطلاق بكل قوة، والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل.

الأمين العام

بوشرف حسن خلدوي

إسطنبول

في خاتمة أيام التشريق من عام 1445هـ  
الموافق 19 يونيو 2024م

مؤسسية قادرة على النهوض بدورها الحضاري والاجتماعي والاقتصادي على حد سواء.

بيان الحاجة الماسة لوجود مراكز الدراسات والأبحاث والرصد والتحليل والمعلومات للجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية في مختلف أرجاء العالم الإسلامي، وهذه المراكز المحلية هي جذور الانطلاق في مختلف الأعمال ضمن مجالات متعددة، وبدون هذا العمل المعرفي الدقيق لا يمكن لأدوات الاقتصاد الإسلامي المختلفة أن تحقق أهدافها المرجوة خصوصاً إذا استحضرن أن المعرفة هي أولى خطابات الوحي (أقرأ) وأن المجتمع المعرفي هو إحدى سمات المجتمعات الإسلامية الأصيلة، وأن منهج المعرفة هو منطلق التأسيس الحقيقي للحضارة الإسلامية.

لَقُتْ الانتباه إلى ضرورة التركيز على هذه الجوانب شديدة التأثير في مستقبل المجتمعات المسلمة، خصوصاً المجتمعات الكبرى التي لا ينشد شبابها إلا الهجرة إلى خارج الوطن طمعاً في مستقبل أفضل، وهو ما يؤدي إلى استمرار نزيف الطاقات الأكثر قدرة على صناعة المستقبل.

استجلاب تركيز الأقليات المسلمة خارج العالم الإسلامي إلى هذه المساحات التي تحتاج إلى جهودهم وخبراتهم، فهؤلاء المهاجرون وأبنائهم يحرسون - إلى حد كبير - على الإسهام الإيجابي في المجتمعات التي تمثل منبتهم، أو منبت آبائهم، أو أجدادهم، لكن ليس لديهم من الدراسات والتقارير ما يبين لهم كيف يحققون الإسهام الأفضل، والأكثر فعالية، وهذا بعد استراتيجي كبير قل من يهتم به للأسف الشديد.

عن طريق بحث وتحليل متوسط معدلات الفقر النقدي عند خطوط الفقر الدولية والوطنية، وقياس مدى شدة الفقر في المجتمع باستخدام مؤشر فجوة الفقر، كما تم تحليل بيانات بعض المقاييس والمؤشرات غير النقدية التي تعكس نوعية حياة الفقراء، لا سيما مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، ومؤشر التنمية البشرية، ومؤشر الدول الأقل نموًا، وذلك لآخر بيانات متاحة؛ بقصد تقديم رصد واقعي يغطي آخر فترة زمنية لحالة الفقر في دول المنظمة.

### ويتكون التقرير من تمهيد ومدخل وقسمين وخاتمة:

أما التمهيد فيشتمل على تعريف بموضوع الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، وخطة البحث، ثم يبدأ التقرير بمدخل يمثل الإطار النظري للدراسة، وهو يتكون من جزأين؛ الجزء الأول: يتناول تعريفًا بـ منظمة التعاون الإسلامي وبيان نشأتها، واستعراض الدول الأعضاء بها، وعدد المسلمين بهذه الدول، مع التطرق لبيان أهم أجهزتها، أما

**تمثل عملية قياس الفقر المرحلة الأولى في عملية بناء الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الفعالة للحد من هذه الظاهرة.**

الجزء الثاني فإنه يتناول مفهوم الفقر لغة واصطلاحًا، وأنواع الفقر تبعًا لنوع الحرمان، ولأسلوب القياس، ولدرجته، ومدة بقائه، مع استعراض أهم أدوات وتشريعات الاقتصاد الإسلامي الهادفة للحد من هذه الظاهرة - بإيجاز -.

ويتطرق القسم الأول من التقرير إلى قياس حالة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك باستخدام منهجية خط الفقر العالمي لتتبع حالة الفقر النقدي بدول المنظمة، مع قياس حالة الفقر باستخدام خطوط الفقر الوطنية، كما يرصد مدى انتشار الفقر في دول المنظمة، بالاعتماد على مؤشر فجوة الفقر، واستكمالًا لهذا المدخل النقدي ونحو بناء رؤية شاملة عن حالة الفقر بدول المنظمة تمت الاستعانة ببعض المقاييس والمؤشرات غير النقدية التي تعكس نوعية حياة الفقراء<sup>(1)</sup>، لا سيما مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يمثل أحد أهم مؤشرات قياس الفقر التي تقيس عددًا مهمًا من جوانب الحرمان غير النقدي، واستكمالًا لقياس شامل لحالة الفقر في دول المنظمة سيتم استعراض

(1) لا يوجد تعارض بين منهجية قياس الفقر النقدي ومنهجية قياس الفقر متعدد الأبعاد، ولا يحل أي منهما محل الآخر، حيث يمكن أن يؤدي نقص الموارد النقدية إلى الحرمان غير النقدي، كما أنه في بعض الأحيان قد تواجه بعض الأسر غير الفقيرة ماديًا حرمانًا من بعض الجوانب غير المادية، ومن ثم فإن هاتين المنهجيتين تتكاملان بعضهما، ويمكن استخدامهما في آن واحد في تحليل الفقر. التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد 2017م، ص 4.

مؤشر دليل التنمية البشرية لدول المنظمة، والذي يقيس الفقر من خلال ثلاثة أبعاد أساسية؛ بُعد يقيس الفقر النقدي، وبُعدين يقيسان جوانب من الحرمان غير النقدي، كما تم التطرق لأحد مقاييس عدم المساواة وهو معامل جيني وذلك لقياس عدم المساواة بدول المنظمة بإيجاز، كما تم استعراض دول المنظمة الأقل نموًا.

وانتقل التقرير في القسم الثاني إلى استعراض أهم أسباب ومحددات الفقر في دول منظمة

التعاون الإسلامي، والتي منها: تدهور مستوى الخدمات الصحية والخدمات التعليمية، وعدم العدالة في توزيع الدخل في المجتمعات، والكوارث الطبيعية، والصراعات والنزاعات المسلحة واستفحال أزمة اللاجئين والنازحين، هذا فضلًا عن ارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

أما الخاتمة فقد تناولت استعراضًا لأهم نتائج التقرير، مع تقديم بعض التوصيات.



# بيننا وبينكم



## بيانات التقرير

– غيانا – العراق – الأردن – لبنان – سورينام – سوريا – تركمانستان – أوزبكستان.

– موقع «إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية» بالأمم المتحدة:  
<https://unstats.un.org>

7/ تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر التنمية البشرية بدول منظمة التعاون الإسلامي على بيانات تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة 2009/2022م.

وقد لوحظ عدم توافر بيانات عن عدة دول، وهي: البحرين – بروناي – الكويت – ليبيا – عمان – قطر – السعودية – الصومال – الجزائر – أذربيجان – غيانا – إيران – العراق – لبنان – المغرب – السنغال – السودان – سورينام – سوريا – تركمانستان – الإمارات.

وقد لوحظ توافر بيانات عن جميع دول المنظمة باستثناء دولة الصومال.

5/ تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر فجوة الفقر بدول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2013/2023م على موقع بيانات البنك الدولي:

8/ تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر عدد الأطباء لكل 1000 شخص بدول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2013/2023م على موقع بيانات البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org>

<https://data.albankaldawli.org>

9/ تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 شخص بدول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2013/2023م على موقع بيانات البنك الدولي:

وقد لوحظ عدم توافر بيانات عن عدة دول، وهي: أفغانستان، البحرين، بروناي، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، الصومال، الجزائر، أذربيجان، غيانا، العراق، الأردن، لبنان، سورينام، سوريا، تركمانستان، أوزبكستان.

6/ تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر جيني بدول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2013/2023م على موقع بيانات البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org>

وقد لوحظ عدم توافر بيانات عن عدة دول، وهي: بنين – بوركينا فاسو – الكاميرون – تشاد – جزر القمر – كوت ديفوار – الجابون – غامبيا – غينيا – غينيا بيساو – جزر المالديف – مالي – موريتانيا – موزمبيق – نيجيريا – السنغال – سيراليون – توجو – أوغندا – فلسطين.

<https://data.albankaldawli.org>

وقد لوحظ عدم توافر بيانات عن عدة دول، وهي: أفغانستان – البحرين – بروناي – الكويت – ليبيا – سلطنة عُمان – قطر – السعودية – الصومال – الجزائر – أذربيجان

آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2018/2023م على موقعي:

– موقع بيانات البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org>

– موقع الأمم المتحدة «إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية»:

<https://unstats.un.org/UNSDWebsite>

وقد لوحظ عدم توافر بيانات عن عدة دول، وهي: أفغانستان – البحرين – بروناي – الكويت – ليبيا – سلطنة عُمان – قطر – السعودية – الصومال.

4/ تم الاعتماد في رصد بيانات خطوط الفقر الوطنية بدول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2013/2023م على موقعي:

– موقع بيانات البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org>

تم الحصول على بيانات التقرير، من خلال أحدث بيانات صادرة عن التقارير الدولية، ومواقع البيانات الرسمية، والتي من أهمها ما يلي:

1/ تم الاعتماد في رصد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتاريخ العضوية على الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي:

[www.oic-oci.org](http://www.oic-oci.org)

2/ تم الاعتماد في رصد وتحليل عدد سكان دول المنظمة على بيانات عام 2023م بموقعي:

– موقع كتاب حقائق العالم:

[www.cia.gov/the-world-factbook](http://www.cia.gov/the-world-factbook)

– موقع بيانات البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org>

3/ تم الاعتماد في رصد بيانات خطوط الفقر الدولية بدول منظمة التعاون الإسلامي على

**10/** تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر العمر المتوقع بصحة جيدة في دول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م وهي بيانات عام 2020م، على موقع بيانات البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org>

**11/** تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر عدد التلاميذ لكل معلم في المرحلة الابتدائية في دول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2018/2023م على موقع بيانات البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org>

وقد لوحظ عدم توافر بيانات عن بعض دول المنظمة، وهي: الجابون – السودان – تركمانستان – سوريا – ليبيا.

**12/** تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر المعلمين المدربين في التعليم الابتدائي (% من إجمالي المعلمين) في دول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2017/2023م على موقع بيانات البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org>

وقد لوحظ عدم توافر بيانات عن عدة دول، وهي: غينيا بيساو – ليبيا – مالي – السودان – سوريا – إندونيسيا – العراق – الصومال – تركيا – اليمن – أفغانستان.

**13/** تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر الفقر متعدد الأبعاد على بيانات تقرير مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد 2023م:

Global Multidimensional Poverty Index 2023. United Nations Development Programme (UNDP) and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI). University of Oxford, UK, 2023

وقد لوحظ عدم توافر بيانات عن عدة دول، وهي: أذربيجان – الإمارات – بروناي – البحرين – إيران – تركيا – السعودية – جيبوتي – سلطنة عمان – الصومال – قطر – الكويت – لبنان – ماليزيا – سوريا – بوركينا فاسو.

**14/** تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2013/2023م على موقع بيانات البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org>

وقد لوحظ عدم توافر بيانات عن بعض دول المنظمة، وهي: ليبيا – سوريا – فلسطين – الصومال.

**15/** تم الاعتماد في مؤشر الأطفال في سن المدرسة الابتدائية خارج المدرسة على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2013/2023م على موقع بيانات البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org>

وقد لوحظ عدم توافر بيانات عن الدول التالية: الجزائر – بروناي – غينيا بيساو – جيبوتي – ليبيا – مالي – السودان – سوريا

– تونس – تركمانستان – فلسطين – جزر القمر – غامبيا – غيانا – العراق – لبنان – المالديف – موريتانيا – موزمبيق – نيجيريا – سيراليون – الصومال – سورينام – طاجيكستان – أوزباكستان – اليمن.

**16/** تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر حصة الدخل التي يملكها كل 20% من السكان في دول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2013/2023م على موقع بيانات البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org>

وقد لوحظ عدم توافر بيانات عن الدول التالية: الجزائر – أذربيجان – البحرين – بروناي – غيانا – العراق – الأردن – الكويت – لبنان – ليبيا – سلطنة عُمان – قطر – السعودية – الصومال – سورينام – سوريا – تركمانستان – أذربيجان – أفغانستان

**17/** تم الاعتماد في رصد بيانات الكوارث الطبيعية وتكلفتها بدول المنظمة على ما يلي:

– تقرير تكلفة الكوارث الطبيعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، منظمة التعاون الإسلامي، أنقرة، تركيا، 2021م.

– آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2013/2023م على موقع بيانات العالم:

<https://ourworldindata.org>

**18/** تم الاعتماد في رصد عدد الصراعات المسلحة واللاجئين والنازحين بدول المنظمة على ما يلي:

– تقرير استعراض لنقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، منظمة التعاون الإسلامي، أنقرة، تركيا، 2021م.

– آخر بيانات متاحة في 1/2024م على موقع بيانات البنك الدولي:

<https://databank.worldbank.org>

**19/** تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر تغطية برامج شبكة الأمان الاجتماعي بدول منظمة التعاون الإسلامي (% من السكان)، ونسبة الاستفادة من برامج التأمين الاجتماعي لأفقر شريحة (% من إجمالي مزايا التأمين الاجتماعي) على موقع بيانات البنك الدولي:

<https://databank.worldbank.org>

**20/** تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر البطالة، الإجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) – تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية – على موقع بيانات البنك الدولي:

<https://databank.worldbank.org>

**21/** تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر متوسط معدلات التضخم، أسعار المستهلكين (% سنويًا) على موقع بيانات البنك الدولي:

<https://databank.worldbank.org>

# مِلْحَمَاتُكَ

❁ أولاً: منظمة التعاون الإسلامي.

❁ ثانياً: الفقر.. إطار نظري.

كما تم اعتماد ميثاق المنظمة في الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في عام 1972م، وتم تعديله عام 2008م، ويتناول الميثاق أهداف المنظمة، ومبادئها، وغاياتها الأساسية المتمثلة في تعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء.

### 3/ المقر الرئيسي:

يقع المقر الرئيسي للمنظمة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

### 4/ الدول الأعضاء:

بلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة عام 2024م سبعة وخمسين دولة عضوًا موزعة على أربع قارات، موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (1) الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتاريخ العضوية حتى عام 2024م					
م	اسم الدولة العضو	تاريخ العضوية	م	اسم الدولة العضو	تاريخ العضوية
1	المملكة العربية السعودية.	1969	2	المملكة المغربية.	1969
3	جمهورية إندونيسيا.	1969	4	جمهورية باكستان الإسلامية.	1969
5	الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	1969	6	جمهورية تشاد.	1969
7	الجمهورية التركية.	1969	8	جمهورية أفغانستان الإسلامية.	1969
9	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1969	10	الجمهورية التونسية.	1969
11	جمهورية السودان.	1969	12	جمهورية السنغال.	1969
13	جمهورية الصومال.	1969	14	جمهورية غينيا.	1969
15	دولة فلسطين.	1969	16	الجمهورية العربية الليبية.	1969
17	الجمهورية اللبنانية.	1969	18	دولة الكويت.	1969
19	المملكة الأردنية الهاشمية.	1969	20	جمهورية مصر العربية.	1969
21	ماليزيا.	1969	22	جمهورية مالي.	1969
23	جمهورية النيجر.	1969	24	الجمهورية الإسلامية الموريتانية.	1969

## أولاً: منظمة التعاون الإسلامي: «التعريف، والأعضاء، والأجهزة»

يتناول هذا المدخل تعريفاً بمنظمة التعاون الإسلامي عن طريق بيان نشأتها، واستعراض الدول الأعضاء وعدد المسلمين بها، والأجهزة واللجان، وذلك من خلال النقاط التالية<sup>(1)</sup>:

### 1/ التعريف:

هي منظمة إسلامية دولية تجمع سبعة وخمسين دولة، كانت تعرف سابقاً باسم: «منظمة المؤتمر الإسلامي»، ثمّثل الصوت الجماعي للعالم الإسلامي، وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها؛ دعماً للسلم والانسجام الدوليين، وتعزيزاً للعلاقات بين مختلف شعوب العالم.

وتعدّ المنظمة ثاني أكبر منظمة دولية بعد منظمة الأمم المتحدة، ترتبط بعلاقات تشاور وتعاون مع المنظمات الدولية، بهدف حماية المصالح الحيوية للمسلمين، والعمل على تسوية النزاعات والصراعات التي تكون الدول الأعضاء طرفاً فيها، وتتخذ المنظمة خطوات عديدة للدفاع عن القيم الحقيقية للإسلام والمسلمين وتصحيح المفاهيم والتصورات الخاطئة، كما تساهم بفاعلية في مواجهة ممارسات التمييز ضد المسلمين بجميع صورها.

### 2/ تاريخ التأسيس:

أنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية عام 1389هـ/ 1969م ردًا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس الشريف، ولقد عُقد أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في جدة بالمملكة العربية السعودية في عام 1970م وتقرر فيه إنشاء الأمانة العامة للمنظمة، بهدف إنشاء تنظيم دولي يجمع الدول الإسلامية بعد سقوط الدولة العثمانية وتفكك العالم الإسلامي.

(1) تم الاعتماد في رصد بيانات هذا القسم من التقرير على المصادر التالية:

- الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي:  
<https://www.oic-oci.org/>  
- الموقع الرسمي للجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي:  
<https://comstech.org/oic-system-organs-and-institutions/>

هذا فضلاً عن بعض الدول والمنظمات المراقبة، يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (2) الدول والمنظمات المراقبة في منظمة التعاون الإسلامي				
م	اسم الدولة/ المنظمة	تاريخ العضوية	م	اسم الدولة/ المنظمة
الدول:				
1	دولة قبرص التركية.	1979	2	جمهورية البوسنة والهرسك.
3	جمهورية أفريقيا الوسطى.	1996	4	مملكة تايلاند.
5	روسيا الاتحادية.	2005		
المنظمات:				
1	جامعة الدول العربية (LAS)	1975	2	منظمة الأمم المتحدة (UN)
3	الاتحاد الإفريقي (AU)	1977	4	حركة عدم الانحياز (NAM)
5	منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)	1995		

م	اسم الدولة العضو	تاريخ العضوية	م	اسم الدولة العضو	تاريخ العضوية
25	الجمهورية اليمنية.	1969	26	دولة الإمارات العربية المتحدة.	1972
27	دولة قطر.	1972	28	جمهورية سيراليون.	1972
29	الجمهورية العربية السورية.	1972	30	مملكة البحرين.	1972
31	سلطنة عمان.	1972	32	جمهورية غامبيا.	1974
33	جمهورية الغابون.	1974	34	جمهورية غينيا بيساو.	1974
35	جمهورية الكاميرون.	1974	36	جمهورية بنغلاديش الشعبية.	1974
37	بوركينافاسو (فولتا العليا سابقاً).	1974	38	جمهورية أوغندا.	1974
39	جمهورية العراق.	1975	40	جمهورية المالديف.	1976
41	جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية.	1976	42	جمهورية جيبوتي.	1978
43	جمهورية بنين.	1983	44	بروناي دار السلام.	1984
45	جمهورية نيجيريا.	1986	46	جمهورية قبرغيزيا.	1992
47	جمهورية طاجيكستان.	1992	48	جمهورية ألبانيا.	1992
49	جمهورية أذربيجان.	1992	50	تركمانستان.	1992
51	جمهورية موزمبيق.	1994	52	جمهورية كازاخستان.	1995
53	جمهورية سورينام.	1996	54	جمهورية أوزباكستان.	1996
55	جمهورية توغو.	1997	56	جمهورية غيانا.	1998
57	جمهورية كوت دي فوار.	2001			



تتعدد أجهزة ولجان المنظمة والتي تغطي شتى المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية على مستوى العالم الإسلامي، والجدول التالي يوضح أهم هذه الأجهزة:

جدول رقم (3) أجهزة ولجان منظمة التعاون الإسلامي

الأجهزة المتفرعة:			
هي الأجهزة المنشأة بناء على قرار من المؤتمر الإسلامي للملوك ورؤساء الدول والحكومات أو المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وتكتسب عضويتها بصورة تلقائية من الدول الأعضاء.			
م	المقر	المؤسسة	تاريخ الإنشاء
1	أنقرة، تركيا.	SESRIC	1977م
2	إسطنبول، تركيا.	IRCICA	1980م
3	داكا، بنغلاديش.	IUT	1978م
4	الدار البيضاء، المغرب.	ICDT	1981م
5	جدة، السعودية.	IIFA	1983م
6	جدة، السعودية.	ISFD	1974م

## الأجهزة المتخصصة:

هي المؤسسات والأجهزة المنشأة بموجب قرار من مؤتمر القمة أو المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وتكون عضويتها مفتوحة بصورة اختيارية أمام الدول الأعضاء في المنظمة.

م	المقر	المؤسسة	تاريخ الإنشاء
1	جدة، السعودية.	IsDB	1975م
2	الرباط، المغرب.	ICESCO	1980م
3	جدة، السعودية.	UNA	1972م
4	جدة، السعودية.	OSBU	1975م
5	بنغازي، ليبيا.	ICIC	1977م
6	نور سلطان، كازاخستان.	IOFS	2018م

## الأجهزة المنتمية:

هي المؤسسات والأجهزة المنشأة برعاية مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، ويحق للمؤسسات والأجهزة التابعة للدول الأعضاء في المنظمة أن تنضم بصفة اختيارية إلى عضوية هذه المؤسسات.

م	المقر	المؤسسة	تاريخ الإنشاء
1	كراتشي، باكستان	ICCD	1978
2	مكة المكرمة، السعودية.	OICC	1978
3	الرياض، السعودية	ISSF	1980
4	جدة، السعودية.	OISA	1981
5	القاهرة، مصر.	WFAIIS	1976
6	إسطنبول، تركيا.	ICYF	2005

## 6 / عدد المسلمين في دول المنظمة<sup>(1)</sup>:

يبلغ عدد المسلمين في العالم أكثر من 2 مليار نسمة، يعيش منهم أكثر من 1.6 مليار مسلم داخل دول المنظمة بنسبة 81٪ من عدد المسلمين في العالم، بينما يعيش عدد 373 مليون مسلم في 73 دولة غير عضو في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 19٪ من عدد المسلمين في العالم، يعيش منهم 327 مليون مسلم في 10 دول، بنسبة 16٪ من عدد المسلمين في العالم، و88٪ من عدد المسلمين خارج دول المنظمة، والشكلان التاليان يوضحان عدد ونسبة المسلمين في دول المنظمة:

(1) تم الاعتماد في رصد أعداد المسلمين في دول العالم على بيانات <https://www.cia.gov/the-world-factbook/> وذلك بتاريخ 11 / 2023م.



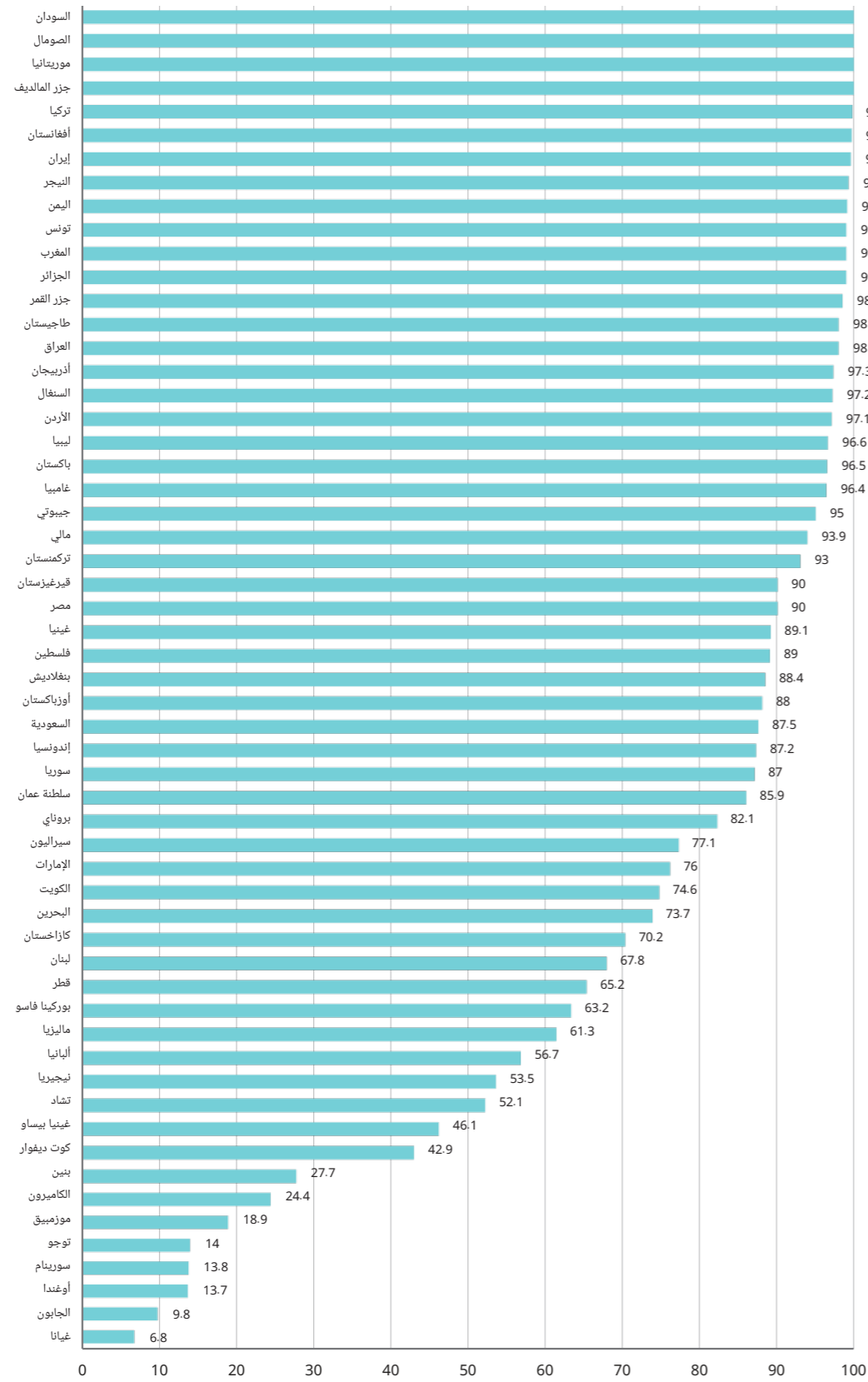
7	الاتحاد العالمي للكشاف المسلم.	IUMS	جدة، السعودية.	1994
8	الأكاديمية الإسلامية العالمية للعلوم.	IAS	عمان، الأردن.	1986
9	اتحاد المستشارين في البلدان الإسلامية.	FCIC	إسطنبول، تركيا.	1986
10	الجامعة الإسلامية العالمية.	IIUM	كولالمبور، ماليزيا	1982
11	اتحاد السلطات الضريبية للدول الإسلامية.	ATAIC	الخرطوم، السودان	2003
12	فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية.	OIC-CERT	ماليزيا.	2009
13	معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية.	SMIIC	إسطنبول، تركيا	1984
14	جمعية الأسمت الإسلامية.	ICA	إسطنبول، تركيا	
15	الاتحاد العقاري في الدول الإسلامية.	REUOS		
16	منتدى السلطات المعنية بتنظيم البث في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.	IBRAF		
17	اتحاد المقاولين من الدول الإسلامية.	FOCIC		
18	المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.	CIBAFI		

### اللجان الدائمة:

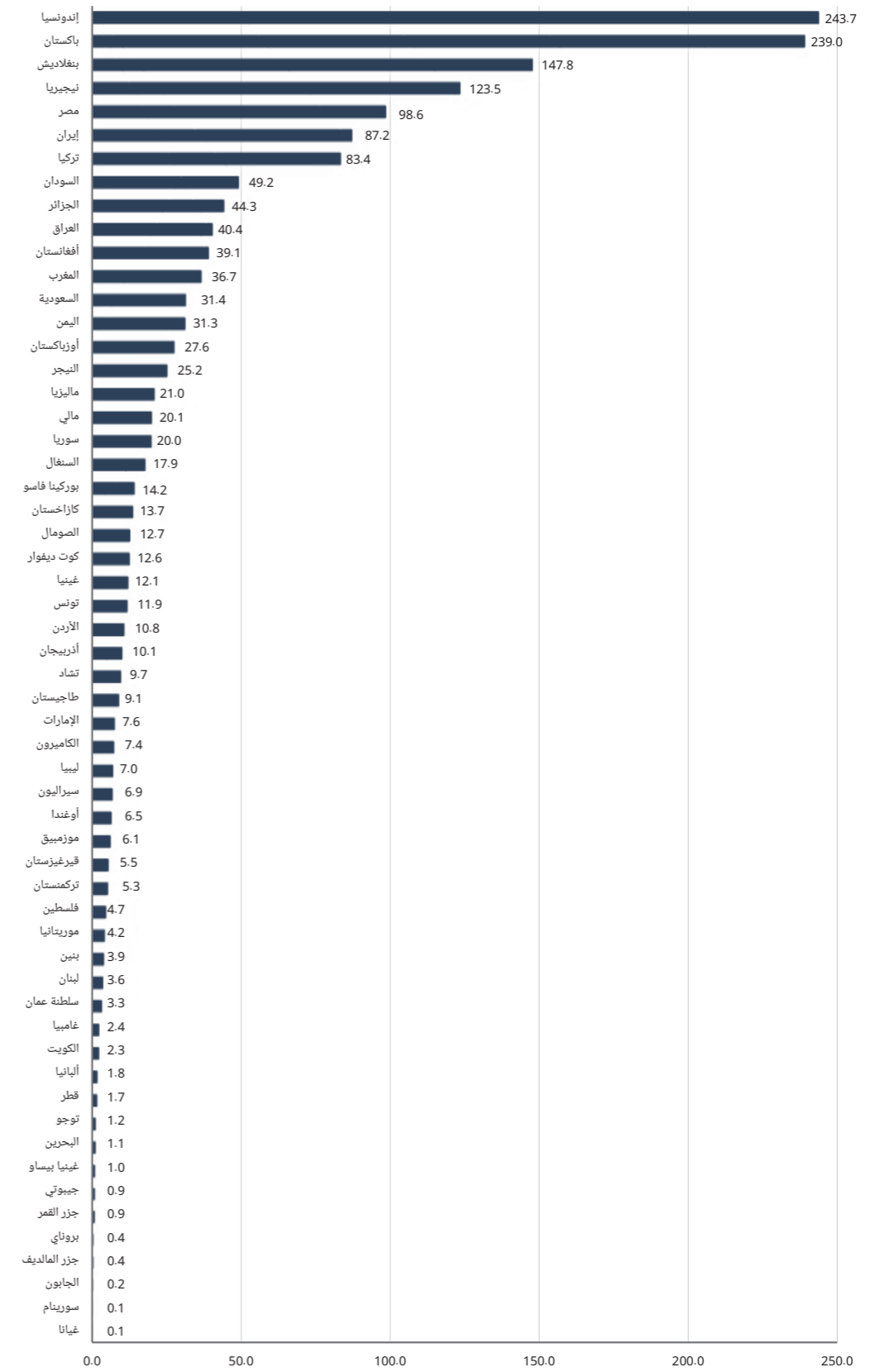
م	المؤسسة	المقر	تاريخ الإنشاء
1	لجنة القدس.	الرباط، المغرب.	1975
2	اللجنة الدائمة للشؤون الإعلامية والشؤون الثقافية.	دكار، السنغال.	1981
3	اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.	أنقرة، تركيا.	1981
4	اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي.	إسلام آباد، باكستان.	1981

بالإضافة إلى: اللجنة الدائمة للشؤون المالية، واللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية..

شكل رقم (2) النسبة التقريبية لعدد السكان المسلمين في دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2023م



شكل رقم (1) عدد السكان المسلمين في دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2023م



## ثانيًا: الفقر.. إطار نظري

ومسكنته، ومن ذلك فقَرْتهم الفاقرة كأنها كاسرةٌ لفقار الظهر، فالْفَقِير: فَعِيلٌ بمعنى فاعل يُقال (فَقِرَ) (يَفْقِرُ) من باب تعب إذا قل ماله.

الفُقْرُ: ضِدُّ الغِنَى مثل الضَّعْفِ والضُّعْفِ، وهو فُقْد ما يحتاج إليه، وهو العَوْرُ والحاجة، فالْفُقْرُ: الحاجةُ، وفَعْلُهُ الاْفْتِقَارُ، والنَّعْثُ فَقِيرٌ، وَرَجُلٌ فقِيرٌ مِنَ المالِ، وَقَدْ فُقِرَ فهو فَقِيرٌ، أي محتاج، والجمع فُقَرَاءُ<sup>(1)</sup>.

أي: إن المعنى اللغوي للْفَقِير أنه هو صاحب الفَقْر: الحاجة<sup>(2)</sup>، أي من لا مال عنده يكفيه لضروراته<sup>(3)</sup>.

ومع أهمية التعريف اللغوي للفقر بكل دلالاته، إلا أنه لم يحدد فئة الفقراء في المجتمع تحديدًا دقيقًا، لذلك ظهرت الحاجة لوجود تعريف إجرائي

(1) أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ص443 - وابن منظور، لسان العرب، ج5، ص344 - ومحمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص457 - ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ص697.

(2) محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ص435.

(3) هادي العلوي، قاموس الدولة والاقتصاد، ص127.

لقد أثار مفهوم الفقر جدلاً في أدبيات العلوم الاقتصادية والاجتماعية، ولم يتفق العلماء على مفهوم واحد شامل يعكس مدلول هذه الظاهرة، كما لم يتفق العلماء على تحديد مؤشر واحد لقياسها، وفي ضوء ذلك سيتم تناول مفهوم هذه الظاهرة مع بيان أنواعها، ومؤشرات قياسها من خلال ما يلي:

### 1/ مفهوم الفقر:

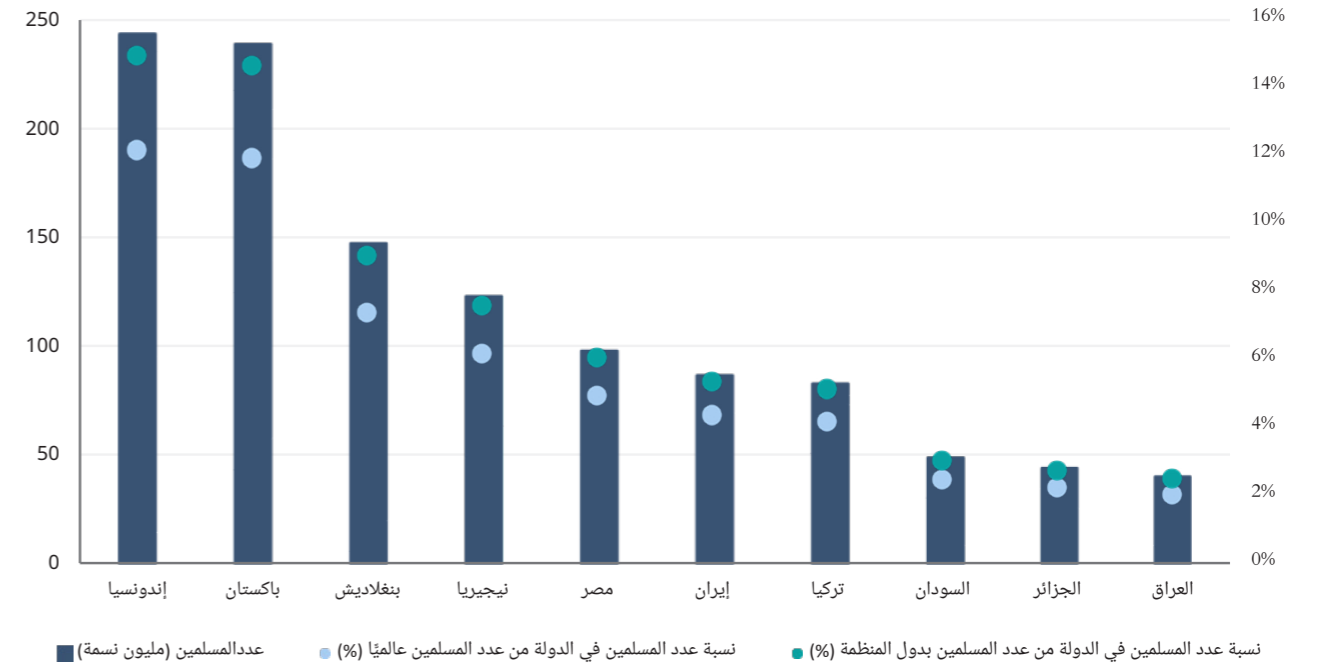
تُعد عملية تحديد المفاهيم والمصطلحات خطوة أساسية ومنهجية أولى في البحث؛ لذا نتطرق بدايةً لتناول مفهوم الفقر لغة واصطلاحاً ثم بيان أنواع الفقر وأبعاده بصورة مختصرة، وذلك من خلال ما يلي:

#### 1-1/ الفقر لغة:

«الفاء والقاف والراء» أصلٌ صحيح يدل على انفراجٍ في شيء من عضو أو غير ذلك، من ذلك: الفَقَار للظَّهر، الواحدة فَقَّارةٌ، سميت للحزوز والفصول التي بينها. وقال أهل اللغة: منه اشتقَّ اسم الفقير، وكأنه مكسورٌ فَقَّار الظَّهر من ذلِّته

يعيش 1.2 مليار مسلم في 10 دول من دول منظمة العالم الإسلامي، بنسبة 58% من عدد المسلمين في العالم، و71% من عدد المسلمين داخل دول المنظمة، والشكل التالي يوضح أكبر عشر دول في منظمة التعاون الإسلامي في عدد المسلمين:

شكل رقم (3) أكبر عشر دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عدد المسلمين عام 2023م



أو اصطلاحي يحدد فئة الفقراء بدقة، من أجل إجراء سياسة التخفيف من الفقر، واتخاذ الإجراءات والسياسات اللازمة نحو علاج وضع هذه الفئة<sup>(1)</sup>.

## 2-1/ الفقر اصطلاحًا:

الفقر من المفاهيم المجردة النسبية التي تحاول وصف ظاهرة بالغة التعقيد والتشابك، تلك الظاهرة التي أثارت جدلاً في أدبيات العلوم الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم يتفق العلماء على مفهوم واحد لها يعكس أبعادها المختلفة، ويرجع ذلك الاختلاف للعديد من الأسباب والتي منها ما يلي:

## 1-2-1/ اختلاف المجتمعات:

فضاهرة الفقر في مجتمعات جنوب الصحراء الكبرى التي تؤدي أحياناً إلى فقدان الحياة، تختلف عن ظاهرة الفقر في مجتمعات دول الخليج العربية التي تشير بدرجة كبيرة إلى قضية التفاوت في توزيع الدخل<sup>(2)</sup>.

- (1) الطيب لحيلج - ومحمد جصاص، الفقر التعريف ومحاولات القياس، ص 174-179.
- (2) عبدالرازق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، ص 19.

**تتعدد أدوات قياس الفقر، ما بين أدوات قياس الفقر المادي، وأدوات قياس فقر القدرات، وأدوات قياس فقر المستحقات الاجتماعية.**

## 2-2-1/ اختلاف الفترات التاريخية:

حيث تطور مفهوم الفقر تطوراً سريعاً، ابتداء من ارتباط الفقر بانخفاض دخل الفرد، ومروراً بإدخال مفاهيم الحرمان النسبي والمتعدد، ووصولاً إلى أخذ عامل الزمن في الاعتبار، وإدراج قضايا احترام النفس وعدم مقدرة الفرد على مشاركة ومواكبة المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وغيرها من الجوانب الأخرى التي ما تزال ماثرة الجدل بين علماء الاقتصاد<sup>(3)</sup>.

## 3-2-1/ اختلاف الخلفية الفكرية للمتصدي لدراسة الظاهرة:

ما بين صاحب الفكر الرأسمالي الحر، وصاحب الفكر الاشتراكي، وصاحب الفكر الإسلامي الوسطي المعتدل، بل تختلف الخلفية الفكرية لأصحاب نفس المدرسة الفكرية الواحدة.

## 4-2-1/ اختلاف أدوات القياس:

ما بين مقاييس لفقر الدخل أو الفقر النقدي، ومقاييس لفقر القدرات المتعلقة بالمهارات ومستويات التعليم والرعاية الصحية، ومقاييس لفقر المستحقات الاجتماعية.

## 5-2-1/ اختلاف أبعاد ظاهرة الفقر:

ما بين أبعاد موضوعية: كالدخل والملكية والوضع الطبقي، وأخرى ذاتية: كأسلوب الحياة، ونمط الإنفاق والاستهلاك، وأشكال الوعي والثقافة.

- (3) علم الدين بانقا، تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)، ص 8.

## 6-2-1/ تفاوت مفاهيم الفقر:

ما بين مفهوم ذي طابع عملي يعكس إمكانية تلبية الحاجات الأساسية للفرد من غذائية وغير غذائية، والذي يمكن تسميته بالمفهوم المادي الضيق، وبين مفهوم يعكس الوضع الاجتماعي النفسي للفقير الذي يمكن تسميته بالمفهوم الاجتماعي النفسي الموسع، ولكلا المفهومين دلالات واستخدامات<sup>(4)</sup>.

## 7-2-1/ تعدد أبعاد الفقر:

ما بين بُعد اقتصادي يتمثل في عدم قدرة الشخص على كسب المال، وبُعد إنساني يتمثل في عدم تمكن الفرد من الحصول على الخدمات الأساسية كالخدمات الصحية، وبُعد سياسي يتمثل في غياب حقوق الإنسان والمشاركة السياسية، وبُعد وقائي يتمثل في غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاجتماعية والاقتصادية<sup>(2)</sup>.

وفي ضوء الأسباب السابقة تعددت تعريفات الفقر، ما بين **التعريفات الكمية** التي ترتبط بانخفاض مستوى الدخل، ومن هذه التعريفات ما يلي:

- الفقر هو الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الغذاء والملبس والرعاية الصحية والتعليم وكل ما يُعد من

- (1) نادية حصروردي، تحليل وقياس الفقر في الجزائر «دراسة تطبيقية»، ص 7/3.
- (2) كمال صدقاوي، إشكالية الفقر في المجتمعات العربية: من التضمين الاقتصادي إلى الواقع الاجتماعي، ص 40.

الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة<sup>(3)</sup>.

- الفقر هو عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما خلال فترة زمنية محددة<sup>(4)</sup>.

- الفقر هو مستوى الدخل النقدي الذي يعجز عن إشباع حد الكفاية للفرد من السلع والخدمات كما يعكسه الرقم القياسي لتكاليف المعيشة<sup>(5)</sup>.

- الفقر هو وضع يفتقر فيه الناس إلى المال اللازم لشراء ما يكفي من الغذاء وإشباع حاجاتهم الأساسية<sup>(6)</sup>.

أما **التعريفات الكيفية** للفقر والتي تركز على الحصول على السلع والخدمات والقدرات البشرية، فمنها ما يلي:

- الفقر هو فقد ما يحتاج إليه الإنسان ومن يَعمل بحسب ما يليق به في بيئته ومحيطه المجتمعي<sup>(7)</sup>.

- الفقر هو عجز الفرد عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان الرفاهية الاقتصادية

- (3) علم الدين بانقا، مرجع سبق ذكره، ص 7.
- (4) عبدالرازق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 21.
- (5) ياسر عبدالكريم الحوراني، اقتصاديات الفقر في الشريعة الإسلامية، ص 8.
- (6) جون بيليس- وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ص 936.
- (7) نصر الدين فضل المولى محمد، الفقر: تعريفاته وحدوده وقياسه، ص 8.

والاجتماعية في المجتمع الذي يعيشه<sup>(1)</sup>.

- الفقر هو ظروف مزمنة تصيب الفرد بالعجز، تنتج عن تعاضل تأثير العديد من العوامل، تؤثر على العقل والجسم والروح<sup>(2)</sup>.

- الفقر هو الافتقار إلى الوسائل اللازمة لمقابلة الاحتياجات الاجتماعية والمادية والضرورية الأساسية للحياة<sup>(3)</sup>.

يلاحظ مما سبق أن الجزء المشترك بين جميع تعريفات الفقر يدور حول مفهوم «الحرمان النسبي» لفئة معينة من فئات المجتمع، وأن هناك مكونين مهمين لأي تعريف لمفهوم الفقر، هما الحرمان من الأصول المادية وغير المادية.

وبالنظر للمفهوم الإسلامي للفقر نجد أنه يرتبط بالحالة التي لم يصل فيها أفراد المجتمع لحد الكفاية، ذلك الحد الذي يُمثل الهدف الذي تسعى الدولة في الإسلام لوصول كافة أفراد المجتمع إليه، ولا ينحصر حد الكفاية في تحقيق الكفاية من المأكل، والمشرب، والملبس فقط، ولكن لا بد من كفاية كل فرد في سائر ما لا بد له منه على ما يليق بحاله بغير إسراف ولا إقتار لنفس الشخص، ولمن هو في نفقته<sup>(4)</sup>، ويختلف حد الكفاية عن حد الكفاف باختلاف المقاصد الحاجية عن المقاصد الضرورية، كما يلي:

(1) سوزان حسن أبو العنين، الفقر في الدول العربية، ص121.

(2) إيريك جنسن، الفقر والتعليم، ص16.

(3) أسماء حسن بابكر جبريل، دور المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر، ص14.

(4) يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، ص172.

## يدور الجزء المشترك بين جميع تعريفات الفقر حول مفهوم «الحرمان النسبي» لفئة معينة من فئات المجتمع.

**المقاصد الضرورية:** هي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وفوت حياة، وفي الآخرة فوت النجاة.

**المقاصد الحاجية:** هي الأمور التي يكون مفتقرًا إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدى في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوات المطلوب، فإذا لم تُراع دخل المكلفون في الحرج والمشقة<sup>(5)</sup>.

فالمقاصد الضرورية تمثل حد الكفاف، أما المقاصد الحاجية فتتمثل حد الكفاية الذي يكمن في توفير حياة كريمة للمسلمين في ضوء المكان والزمان وظروف الشخص نفسه. ويُعد خروج أفراد المجتمع من حد الكفاف إلى حد الكفاية، والوصول بهم إلى تمام الكفاية؛ أحد معايير قياس التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي، فالتنمية في الإسلام هي عمارة البلاد من خلال تحقيق التقدم الاقتصادي وتوفير عدالة التوزيع، في ضوء الوصول بالمستويات الإنتاجية والتوزيعية إلى تحقيق مستوى الكفاية لكل فرد يضمنه المجتمع الإسلامي<sup>(6)</sup>.

(5) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموافقات، ص20/17.

(6) رمضان صديق، الدين وأثره في التنمية الاقتصادية، ص204.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف الفقر في الإسلام:

«هو الحالة التي لم يتمكن فيها الشخص من الوصول لحد الكفاية».

## 2/ أنواع الفقر:

تشير أدبيات التنمية البشرية والاقتصادية إلى تعدد أنواع الفقر تبعًا لنوع الحرمان، ولأسلوب القياس، ودرجته، وتبعًا لمدة بقائه، هذا فضلًا عن الأنواع الأخرى للفقر<sup>(1)</sup>، ويمكن بيان بعض هذه الأنواع من خلال ما يلي:

### 1-2/ أنواع الفقر تبعًا لنوع الحرمان:

- **الفقر المادي:** هو عدم القدرة على تأمين مستوى معيشي لائق يوفر الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية.

- **الفقر غير المادي:** فقر الصحة، انخفاض التعليم أو انتشار الأمية، الاستبعاد الاجتماعي، عدم الإحساس بالأمان<sup>(2)</sup>.

### 2-2/ أنواع الفقر تبعًا لأسلوب قياسه:

- **الفقر المطلق:** والذي يشير إلى معيار مطلق معين للاحتياجات الدنيا للإنسان، أي هو الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن حد معين يتم تعيينه، سواء من قبل الدولة أو من قبل المنظمات الدولية. وداخل منطقة

(1) عدنان عباس حميدان، الإطار المنهجي لمحددات الفقر والطرق الإحصائية لقياسه، ص110.

(2) تقرير المنهجية الوطنية لحساب الفقر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالقاهرة، ص4/5.

الفقر المطلق يوجد مستويان:

**أ/ مستوى أعلى للفقر:** ويسمى بخط الفقر الأعلى ويطلق عليه اسم الفقر المطلق العادي، ويعتبر من يتجاوز هذا المستوى أو الخط غنيًا.

**ب/ مستوى أدنى للفقر:** ويسمى بخط الفقر الأدنى ويطلق عليه اسم الفقر المُدَقَّع، وهو الحالة التي تمثل الأفراد الذين لا يملكون من الدخل ما يوفر لهم حاجتهم الأساسية من الغذاء فقط، ويسميه البعض بخط فقر الغذاء.

- **الفقر النسبي:** وهو يشير إلى انخفاض دخل الفرد مقارنة بدخل غيره في المجتمع، ويقاس بنسبه متوسط دخل الفرد مقارنة بمتوسط دخول أفراد المجتمع، أي إن خط الفقر النسبي يُعد مقياسًا للمساواة أكثر منه مقياسًا للفقر<sup>(3)</sup>.

### 2-3/ أنواع الفقر تبعًا لدرجته:

- **الفقر المدقع:** هو حالة عدم مقدرة الشخص في الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة لبقائه على قيد الحياة.

- **الفقر المطلق:** هو حالة عدم مقدرة الشخص في الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية (الملبس، والتعليم، والصحة، والمسكن، و....).

(3) الطيب لحيلج - ومحمد جصاص، مرجع سبق ذكره، ص174/179.

- فقر الرفاهية: هو الحالة التي تفتقر فيها بعض الفئات الاجتماعية إلى المنجزات الحضارية الحديثة كالأجهزة المتطورة<sup>(1)</sup>.

### 4-2/ أنواع الفقر تبعاً لمدة بقائه:

- فقر الصدمات: وهو الفقر الناتج عن الصدمات المالية أو الاقتصادية، التي تؤثر سلباً على أسعار السلع ونسبة التشغيل.

- الفقر الموسمي: وهو الفقر الذي ينتشر بين السكان خلال مواسم محددة، كالمواسم التي يقل فيها الطلب على العمال في المجال الزراعي.

- الفقر الدائم: هو الفقر الذي يبقى على مدار فصول السنة<sup>(2)</sup>.

### 3/ دور النظام الاقتصادي الإسلامي في الحد من الفقر:

يشتمل نظام الاقتصاد الإسلامي على العديد من التشريعات والقواعد التي تهدف إلى تحقيق التكافل والتعاقد والتضامن والحد من ظاهرة الفقر في المجتمعات الإسلامية، على المستوى الفردي، والمستوى المحلي، والمستوى الدولي، ويمكن تقسيم هذه التشريعات والقواعد إلى قسمين:

- (1) عبد الحميد قطوش، مكافحة الفقر المدقع في الدول النامية بين المتحقق والمأمول، ص 183.
- (2) الطيب لحيلج - ومحمد جصاص، مرجع سبق ذكره، ص 172/173.

### 3-1/ التشريعات المالية الاجتماعية:

يشتمل هذا القسم على مجموعتين:

المجموعة الأولى: تضم قواعد ملزمة تفرض على الأغنياء التنازل عن جزء من الثروة الخاصة، وهذا نظام الإحسان الإلزامي<sup>(3)</sup> والذي يتكون من وسائل للتكافل على مستويين:

أ/ التكافل الإلزامي المستمر: لقد تعددت شرائع الإسلام المالية الاجتماعية الإلزامية، ومن أولى وأهم هذه الشرائع فريضة الزكاة التي تفرض على القادرين في كل الحالات في أموالهم النامية - وذلك وفق الشروط والتفاصيل المعروفة في كتب الفقه -.

ب/ التكافل الإلزامي المؤقت: والذي يفرض على الأغنياء من الدول، والأفراد في حالات الاضطرار، ومن الأدلة على ذلك؛ قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ، اسْتَطَعْمَكَ فَلَمْ تُطْعَمْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ، وَكَيْفَ أَطْعَمَكَ وَأَنْتَ عَبْدِي فَلَانَ؟ فَلَمْ تُطْعَمْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي؟» [صحيح مسلم: 2569]<sup>(4)</sup>، يقول الإمام ابن حزم: «فرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم»<sup>(5)</sup>، وقال ابن

- (3) محمد الحبيب التجكاني، نظام التبرعات في الشريعة الإسلامية، ص 6.
- (4) مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، ج 8، ص 13.
- (5) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، المحلى، ج 6، ص 156.

مودود الحنفي: «ومن اشتد جوعه حتى عجز عن طلب القوت ففرض على كل من علم به أن يطعمه أو يدل عليه من يطعمه؛ صونا له عن الهلاك، فإن امتنعوا من ذلك حتى ماتوا اشتركوا في الإثم»<sup>(1)</sup>.

هذا فضلاً عن العديد من التشريعات المالية الاجتماعية الفردية، والتي منها الكفارات والهدى والفدية<sup>(2)</sup>.

المجموعة الثانية: هي مجموعة القواعد المالية الاجتماعية غير الملزمة، والتي تخضع لإرادة المسلم دون إلزام عليه؛ بغية التقرب إلى الله بالإحسان إلى المحتاجين، وهذا هو نظام الإحسان الاختياري أو نظام المساعدات الاقتصادية<sup>(3)</sup>، والأدلة على ذلك كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَوُزُّرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَأَلْوَانًا كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: 9]، وقوله تعالى: ﴿إِن تَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُّضْعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ﴾ [التغابن: 17].

ولقد تعددت شرائع الإسلام المالية الاجتماعية التكافلية غير الإلزامية، ومن هذه الشرائع ما يلي:

- (1) عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي، الاختيار لتعليل المختار، ج 4، ص 175.
- (2) انظر لوجوب حق في المال سوى الزكاة: الطبري، تفسير الطبري، ج 3، ص 81 - النحاس، الناسخ والمنسوخ، ص 423/446 - الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج 12، ص 236 - مكي القيسي، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، ج 4، ص 2689 - علي الواحدي، التفسير البسيط، ج 8، ص 477 - القرطبي، تفسير القرطبي، ج 7، ص 99 - الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج 4، ص 281 - أبو غبيد، كتاب الأموال، ص 445 - ابن أبي شيبة، المصنف، ج 6، ص 335.
- (3) محمد الحبيب التجكاني، مرجع سبق ذكره، ص 8.

أ/ الصدقة: لقد حث ورغب الإسلام في الصدقة؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلٍ تَمَرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، وَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَرْبِّيهَا لِصَاحِبِهِ كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ فَلَوْهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ» [صحيح البخاري: 1410]<sup>(4)</sup>.

ب/ الوُفَى: وهو حبس المال عن الامتلاك، والتداول، في سبيل المقاصد العامة، حيث يضمن حياة طائفة من المصالح العامة: دينية، أو علمية، أو خيرية؛ فيوفر لها المكان بالإضافة إلى مورد مالي مستمر يكفي القائمين عليه وعلى إدارة المال واستغلاله وإنفاقه في هذه المصالح<sup>(5)</sup>.

ج/ القرض الحسن: وهو تمليك شيء مالي للغير على أن يردّ بدله من غير زيادة، عن أبي هريرة قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُزْبَةً مِنْ كُزْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُزْبَةً مِنْ كُزْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ....» [صحيح مسلم: 2699]<sup>(6)</sup>.

وتعد التشريعات المالية الاجتماعية الإسلامية فرصة متميزة في تحقيق التكافل والتعاقد والتضامن بين جميع أفراد المجتمع، وأحد أهم

- (4) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ص 342.
- (5) مصطفى أحمد الزرقا، أحكام الوقف، ص 10.
- (6) مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، ج 8، ص 71.

## 4/ مقارنة وجيزة بين مفهومي التنمية في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي:

لا يخفى على أحد انتشار المفاهيم والنظم الوضعية في التنمية، حتى اعتبرت الحكومات والمؤسسات الدولية مقياسًا ومعياريًا دون أي سند تاريخي، أو مبرر موضوعي، مع تغافل التاريخ الإسلامي المشرق الذي قدم نماذج تنموية فعالة<sup>(3)</sup>؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفقر والتباين الشديد في توزيع الدخل وإنتاج واستمرار الحلقة المفرغة للفقر<sup>(4)</sup>، ويمكن بيان ذلك عن طريق استعراض موجز للتنمية في الفكر الإسلامي مقارنة بالفكر الوضعي، وذلك من خلال ما يلي:

أ/ التنمية في الفكر الإسلامي تنمية ثابتة الأهداف تعمل على تحقيق حد الكفاية والقضاء على فقر الفرد والمجتمع، منضبطة بمقاصد الشريعة الإسلامية<sup>(5)</sup> لا تتغير تبعًا

(3) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، ص 416.

(4) سوزان حسن أبو العنين، مرجع سبق ذكره، ص 121.

(5) لقد تطرق العديد من علماء الاقتصاد الإسلامي

لحكم التنمية في الإسلام، ومن هؤلاء العلماء: 1/ الدكتور: عبد الحميد الغزالي (1937-2011م)، في كتابه: «حول المنهج الإسلامي في التنمية»، قرر أن التنمية في الإسلام تُعد فريضة شرعية دائمة ومستمرة حتى قيام الساعة.

2/ الدكتور: شوقي أحمد دنيا (1941م)، في كتابه: «الإسلام والتنمية الاقتصادية»، أكد على أن التنمية الاقتصادية بأبعادها الإسلامية تُعد فرضًا مقدسًا افتترضها الإسلام على الجماعة الإسلامية، وعلى الفرد المسلم، وعلى الدولة المسلمة.

3/ الدكتور: علي محيي الدين القره داغي (1949م)، في كتابه: «المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي»، بين =

المتتبع المنصف للكتابات الاقتصادية عبر التاريخ يجد أن المفكرين المسلمين هم أول من درسوا قضية التنمية بأسلوب يغلب عليه الطابع العلمي، والدليل على ذلك التراث الفكري الإسلامي الذي تزخر به المكتبة العربية، ومن الأمثلة على ذلك كتاب «المقدمة» لابن خلدون، الذي تناول قضية إعمار الأرض، وكتاب «الفلاحة والمفلكون» للدلي، الذي تعرض لقضية الفقر، أو بتعبير آخر لقضية التنمية بتفصيل وإحاطة وعمق نادر بحسب زمانه، وكتاب «الإشارة إلى محاسن التجارة» للدمشقي<sup>(1)</sup>.

فالإسلام اهتم بالتنمية في مختلف مجالاتها، ويظهر ذلك جليًا في نظامه الاقتصادي، لا سيما فيما يتعلق بعلاجه لمشكلة الفقر والتخلف، فالإسلام كما اهتم بالجانب الروحي اهتم بالجانب المادي، بل لقد قرن النبي ﷺ بين الكفر الذي هو ضد الإسلام، والفقر الذي هو ضد التنمية، فقد ورد أن النبي ﷺ كان يقول: «اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر»، فقال رجل: ويعدلان؟ قال: «نعم»<sup>(2)</sup>.

(1) نعمت عبداللطيف مشهور، الزكاة «الأسس الشرعية

والدور الإنمائي والتوزيعي»، ص 108 - ومحمد شوقي

السنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، ص 134.

(2) أخرجه أبو داود، أبواب النوم، باب ما يقول إذا أصبح

(4/ 324) حديث رقم (5090) بدون آخره، وأخرجه

النسائي، كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من الكفر

(7/ 221) بلفظه حديث رقم (7867) وأخرجه الحاكم

في المستدرک على الصحيحين، كتاب الطهارة (1/ 383)

حديث رقم (927) وقال: هذا حديث صحيح

على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي،

وانظر: المقاصد الحسنة، للسخاوي (ص: 498).



ومن ثم حدوث التضخم الذي يؤثر سلبيًا على حالة الفقر في المجتمعات.

### 3-2-2/ تحريم الاحتكار:

لقد نهى الإسلام عن الاحتكار؛ ففي الحديث أن النبي ﷺ قال: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ» [صحيح مسلم: 1605<sup>(1)</sup>، وإن الاحتكار يؤثر بصورة كبيرة ومباشرة على تفاقم أسعار السلع ومن ثم زيادة معدلات الفقر.

### 3-2-3/ الحث على العمل والنهي عن البطالة:

لقد شجع الإسلام على العمل وعماراة الأرض، ففي الحديث عَنِ الْمَقْدَامِ -رضي الله عنه-، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَكَلُ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ، خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ»، وَعَنْ أَبِي غَبِيْدٍ، مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْ يَحْتَطِبَ أَحَدُكُمْ حِزْمَةً عَلَى ظَهْرِهِ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا، فَيُعْطِيَهُ أَوْ يَمْنَعَهُ» [صحيح البخاري: 2072-2074<sup>(2)</sup>، يظهر الحديث التوجيه النبوي للعمل واستثمار المال وتنميته حتى ولو كان قليلًا، الأمر الذي يعمل على الحد من الفقر.

### 3-2-4/ دعم تحقيق التنمية المستدامة:

لقد شغلت التنمية الاقتصادية المفكرين المسلمين، ودرسوها تحت مصطلح «عماراة الأرض»، وإن

(1) مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، ج 5، ص 56.

(2) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ص 499.

الأسباب المساعدة في الحد من فقر المجتمعات الإسلامية، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير فرص العمل. ولقد استفاد المسلمون قديمًا وحديثًا من بعض هذه التشريعات فقاموا بتأديتها في إطار مؤسسي فعال..

### 3-2/ التشريعات والقواعد العامة:

تتعدد هذه التشريعات والقواعد التي تهدف إلى حفظ النظام العام للمجتمع، وتحقيق التوزيع العادل للثروات، والحد من الفقر، ومن أهم هذه التشريعات والقواعد ما يلي:

### 3-2-1/ تحريم الربا:

لقد ثبتت حرمة الربا في الكتاب، والسنة، وإجماع المسلمين، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٧٥﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: 278-279]، ويعد الربا إحدى وسائل تفاقم معدلات الفقر في المجتمعات، وذلك من خلال العديد من الآثار السلبية لهذه المعاملة الضارة، والتي منها ما يلي:

- يزيد الربا عبء الديون على الفقراء، وبالتالي يزيد الفقراء فقرًا.

- تعمل الفوائد الربوية على تعاضم الاقتصاد المالي بعيدًا عن الاقتصاد والاستثمار الحقيقي، الأمر الذي يؤثر سلبيًا على الاستثمار الإنتاجي، ويعيق عملية التنمية.

- تعمل الفوائد الربوية على تضخم العرض النقدي غير الحقيقي في المجتمع بمتواليات هندسية يصعب ضبطها والتحكم فيها،

لتحيزات ومصالح دول أو فئات أو أنظمة كما هو الحال في الفكر الوضعي الذي تتغير فيه أهداف التنمية ومؤشراتها بتغير مصالح وتحيزات الدول الغربية والمؤسسات المالية العالمية<sup>(1)</sup>.

ب/ التنمية في الفكر الإسلامي تنمية شاملة تتضمن كافة الاحتياجات البشرية من مأكل وملبس، ومسكن، وسائر ما يحقق حد الكفاية، أما التنمية في الفكر الوضعي فإنها أهملت جانب الاحتياجات البشرية على مدار عقود، كما أنها عندما اهتمت بالجانب البشري فإنها لم تحدد النقاط والسياسات الواجب على الدول النامية اتباعها لتحقيق هذه التنمية<sup>(2)</sup>.

ج/ التنمية في الفكر الإسلامي تنمية عامة لكل البشرية، هدفها تعمير الأرض وإحيائها، وليست هي التحكم، أو السيطرة الاقتصادية، كما هو الشأن في الأنظمة الرأسمالية القائمة التي تنادي بالتنمية منذ أكثر من سبعة عقود وهي التي تستأثر بأغلب موارد الدول النامية تاركة شعوب هذه الدول تعاني الجوع، والفقر، والمرض<sup>(3)</sup>.

= أن التنمية في الوقت الحاضر تُعد فريضة شرعية، وضرورة عصرية.

عبدالحاميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية، ص40 - وشوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، ص88 - وعلي محيي الدين القره داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، ج2، ص64.

(1) جلال أمين، فلسفة علم الاقتصاد، ص236.

(2) سالم توفيق النجفي - إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي: دراسة تحليلية، ص70.

(3) محمد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، ص56.

د/ التنمية في الفكر الإسلامي تنمية متوازنة وذلك في كافة جوانبها، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: 143]، خاصة التوازن في الأولويات بحيث يتم تقديم مجالات التنمية ذات الأولوية على سواها، استثناءً بمقاصد الشريعة الغراء والتي تقرر أن مستويات المصلحة المعتبرة هي: «الضروريات، والحاجات، والتحسينات»، بحيث يراعى عدم الانشغال بمجال من مجالات التنمية التحسينية في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إلى مجال من مجالات التنمية الضرورية أو الحاجية، أما الفكر الوضعي فإنه لا يراعي مثل هذه التوازنات، لا سيما النظام الرأسمالي الذي يقوم على القطاع الخاص الذي ينتج ويخصص الموارد انطلاقاً من البحث عن أعلى معدل للربح، بعيداً عن التوازن في تخصيص الموارد.

ه/ التنمية في الفكر الإسلامي غايتها الإنسان نفسه: وذلك ليكون خليفة الله في أرضه، قال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30]، وذلك بخلاف أهداف التنمية في الفكر الوضعي:

- التنمية في الفكر الرأسمالي غايتها تحقيق أعلى ربح، الأمر الذي أدى إلى انحراف الإنتاج العالمي من توفير الحاجات الضرورية للبشر، إلى التوسع في الكماليات والسلع الترفيهية، مما أدى إلى سيادة المادة على حساب كافة الجوانب الاجتماعية والإنسانية.

- التنمية في الفكر الاشتراكي تتمثل غاية التنمية في سد احتياجات الدولة وفق

أهواء وسياسات القائمين على الحكم، لا وفق احتياجات ورغبات المواطنين أنفسهم، مما هدد حرية الأفراد وجعلهم أداة لا غاية<sup>(1)</sup>.

هذا فضلاً عن توافر المقاصد الشرعية الحاكمة للنظام الاقتصادي الإسلامي؛ حيث تتميز مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية وما يتفرع عنها من ضوابط وأحكام بالمرونة الكاملة التي تؤهلها للاستيعاب الشامل لمختلف متغيرات العصر

(1) محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص114-115.

ومستجداته، ومختلف التطورات التي تُيسر حياة البشر وتسهل حياتهم، وذلك متى ما كان التطبيق منسجماً مع هذه القواعد وما يحكمها من المقاصد والكليات الكبرى<sup>(2)</sup>، ويُسهّم الفهم المقاصدي الجيد لنصوص الشريعة الخاصة بالاقتصاد في الحد من الفقر، وذلك في ضوء المقاربة الشاطبية<sup>(3)</sup>، وتحقيق التوازن بين الموارد والحاجات، وترتيب الأولويات في المجتمع.

(2) قرارات وتوصيات ندوة البركة الثانية والأربعين للاقتصاد الإسلامي «الاقتصاد الرقمي واستشراف المستقبل»، ص542.

(3) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، مرجع سبق ذكره، مج2، ص17/20.



القِسْمُ الْأَوَّلُ  
قِيَّاسُ حَالِ الْفَقِيرِ  
فِي دَوْلَةِ مَنَظِمَةِ التَّعَاوُنِ وَالْإِسْلَامِيِّ



## مقدمة

تواجه دراسة حالة الفقر في دول منظمة التعاون الإسلامي العديد من الصعوبات المنهجية والإحصائية التي قد تثير تساؤلات جدية حول جدواها، إلا أن عدم وجود بدائل أخرى يجعل مثل هذه الدراسة ضرورة على الرغم من الصعوبات التي تحيط بها، وتتمثل أهم هذه الصعوبات في العناصر التالية:

أ/ تفاوت الأقطار الإسلامية في المساحة، والموارد البشرية والطبيعية، والنظم الاجتماعية، والسياسات الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس على المستوى المعيشي للأفراد وتوزيع الثروة بينهم.

ب/ تفاوت بلدان المنظمة فيما بينها في توفير المعلومات والبيانات الإحصائية الخاصة بظاهرة الفقر، وعدم توحيد المناهج المستخدمة في جمع المعلومات وتقدير معدلات الفقر ومؤشرات قياسه.

ج/ غياب مؤشر واحد متفق عليه للفقر أو الرفاه بين بلدان المنظمة، خاصة مع غياب الدراسات المقارنة الدورية التي تجمع بلدان

المنظمة والتي تلتزم منهجًا واحدًا تقوم فيه باحتساب خطوط الفقر القطرية، وأبعاد التنمية البشرية، والفقر متعدد الأبعاد بناء على الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية وخصائص كل بلد على حدة<sup>(1)</sup>.

وفي ضوء ما سبق واعتمادًا على العديد من التقارير الدولية؛ يتطرق هذا القسم من التقرير إلى قياس حالة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وحيث إن منهجية **خط الفقر العالمي** تُعد هي الأساس الذي يبنى عليه الحوار بشأن السياسات وتوجيه البرامج لاستهداف من هم أشد فقرًا واحتياجًا<sup>(2)</sup>؛ فإنه سيتم استخدامها لتتبع حالة الفقر النقدي بدول المنظمة، مع التطرق لرصد وضع حالة الفقر في ضوء بيانات **خطوط الفقر الوطنية**، مع التطرق لاستعراض ورصد أحد مؤشرات قياس انتشار الفقر في المجتمع، اعتمادًا على مؤشر فجوة **الفقر في دول المنظمة**.

(1) عبدالرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص33/34.

(2) الموقع الرسمي للبنك الدولي:

واستكمالاً لهذا المدخل النقدي ونحو بناء رؤية شاملة عن حالة الفقر بدول المنظمة تمت الاستعانة ببعض المقاييس والمؤشرات غير النقدية التي تعكس نوعية حياة الفقراء، لا سيما **مؤشر الفقر متعدد الأبعاد** الذي يمثل أحد أهم مؤشرات قياس الفقر التي تقيس عددًا مهمًا من جوانب الحرمان غير النقدي<sup>(1)</sup>، ولا يوجد تعارض بين منهجية قياس الفقر النقدي ومنهجية قياس الفقر متعدد الأبعاد، ولا يحل أي منهما محل الآخر، حيث يمكن أن يؤدي نقص الموارد النقدية إلى الحرمان غير النقدي، كما أنه في بعض الأحيان قد تواجه بعض الأسر غير الفقيرة ماديًا حرمانًا من بعض الجوانب غير المادية، ومن ثم فإن هاتين المنهجيتين تتمانان بعضهما،

(1) التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد 2017، ص4 - وتقرير المؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد 2021، ص2.

ويمكن استخدامهما في آن واحد في تحليل الفقر<sup>(2)</sup>.

وأملًا في بناء قياس شامل لحالة الفقر في دول المنظمة سيتم استعراض **مؤشر دليل التنمية البشرية** لدول المنظمة، والذي يقيس الفقر من خلال ثلاثة أبعاد أساسية؛ يُعد يقيس الفقر النقدي، ويُعدين يقيسان جوانب من الحرمان غير النقدي، كما تم التطرق لأحد مقاييس عدم المساواة وهو **معامل جيني** وذلك لقياس عدم المساواة بدول المنظمة بإيجاز، كما تم استعراض **دول المنظمة الأقل نموًا**، وفي ضوء ما سبق يشتمل هذا القسم من التقرير على الأجزاء التالية:

(2) التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد 2017، ص4.



## أولاً: منهجية خط الفقر

تُعد منهجية خط الفقر محاولة متميزة لوضع تقدير كمي لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان، والمتمثلة في الغذاء، والملبس، والمسكن، والتنقل<sup>(1)</sup>، ويتم تحديد خط الفقر في الدول المختلفة من خلال ثلاث طرق أو منهجيات وهي:

**الأولى: تكلفة الحاجات الأساسية**

The cost of basic needs method

**الثانية: تناول الغذاء والطاقة**

Food Energy intake method

**الثالثة: التقييم الخاص أو الشخصي**

Subjective poverty line

وتعتبر طريقة تكلفة الحاجات الأساسية هي أكثر الطرق المستخدمة في تحديد خط الفقر في الدولة، حيث يتم تقدير تكلفة حصول الفرد على قدر من الغذاء يُعادل 2100 سعر حراري في اليوم، ثم تتم إضافة تكلفة الحاجات الأساسية الأخرى كالملبس والمأوى<sup>(2)</sup>، ويمكن

(1) عبدالرازق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص24.

(2) علم الدين بانقا، مرجع سبق ذكره، ص16.

بيان مكونات خط الفقر في ما يلي:

- **المكون الغذائي:** الذي يمثل تكلفة سلة السلع الغذائية التي تنسجم مع السلوك الاستهلاكي للفقراء، وتوفر السرعات الحرارية والبروتينات اللازمة لقيام الفرد بالنشاط الطبيعي، ويمثل خط الفقر الغذائي إلى حد كبير تكلفة البقاء على قيد الحياة.

- **والمكون غير الغذائي:** الذي يمثل قيمة الاحتياجات الأساسية غير الغذائية للأسر التي كان يمكنها تأمين احتياجاتها من الغذاء ولكنها اضطرت إلى التغاضي عن جزء من الإنفاق على الغذاء حتى تتمكن من تغطية نفقات غير غذائية غير قادرة عن الاستغناء عنها، مثل الإنفاق على المسكن<sup>(3)</sup>.

ويتميز مقياس خط الفقر بأنه يسمح بتقييم وتتبع وتطور الفقر في المجتمعات عبر الأزمنة المختلفة، كما يسمح بتقييم آثار السياسات

(3) تقرير المنهجية الوطنية لحساب الفقر، الجهاز

المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سبق ذكره،

ص19.

والبرامج الموجهة لمحاربة الفقر في الدولة<sup>(1)</sup>، ويمكن تقسيم خطوط الفقر إلى ما يلي:

### أ/ خط الفقر المطلق:

هو خط الفقر الذي يستخدم في قياس مستوى الحرمان من الحاجات الأساسية للإنسان، وهو عبارة عن مبلغ ثابت يساوي إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الأساسية، ويُحدّد وفقاً لمعدلات التضخم، ويمكن تقسيم خط الفقر المطلق بناء على معيارين:

**الأول: التقسيم بناء على درجته:**

- **خط الفقر المطلق الاعتيادي:** والذي يشمل على السلع الغذائية، والسلع غير الغذائية الضرورية كالملبس والمسكن.

- **خط الفقر المدقع:** والذي يساوي التكلفة الدنيا من السلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن البقاء على قيد الحياة بدونها<sup>(2)</sup>.

**الثاني: التقسيم بناء على درجة التغطية:**

- **خط الفقر الوطني:** الذي يعكس أنماط الاستهلاك الوطنية، وأسعارها بالإضافة إلى خصائصها المعيارية<sup>(3)</sup>.

- **خط الفقر العالمي:** وهو خط الفقر الذي تم تحديده بواسطة عدد من الباحثين المستقلين

(1) علم الدين بانقا، مرجع سبق ذكره، ص16.

(2) محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو)، ص6.

(3) تقرير الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر

متعدد الأبعاد 2020-2030، ص3.

والبنك الدولي عام 1990م بعد دراستهم لخطوط الفقر الوطنية لعدد من البلدان شديدة الفقر، وحولوا هذه الخطوط إلى عملة مشتركة بواسطة أسعار صرف تعادل القوة الشرائية، ولقد توصلوا إلى تحديد خط الفقر العالمي بنحو واحد دولار للفرد في اليوم (بأسعار عام 1985). ومع تطور الفروق في مستويات الأسعار عبر بلدان العالم يتم تحديث خط الفقر العالمي دورياً ليعكس هذه التغيرات، حيث غُذِل في عام 2008 إلى 1.25 دولار (بأسعار عام 2005)، وغُذِل مرة أخرى عام 2015 إلى 1.90 دولار (بأسعار عام 2011)، ثم تم تعديل هذا الخط بداية من خريف عام 2022 ليكون 2.15 دولار (بأسعار عام 2017)، هذه الزيادات في خط الفقر العالمي تعكس الزيادات التي تحدث في تكاليف الغذاء والمسكن والملابس في البلدان منخفضة الدخل، فالقيمة الحقيقية لمبلغ 2.15 دولار بأسعار 2017 هي نفسها القيمة البالغة 1.90 دولار بأسعار 2011.

ويُستخدَم حَظُّ الفقر العالمي لتتبع الفقر عالمياً، حيث يُعدُّ أساساً يبني عليه الحوار بشأن السياسات أو توجيه البرامج لاستهداف من هم أشد فقراً واحتياجاً<sup>(4)</sup>.

### ب/ خط الفقر النسبي:

هو خط الفقر الذي يُحدّد تبعاً للموقع النسبي للفرد أو الأسرة في المجتمع، حيث يُحدّد بنسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يُحدّد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل 10٪ من السكان

(4) الموقع الرسمي للبنك الدولي:

www.albankaldawli.org

## 1/ تحليل نسبة وعدد السكان تحت خطوط الفقر الدولية في دول منظمة التعاون الإسلامي<sup>(1)</sup>:

### 1-1/ السكان تحت خط الفقر الدولي البالغ 2.15 دولار في اليوم:

1-1-1/ يقع أكثر من 249 مليون نسمة في دول المنظمة تحت خط الفقر الدولي البالغ 2.15 دولار في اليوم، وذلك بنسبة 13.23٪ من سكان دول المنظمة، والشكلان التاليان يوضحان ما سبق:

(1) تم الاعتماد في رصد بيانات خطوط الفقر الدولية بدول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2018/2023م على موقعي:

- موقع بيانات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/>  
- موقع الأمم المتحدة «إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية»:

<https://unstats.un.org/UNSDWebsite>  
ولقد لوحظ عدم توافر بيانات عن بعض دول المنظمة، وهي: أفغانستان - البحرين - بروناي - الكويت - ليبيا - عمان - قطر - السعودية - الصومال.

وفي ضوء ما سبق وضعت حكومات الدول خطوط الفقر الوطنية لقياس معدل انتشار الفقر بين السكان، واختلفت هذه الخطوط من بلد لآخر نظرًا لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية للدول، الأمر الذي جعل هذه الخطوط غير قابلة للمقارنة الدولية، ولتعقب الفقر على المستوى العالمي، وضع البنك الدولي خط الفقر الدولي عام 1990 بعد دراسته لخطوط الفقر الوطنية لعدد من البلدان شديدة الفقر، وتحويله هذه الخطوط إلى عملة مشتركة بواسطة أسعار صرف تعادل القوة الشرائية، مع تحديثه لهذا الخط دوريًا للتوافق مع التغيرات في مستويات الأسعار عبر بلدان العالم<sup>(6)</sup>.

واعتمادًا على قاعدة بيانات البنك الدولي، التي توفر تقديرات عن فقر الدخل في أغلب دول العالم النامية، منهم 48 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، بنسبة 84٪ من عدد الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وتحليل هذه البيانات تبين ما يلي:

(6) الموقع الرسمي للبنك الدولي:

[www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org)

الأدنى دخلًا<sup>(1)</sup>، وبهذا فإن أسلوب قياس الفقر النسبي يتبع طريقة اجتماعية وليس طريقة فسيولوجية كمقياس خط الفقر المطلق، فهو مقياس اقتصادي موضوعي يستند إلى الدخل ويتغير بتغيره بدلًا من الاعتماد على السلع وخصائصها<sup>(2)</sup>، لذلك يسميه البعض خط الفقر المجتمعي<sup>(3)</sup>.

وجمعًا لما سبق يمكن تعريف الفقر المطلق بأنه يُمثل فشل الأفراد في مواكبة الحد الأدنى من الغذاء والإعاشة، أما الفقر النسبي فهو فشل الأفراد في مواكبة المستوى السائد في مجتمعاتهم من الناحية الاقتصادية<sup>(4)</sup>.

### ج/ خط الفقر الاجتهادي:

وهو خط الفقر الذي يستند إلى المنهجية الثالثة في تحديد خط الفقر والمتمثلة في التقييم الخاص أو الشخصي Subjective poverty line، أي إنه يعتمد على تقديرات الأشخاص أنفسهم لتحديد الحد الأدنى لمستوى المعيشة المقبول في المجتمع<sup>(5)</sup>.

(1) محمد حسين باقر، مرجع سبق ذكره، ص6.

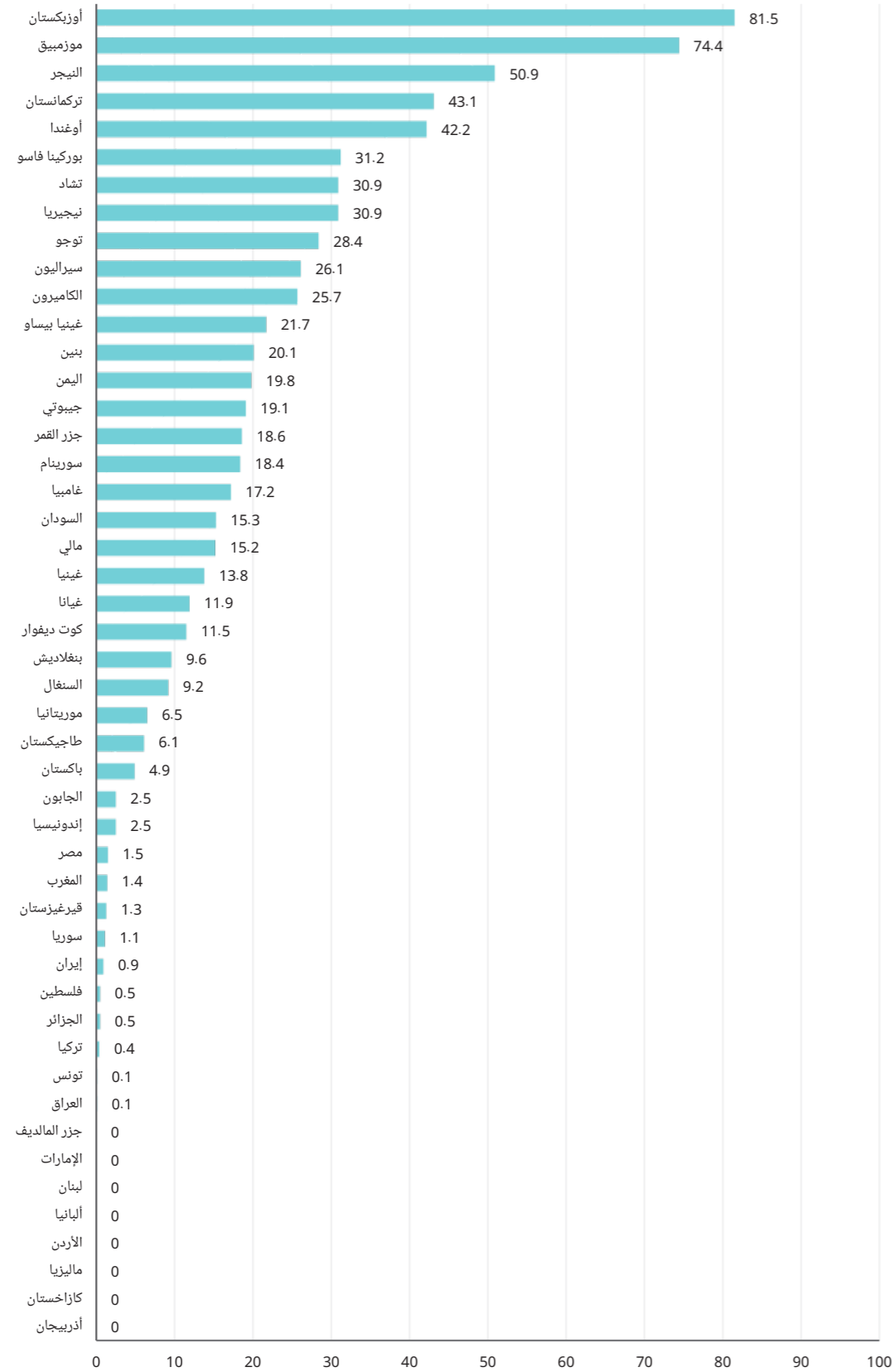
(2) سوزان حسن أبو العنين، مرجع سبق ذكره، ص117.

(3) تقرير الفقر والرخاء المشترك 2020، ص3.

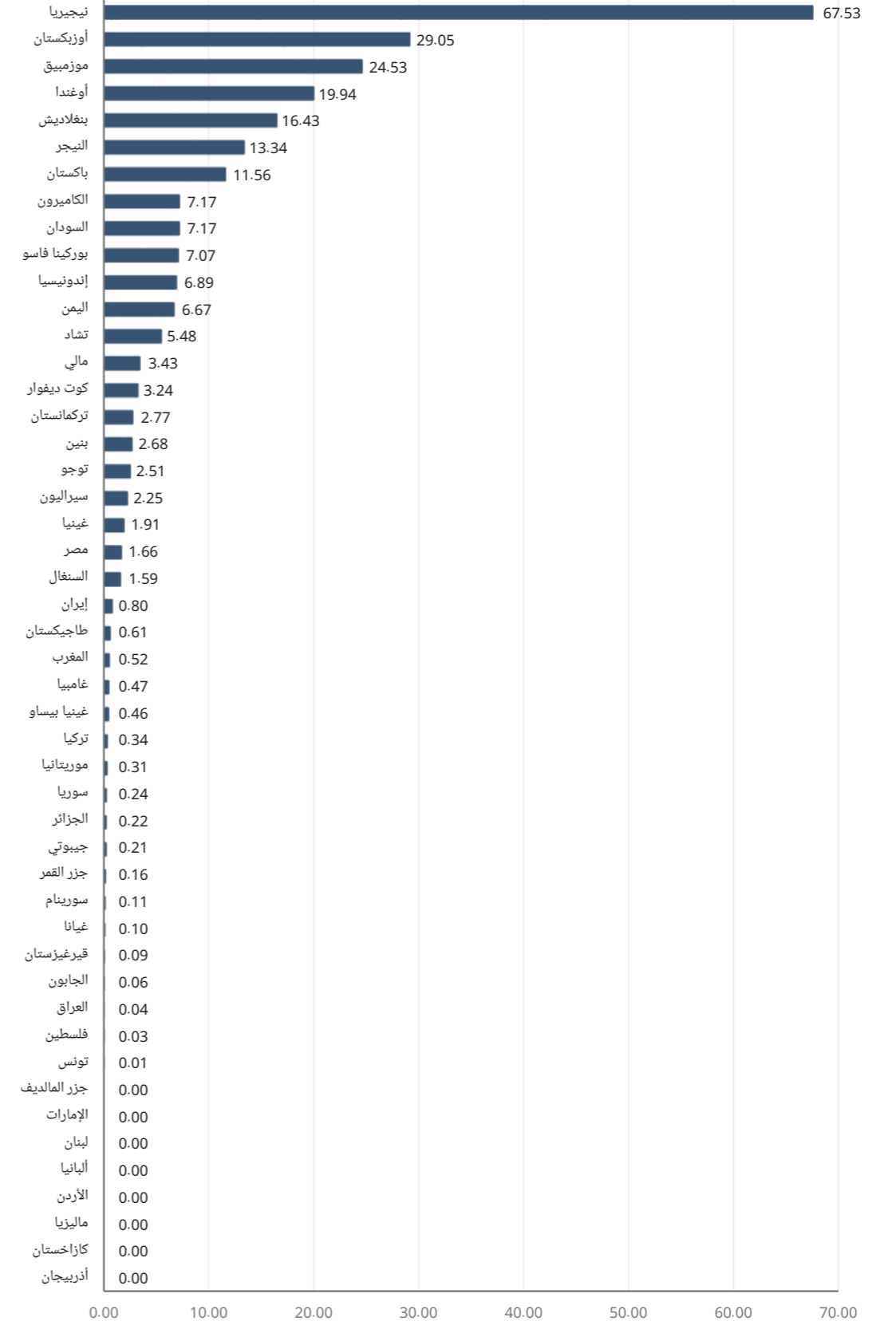
(4) علم الدين بانقا، مرجع سبق ذكره، ص10.

(5) محمد حسين باقر، مرجع سبق ذكره، ص6.

شكل رقم (5) نسبة سكان دول المنظمة الذين يعيشون تحت خط الفقر  
2.15 دولار في اليوم 2023م (%)

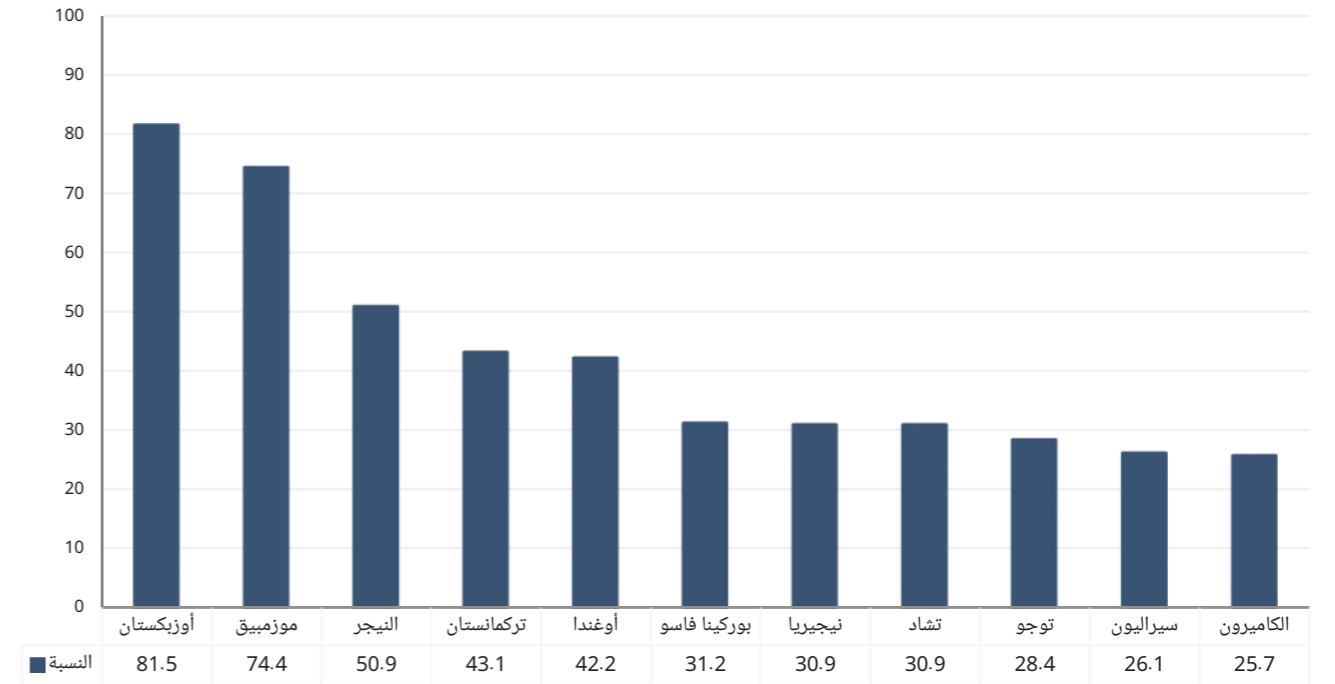


شكل رقم (4) عدد سكان دول المنظمة الذين يعيشون تحت خط الفقر  
2.15 دولار في اليوم 2023م (مليون نسمة)



2-1-1/ يعاني أكثر من ربع السكان في إحدى عشرة دولة من دول المنظمة الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ 2.15 دولار في اليوم، والشكل التالي يوضح ذلك:

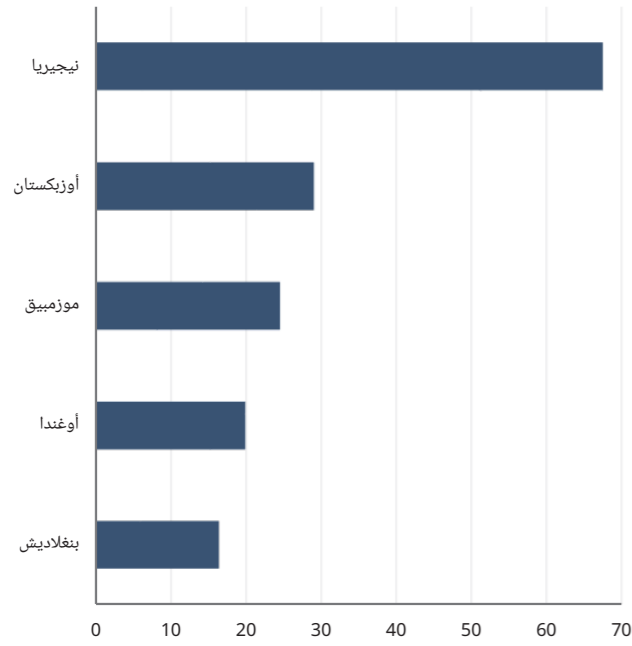
شكل رقم (6) دول المنظمة التي يعاني أكثر من ربع سكانها الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 2.15 دولار في اليوم (% من عدد السكان)



يلاحظ من الشكل معاناة أكثر من نصف سكان ثلاث دول من دول المنظمة الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 2.15 دولار في اليوم؛ وهذه الدول هي: أوزباكستان والتي يعاني 81.5% من سكانها الوقوع تحت خط الفقر، وموزمبيق بنسبة 74.4% من عدد السكان، والنيجر بنسبة 50.9% من عدد السكان.

3-1-1/ تواجد 63% من سكان المنظمة الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 2.15 دولار في اليوم داخل خمس دول، والجدول التالي يوضح هذه الدول:

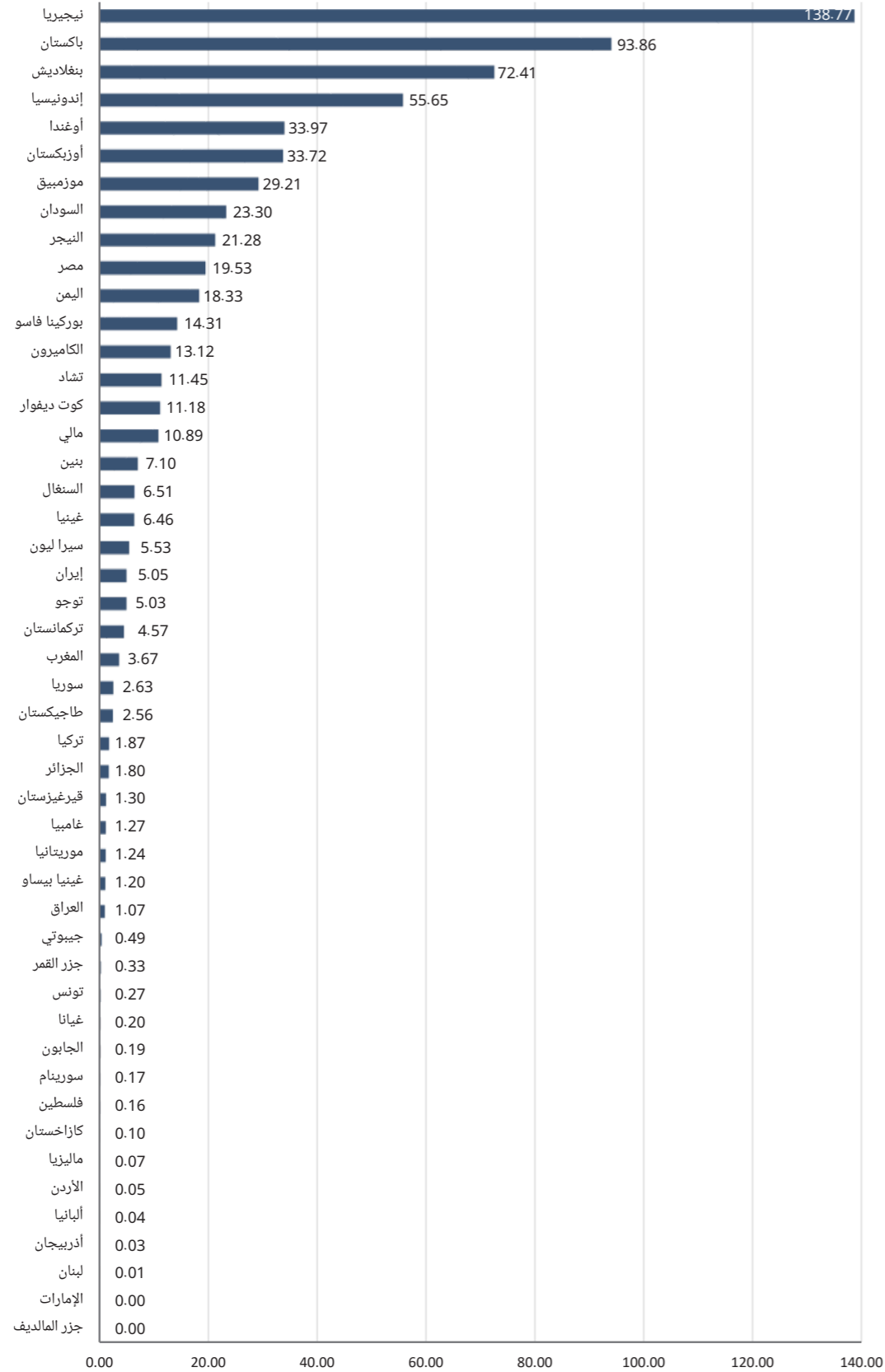
شكل رقم (7) أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ 2.15 دولار في اليوم (مليون نسمة)



جدول رقم (4) أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 2.15 دولار في اليوم

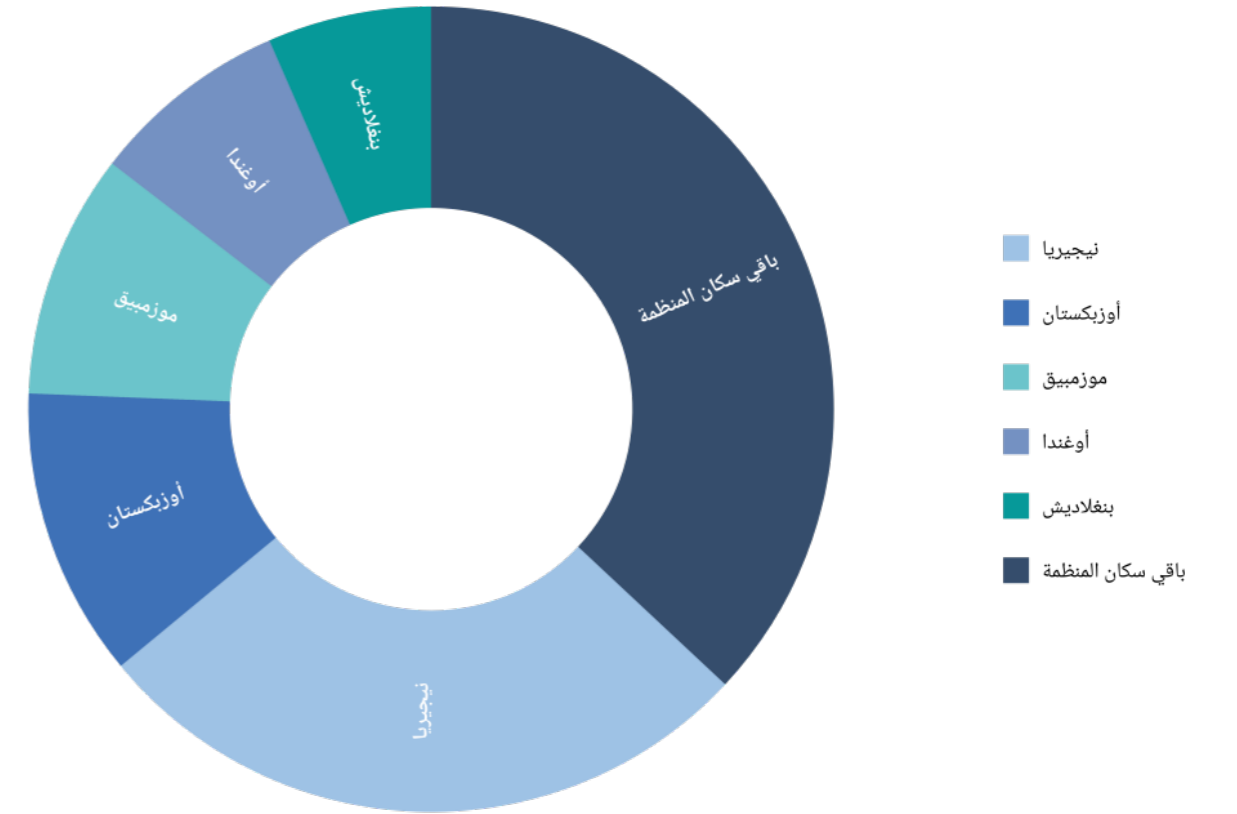
اسم الدولة	العدد (مليون نسمة)	النسبة %
نيجيريا	67.53	27.0
أوزبكستان	29.05	11.6
موزمبيق	24.53	9.8
أوغندا	19.94	8.0
بنغلاديش	16.43	6.6

شكل رقم (9) عدد سكان دول المنظمة الذين يعيشون تحت خط الفقر 3.65 دولار في اليوم 2023م (مليون نسمة)



يلاحظ من الجدول معاناة 157.5 مليون نسمة داخل خمس دول من دول المنظمة الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 2.15 دولار في اليوم، منهم 67.5 مليون نسمة في نيجيريا بنسبة 27٪ من سكان دول المنظمة الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر الدولي، و29 مليون نسمة في أوزبكستان، و24 مليون نسمة في موزمبيق، و19.9 مليون نسمة في أوغندا، و14.4 مليون نسمة في بنغلاديش، والشكل التالي يوضح ما سبق:

شكل رقم (8) نسبة عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 2.15 دولار في اليوم في دول منظمة التعاون الإسلامي (% من عدد سكان المنظمة تحت خط الفقر)



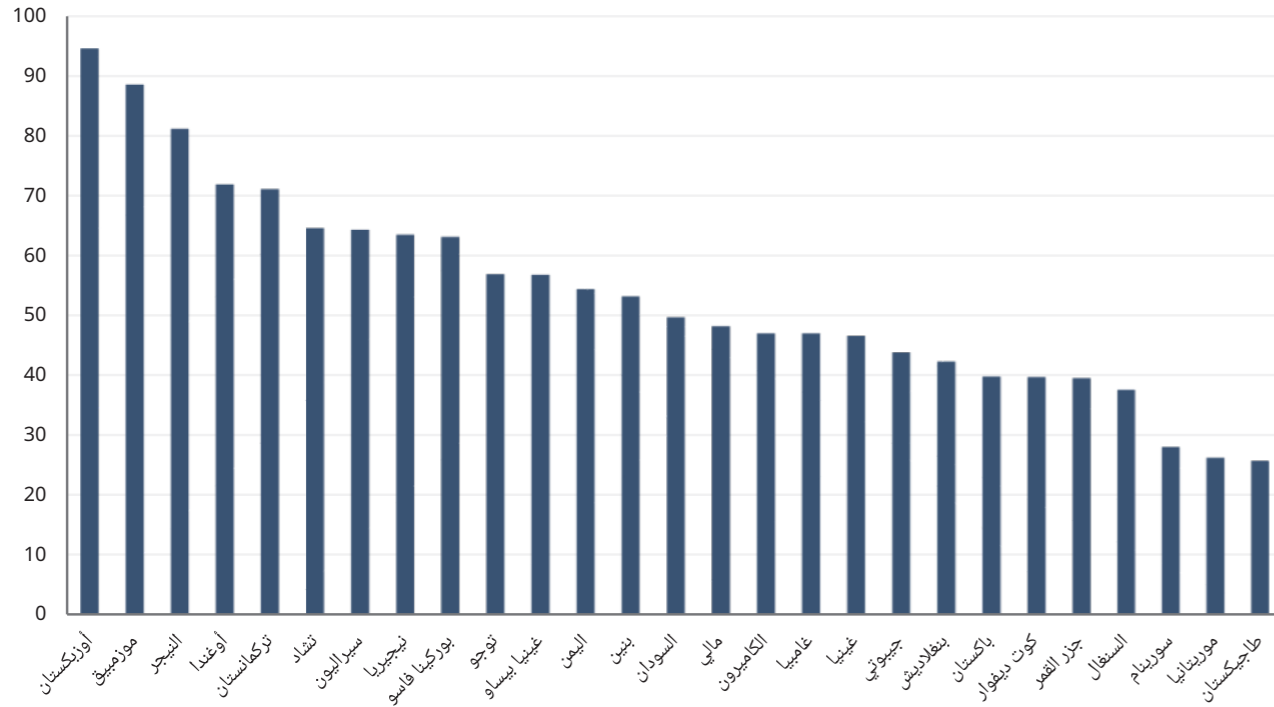
## 1-2/ السكان تحت خط الفقر الدولي البالغ 3.65 دولار في اليوم:

1-2-1/ يقع أكثر من 661 مليون نسمة في دول المنظمة تحت خط الفقر الدولي البالغ 3.65 دولار في اليوم، وذلك بنسبة 33٪ من سكان دول المنظمة، والشكلان التاليان يوضحان ما سبق:



1-2-2/ يعاني أكثر من ربع السكان في سبع وعشرين دولة من دول المنظمة الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ 3.65 دولار في اليوم، والشكل التالي يوضح ذلك:

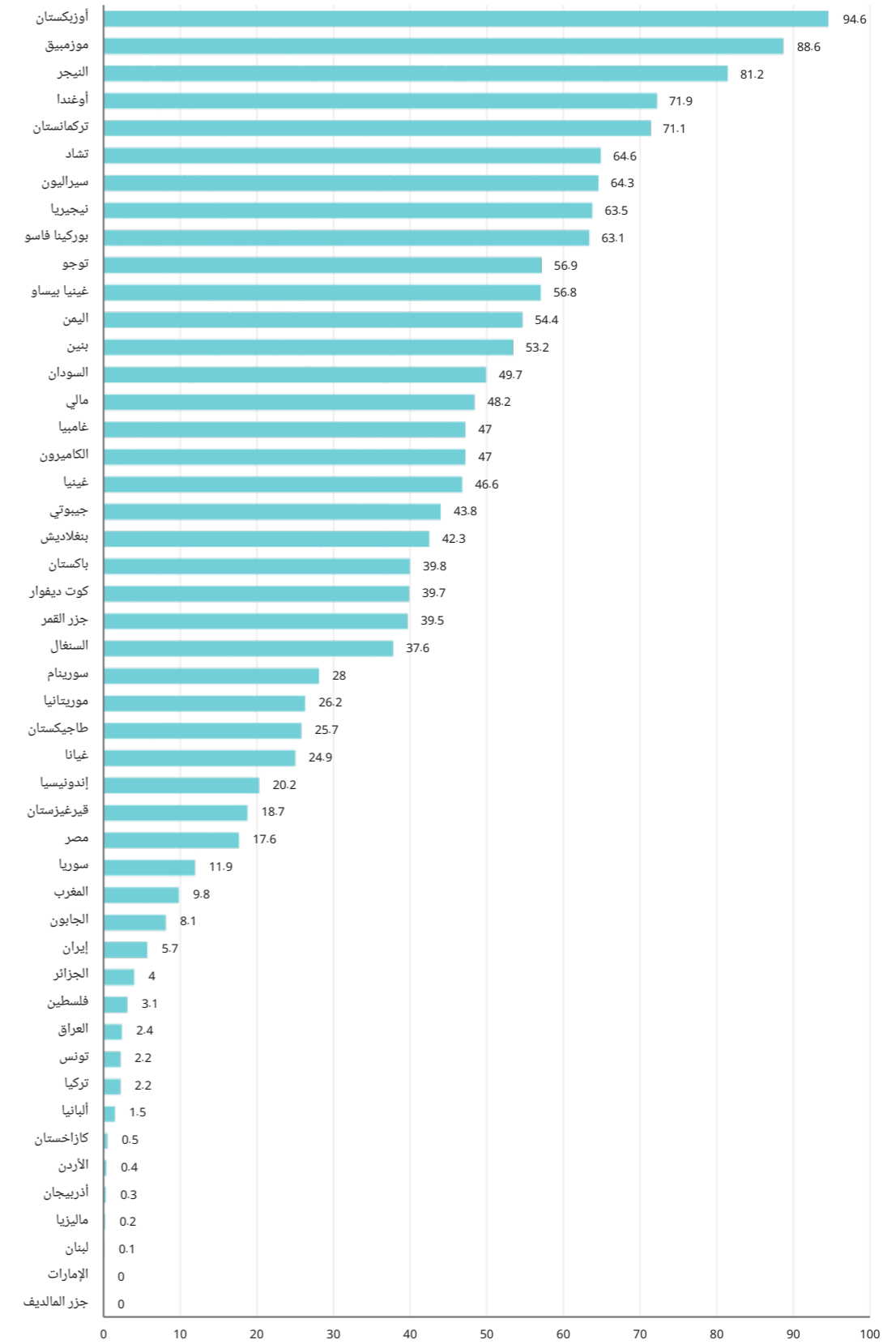
شكل رقم (11) دول المنظمة التي يعاني أكثر من ربع سكانها الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 3.65 دولار في اليوم (% من عدد السكان)



يقع أكثر من 661 مليون نسمة في دول المنظمة تحت خط الفقر الدولي البالغ 3.65 دولار في اليوم.

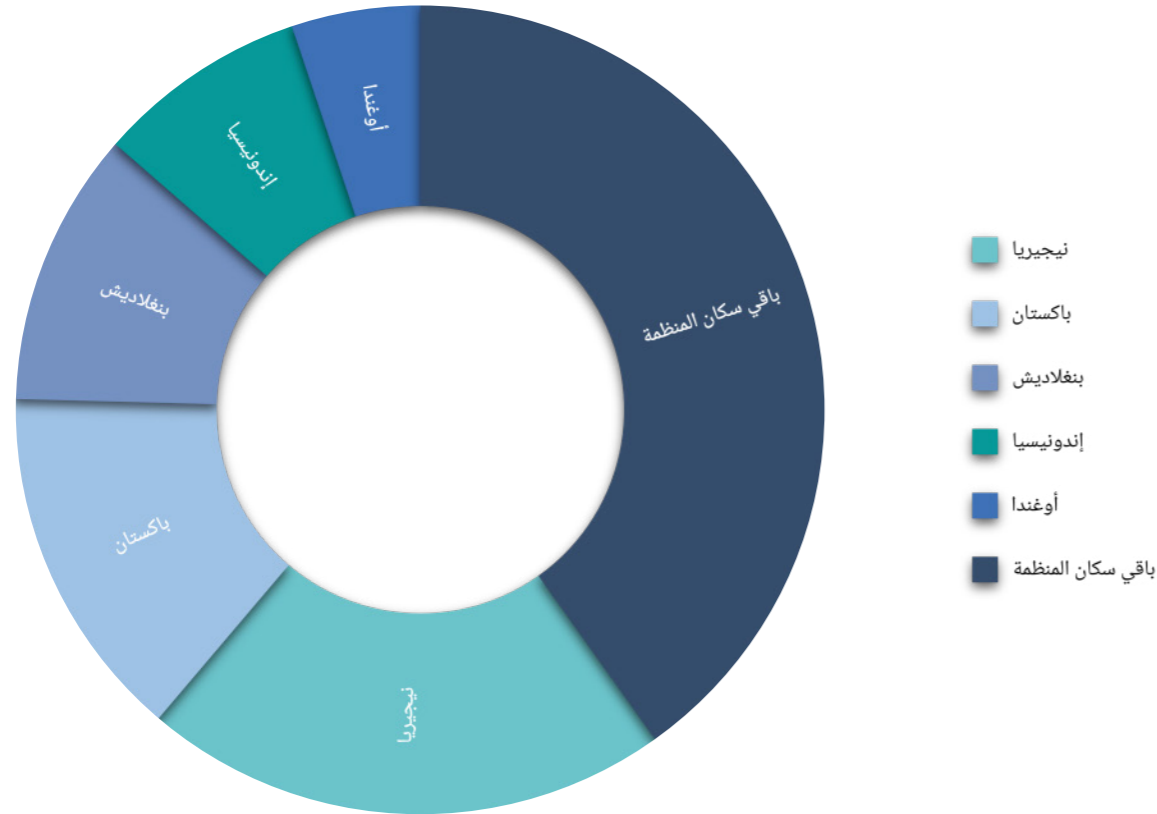
يلاحظ من الشكل معاناة أكثر من نصف سكان ثلاث عشرة دولة من دول المنظمة الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 3.65 دولار في اليوم، أعلاها أوزباكستان والتي يعاني 94.6% من سكانها الوقوع تحت خط الفقر، وموزمبيق بنسبة 88.6% من عدد السكان.

شكل رقم (10) نسبة سكان دول المنظمة الذين يعيشون تحت خط الفقر 3.65 دولار في اليوم 2023م (%)



سكان دول المنظمة الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر الدولي، و94 مليون نسمة في باكستان، و72.4 مليون نسمة في بنغلاديش، و55.7 مليون نسمة في إندونيسيا، و34 مليون نسمة في أوغندا، والشكل التالي يوضح ما سبق:

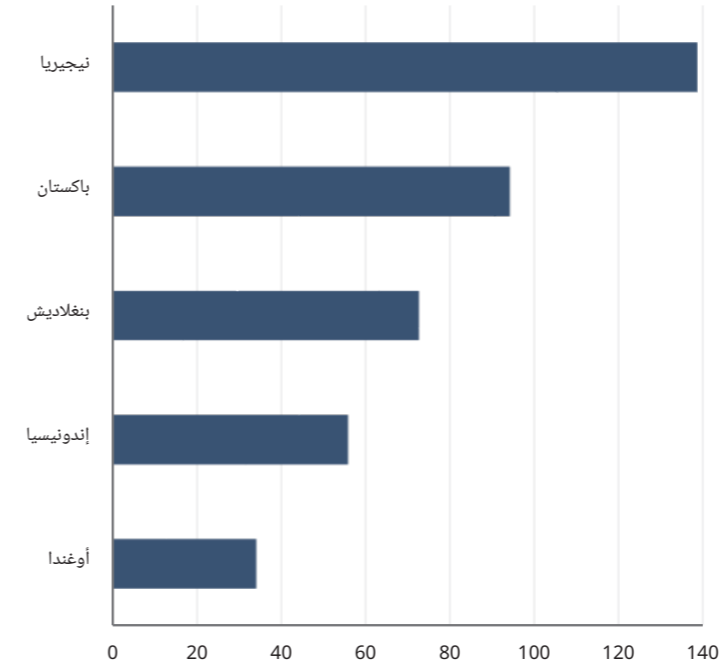
شكل رقم (13) نسبة عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 3.65 دولار في اليوم في دول منظمة التعاون الإسلامي (% من عدد سكان المنظمة تحت خط الفقر)



### 3-1/ السكان تحت خط الفقر الدولي البالغ 6.85 دولار في اليوم:

1-3-1/ يقع أكثر من مليار و260 مليون نسمة في دول المنظمة تحت خط الفقر الدولي البالغ 6.85 دولار في اليوم، وذلك بنسبة 63% من سكان دول المنظمة، والشكلان التاليان يوضحان ما سبق:

شكل رقم (12) أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ 3.65 دولار في اليوم (مليون نسمة)



3-2-1/ تواجد 60% من سكان المنظمة الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 3.65 دولار في اليوم داخل خمس دول، والجدول التالي يوضح هذه الدول:

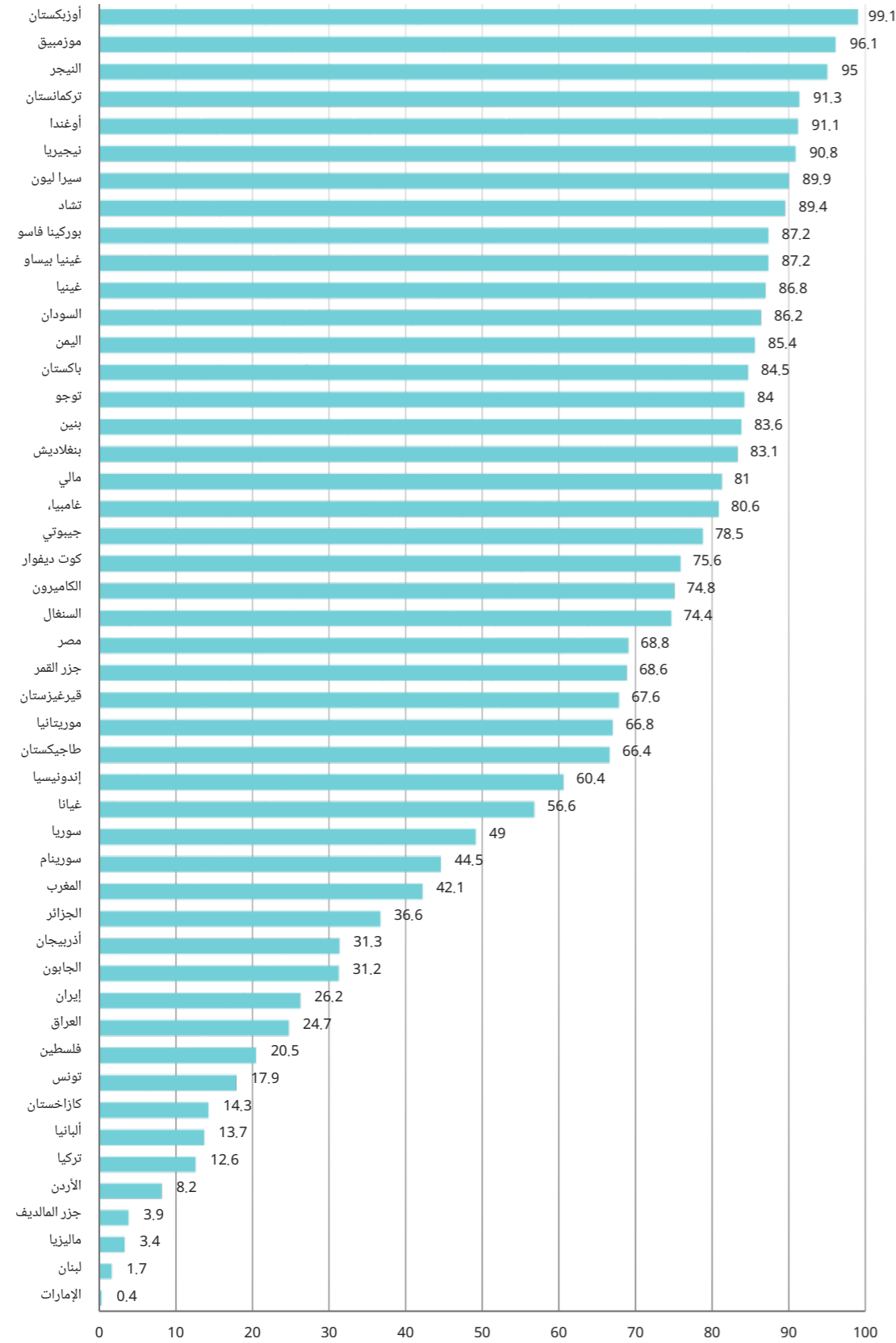


جدول رقم (5) أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 3.65 دولار في اليوم

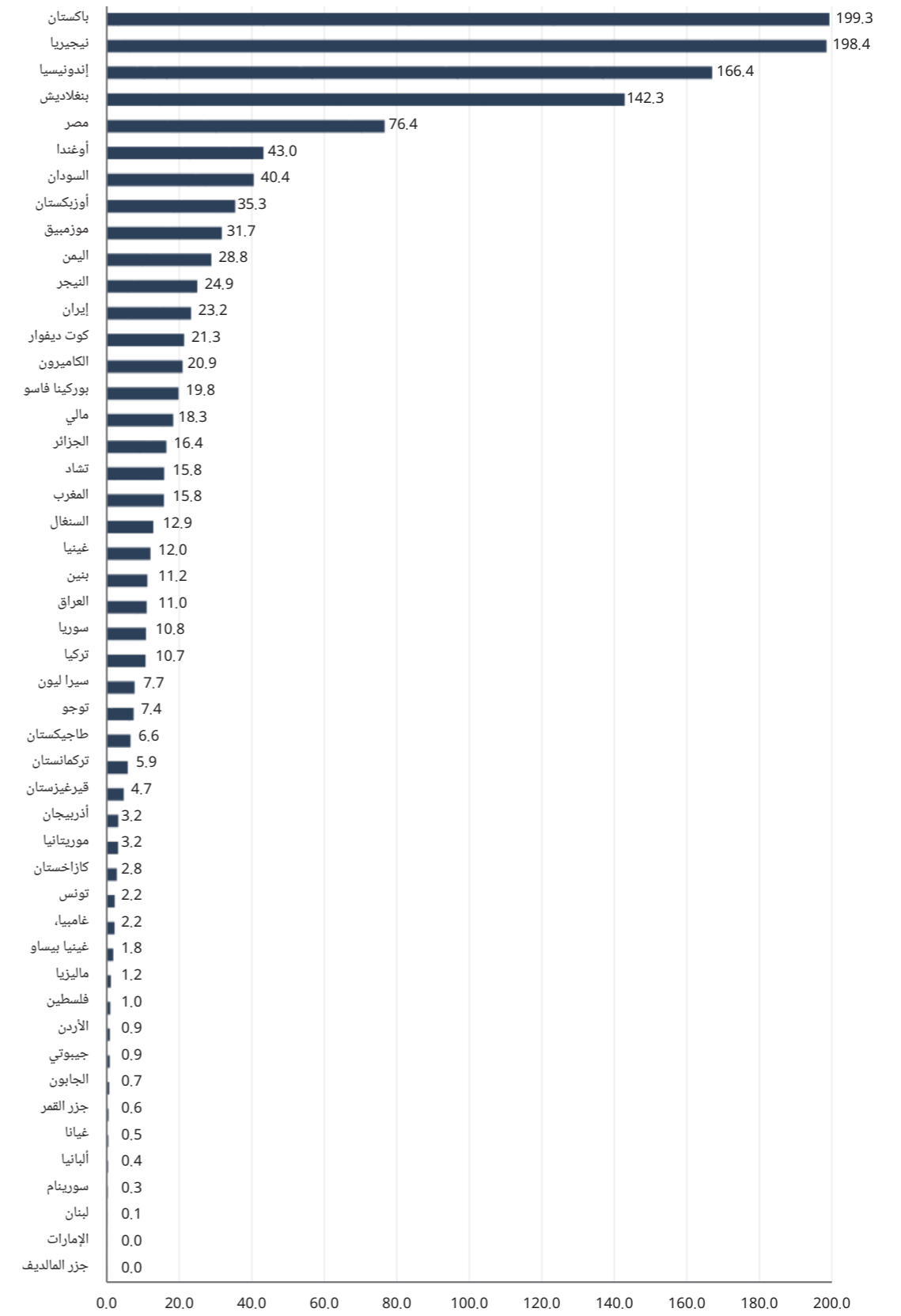
اسم الدولة	العدد (مليون نسمة)	النسبة (%)
نيجيريا	138.77	20.96
باكستان	93.86	14.18
بنغلاديش	72.41	10.94
إندونيسيا	55.65	8.41
أوغندا	33.97	5.13

يلاحظ من الجدول معاناة 394.7 مليون نسمة داخل خمس دول من دول المنظمة الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 3.65 دولار في اليوم، منهم 138.8 مليون نسمة في نيجيريا بنسبة 21% من

شكل رقم (15) نسبة سكان دول المنظمة الذين يعيشون تحت خط الفقر 6.85 دولار في اليوم 2023م (%)

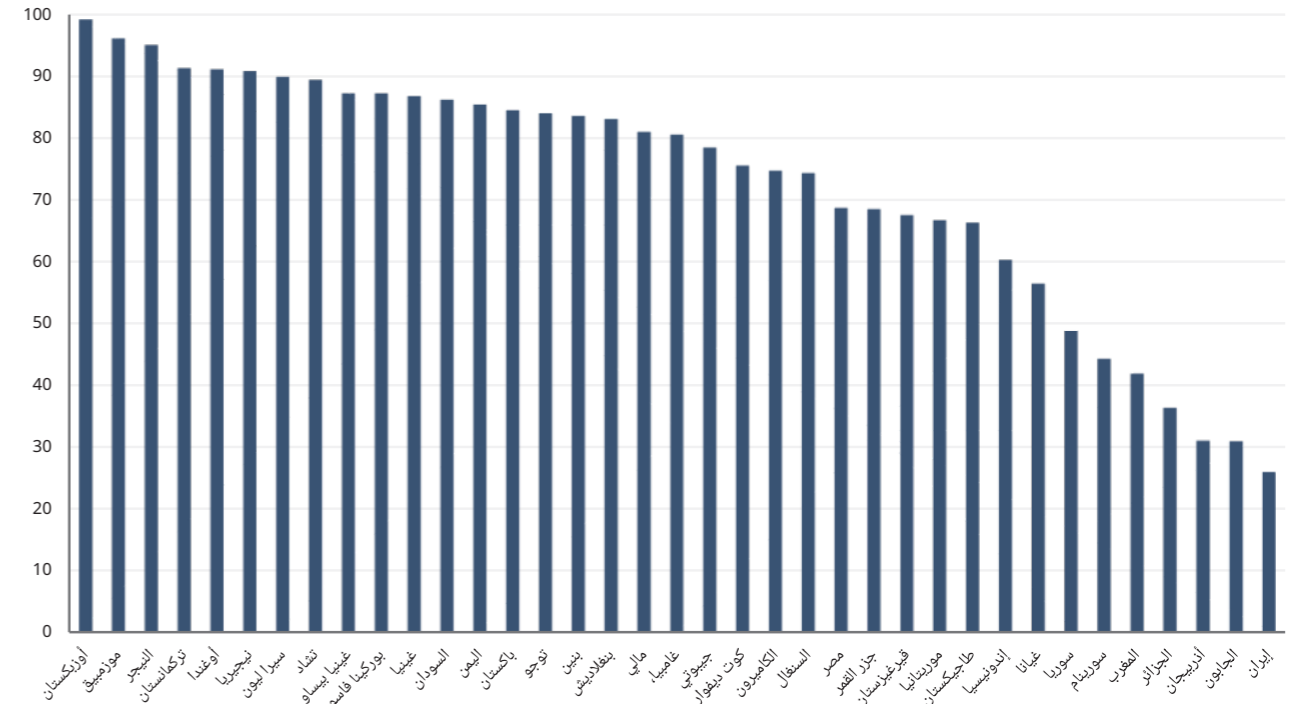


شكل رقم (14) عدد سكان دول المنظمة الذين يعيشون تحت خط الفقر 6.85 دولار في اليوم 2023م (مليون نسمة)



1-3-2/ يعاني أكثر من ربع السكان في سبع وثلاثين دولة من دول المنظمة الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ 6.85 دولار في اليوم، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (16) دول المنظمة التي يعاني أكثر من ربع سكانها الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 6.85 دولار في اليوم (% من عدد السكان)

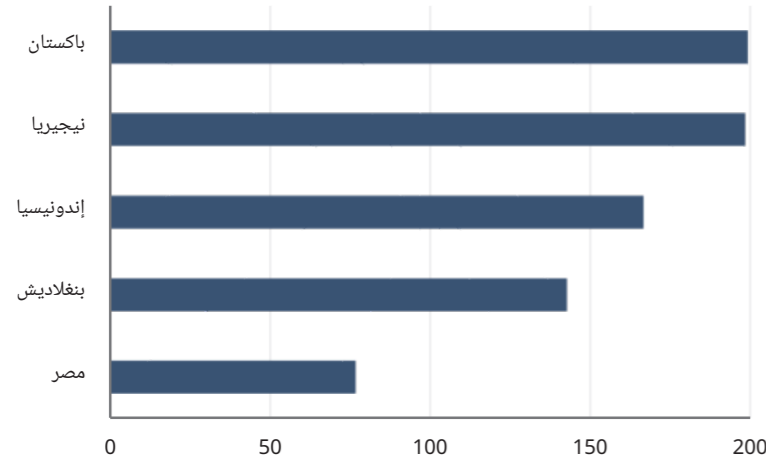


يلاحظ من الشكل معاناة أكثر من نصف سكان ثلاثين دولة من دول المنظمة الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 6.85 دولار في اليوم، منهم إحدى وعشرون دولة تجاوز فيهم نسبة عدد الفقراء 75% من عدد السكان، أعلاهم أوزباكستان والتي يعاني 99.1% من سكانها الوقوع تحت خط الفقر، وموزمبيق بنسبة 96.1% من عدد السكان، والنيجر بنسبة 95% من عدد السكان.

1-3-3/ تواجد 62% من سكان المنظمة الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 6.85 دولار في اليوم داخل خمس دول، والجدول التالي يوضح هذه الدول:



شكل رقم (17) أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ 6.85 دولار في اليوم (مليون نسمة)



جدول رقم (6) أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 6.85 دولار في اليوم

اسم الدولة	العدد (مليون نسمة)	النسبة %
باكستان	199.27	15.8
نيجيريا	198.43	15.73
إندونيسيا	166.40	13.19
بنغلاديش	142.26	11.28
مصر	76.36	6.05

يلاحظ من الجدول معاناة 782.7 مليون نسمة داخل خمس دول من دول المنظمة الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 6.85 دولار في اليوم، منهم 199.3 مليون نسمة في باكستان بنسبة 15.8% من سكان دول المنظمة الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر الدولي، و198 مليون نسمة في نيجيريا، و166 مليون نسمة في إندونيسيا، و142 مليون نسمة في بنغلاديش، و76 مليون نسمة في مصر، والشكل التالي يوضح ما سبق:

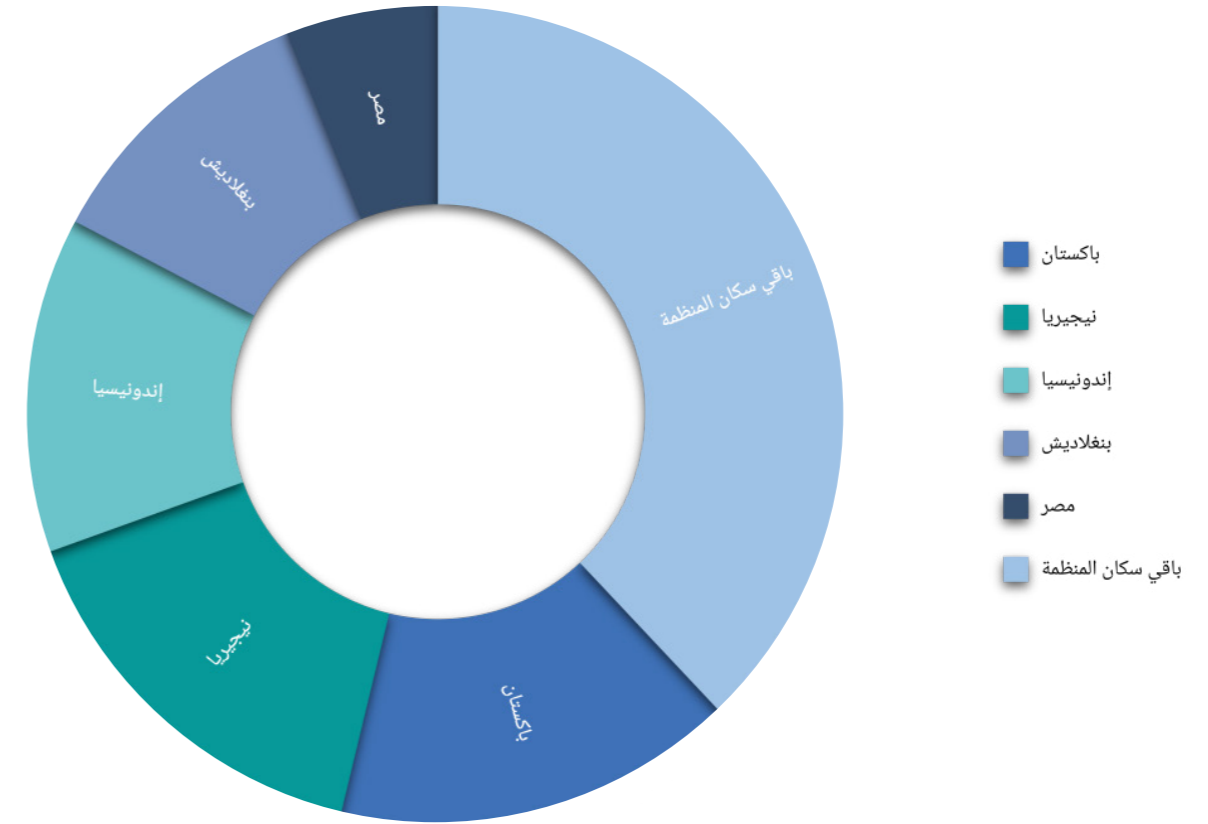


#### 4-1 / سكان منظمة التعاون الإسلامي تحت خطوط الفقر الدولية:

يمكن إجمال عرض النقاط الثلاث السابقة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (7) معدلات الفقر عند خطوط الفقر الدولية لدول منظمة التعاون الإسلامي (النسبة، والعدد)						
عدد السكان أقل من 6.85 دولار في اليوم		السكان أقل من 3.65 دولار في اليوم		السكان أقل من 2.15 دولار في اليوم %		اسم الدولة
العدد مليون نسمة	النسبة %	العدد مليون نسمة	النسبة %	العدد مليون نسمة	النسبة %	
199.3	84.5	93.9	39.8	11.6	4.9	باكستان
198.4	90.8	138.8	63.5	67.5	30.9	نيجيريا
166.4	60.4	55.7	20.2	6.9	2.5	إندونيسيا
142.3	83.1	72.4	42.3	16.4	9.6	بنغلاديش
76.4	68.8	19.5	17.6	1.7	1.5	مصر
43.0	91.1	34.0	71.9	19.9	42.2	أوغندا
40.4	86.2	23.3	49.7	7.2	15.3	السودان
35.3	99.1	33.7	94.6	29.1	81.5	أوزبكستان
31.7	96.1	29.2	88.6	24.5	74.4	موزمبيق
28.8	85.4	18.3	54.4	6.7	19.8	اليمن
24.9	95.0	21.3	81.2	13.3	50.9	النيجر
23.2	26.2	5.0	5.7	0.8	0.9	إيران
21.3	75.6	11.2	39.7	3.2	11.5	كوت ديفوار
20.9	74.8	13.1	47.0	7.2	25.7	الكاميرون

شكل رقم (18) نسبة عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ أقل من 6.85 دولار في اليوم في دول منظمة التعاون الإسلامي (% من عدد سكان المنظمة تحت خط الفقر)



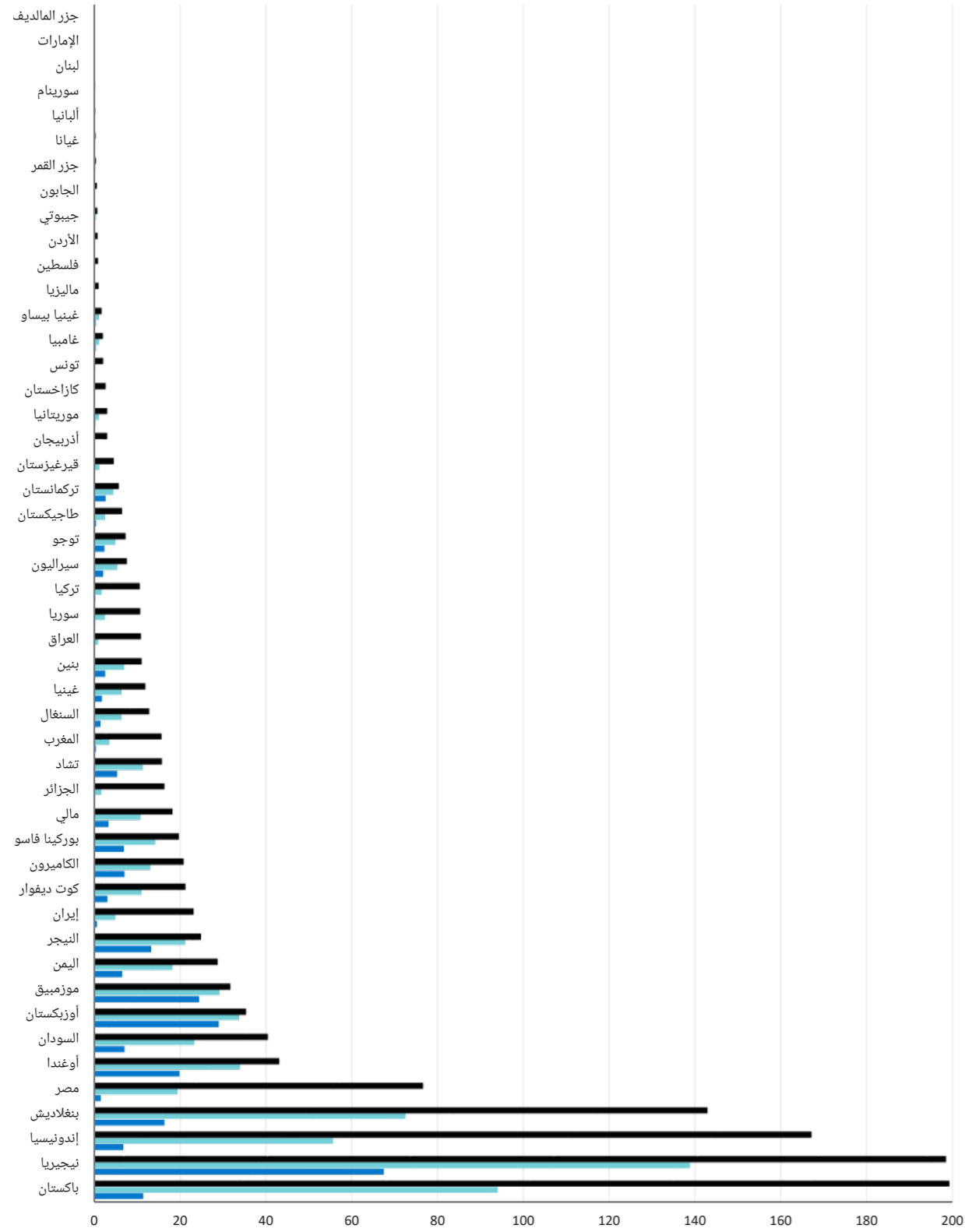
1.0	20.5	0.2	3.1	0.0	0.5	فلسطين
0.9	8.2	0.0	0.4	0.0	0.0	الأردن
0.9	78.5	0.5	43.8	0.2	19.1	جيبوتي
0.7	31.2	0.2	8.1	0.1	2.5	الجابون
0.6	68.6	0.3	39.5	0.2	18.6	جزر القمر
0.5	56.6	0.2	24.9	0.1	11.9	غيانا
0.4	13.7	0.0	1.5	0.0	0.0	ألبانيا
0.3	44.5	0.2	28.0	0.1	18.4	سورينام
0.1	1.7	0.0	0.1	0.0	0.0	لبنان
0.0	0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	الإمارات
0.0	3.9	0.0	0.0	0.0	0.0	جزر المالديف

يلاحظ من الجدول تفاقم نسبة السكان الذين يقعون تحت خطوط الفقر الدولية في العديد من دول المنظمة، لا سيما في أوزباكستان، وموزمبيق، والنيجر، وتركمانستان، وأوغندا. كما تلاحظ تفاقم عدد السكان الذين يقعون تحت خطوط الفقر الدولية في العديد من دول المنظمة، لا سيما في باكستان، ونيجيريا، وإندونيسيا، وبنغلاديش، ومصر، وأوغندا، والسودان، وأوزباكستان، وموزمبيق، والشكلان التاليان يوضحان ما سبق:

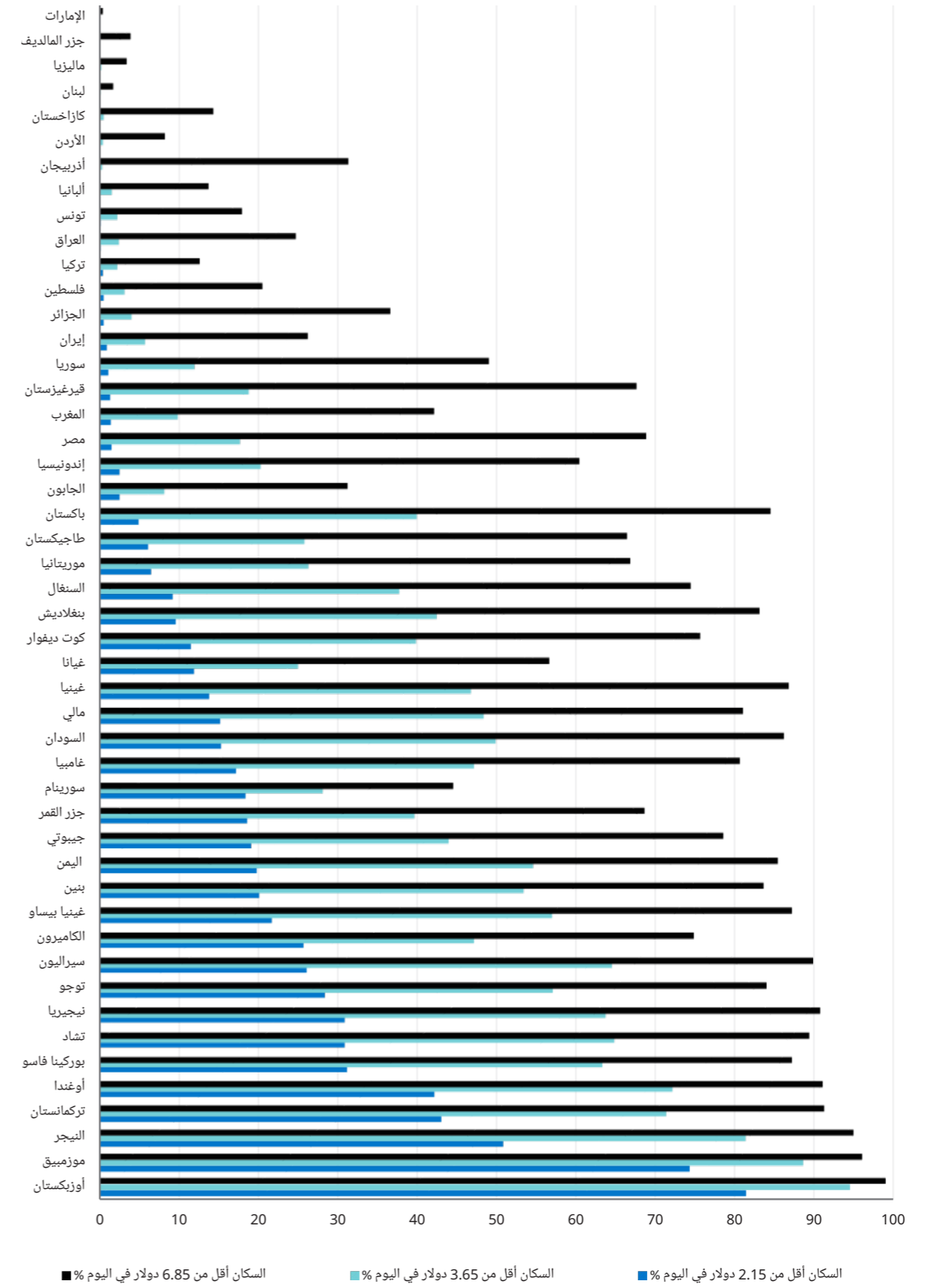
19.8	87.2	14.3	63.1	7.1	31.2	بوركينافاسو
18.3	81.0	10.9	48.2	3.4	15.2	مالي
16.4	36.6	1.8	4.0	0.2	0.5	الجزائر
15.8	89.4	11.4	64.6	5.5	30.9	تشاد
15.8	42.1	3.7	9.8	0.5	1.4	المغرب
12.9	74.4	6.5	37.6	1.6	9.2	السنغال
12.0	86.8	6.5	46.6	1.9	13.8	غينيا
11.2	83.6	7.1	53.2	2.7	20.1	بنين
11.0	24.7	1.1	2.4	0.0	0.1	العراق
10.8	49.0	2.6	11.9	0.2	1.1	سوريا
10.7	12.6	1.9	2.2	0.3	0.4	تركيا
7.7	89.9	5.5	64.3	2.2	26.1	سيراليون
7.4	84.0	5.0	56.9	2.5	28.4	توجو
6.6	66.4	2.6	25.7	0.6	6.1	طاجيكستان
5.9	91.3	4.6	71.1	2.8	43.1	تركمانستان
4.7	67.6	1.3	18.7	0.1	1.3	قيرغيزستان
3.2	31.3	0.0	0.3	0.0	0.0	أذربيجان
3.2	66.8	1.2	26.2	0.3	6.5	موريتانيا
2.8	14.3	0.1	0.5	0.0	0.0	كازاخستان
2.2	17.9	0.3	2.2	0.0	0.1	تونس
2.2	80.6	1.3	47.0	0.5	17.2	غامبيا
1.8	87.2	1.2	56.8	0.5	21.7	غينيا بيساو
1.2	3.4	0.1	0.2	0.0	0.0	ماليزيا



شكل رقم (20) عدد السكان تحت خطوط الفقر الدولية لدول منظمة التعاون الإسلامي  
(مليون نسمة) 2023م



شكل رقم (19) معدلات الفقر عند خطوط الفقر الدولية لدول منظمة التعاون الإسلامي  
(% من عدد السكان) 2023م



## 2/ تحليل نسبة وعدد السكان تحت خطوط الفقر الوطنية في دول منظمة التعاون الإسلامي<sup>(1)</sup>:

يعاني أكثر من 424 مليون نسمة من الوقوع تحت خطوط الفقر الوطنية داخل 36 دولة من دول المنظمة، والجدول التالي يوضح ذلك:

م	الدولة	النسبة %	العدد (مليون نسمة)	م	الدولة	النسبة %	العدد (مليون نسمة)
19	أوزبكستان	14.1	5.03	20	سيراليون	56.8	4.89
21	توجو	55.1	4.88	22	ماليزيا	8.4	2.85
23	طاجيكستان	26.3	2.62	24	تونس	15.2	1.88
25	الأردن	15.7	1.77	26	قيرغيزستان	25.3	1.76
27	فلسطين	29.2	1.47	28	موريتانيا	31	1.47
29	غامبيا	48.6	1.32	30	كازاخستان	5.3	1.04
31	غينيا بيساو	47.7	1.00	32	الجابون	33.4	0.80
33	ألبانيا	21.8	0.61	34	جزر القمر	42.4	0.35
35	جيبوتي	21.1	0.24	36	جزر المالديف	5.4	0.03

ويمكن ملاحظة ما يلي من الجدول السابق:

1-2/ معاناة 27% من سكان دول المنظمة الوقوع تحت خطوط الفقر الوطنية، والشكلان التاليان يوضحان ما سبق:

جدول رقم (8) نسبة وعدد السكان تحت خطوط الفقر الوطنية في دول منظمة التعاون الإسلامي							
م	الدولة	النسبة %	العدد (مليون نسمة)	م	الدولة	النسبة %	العدد (مليون نسمة)
1	نيجيريا	40.1	87.64	2	باكستان	21.9	51.65
3	بنغلاديش	24.3	41.60	4	مصر	32.5	36.07
5	إندونيسيا	9.8	27.00	6	أفغانستان	54.5	22.42
7	اليمن	48.6	16.38	8	موزمبيق	46.1	15.20
9	تركيا	15	12.75	10	كوت ديفوار	39.5	11.12
11	النيجر	40.8	10.69	12	الكاميرون	37.5	10.47
13	أوغندا	20.3	9.59	14	مالي	41.9	9.47
15	بوركينافاسو	41.4	9.39	16	تشاد	42.3	7.50
17	غينيا	43.7	6.06	18	بنين	38.5	5.14

(1) تم الاعتماد في رصد بيانات خطوط الفقر الوطنية بدول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2013/2023م على موقعي:  
- موقع بيانات البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org/>

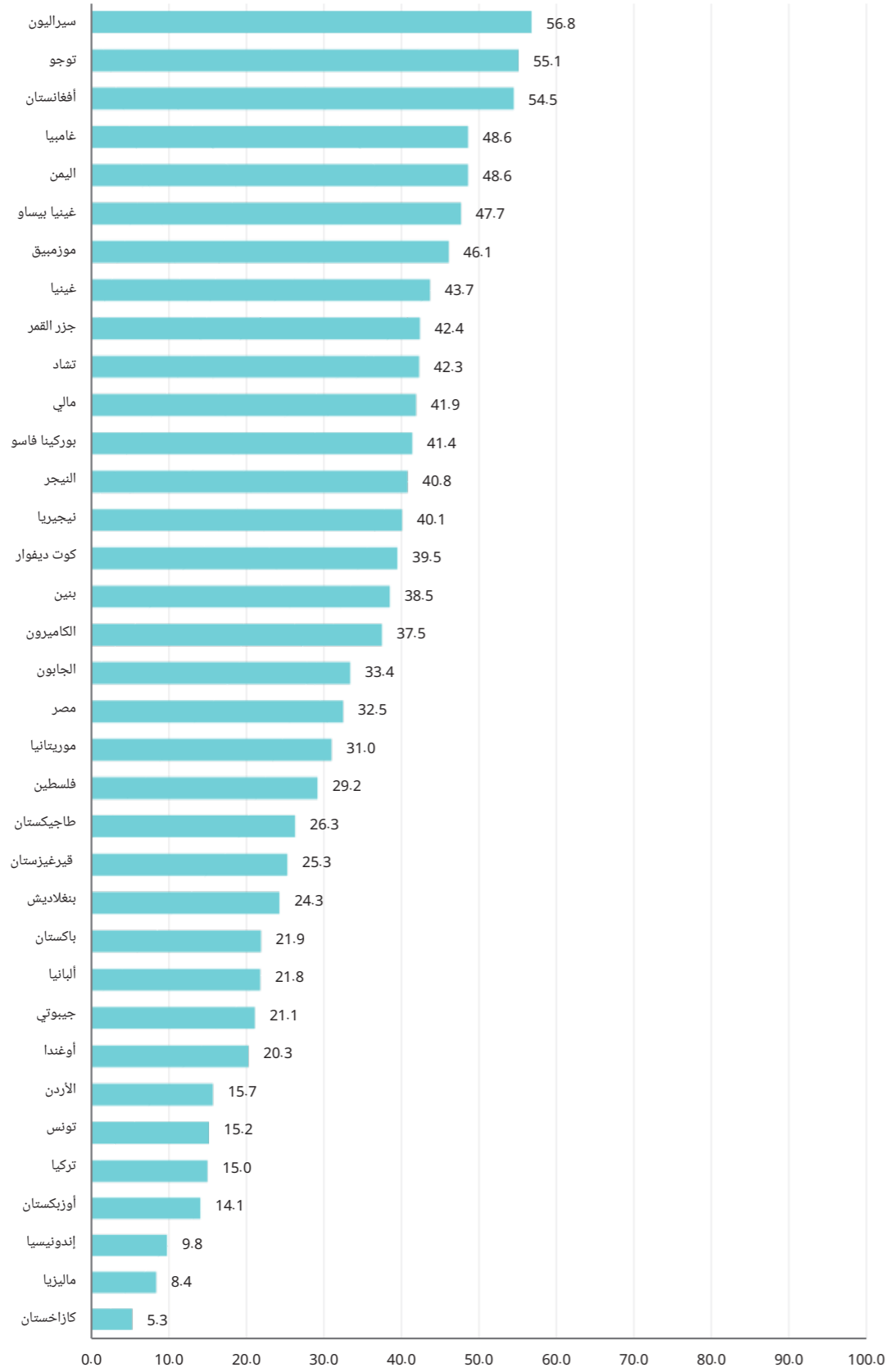
- موقع الأمم المتحدة «إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية»:

<https://unstats.un.org/UNSDWebsite>

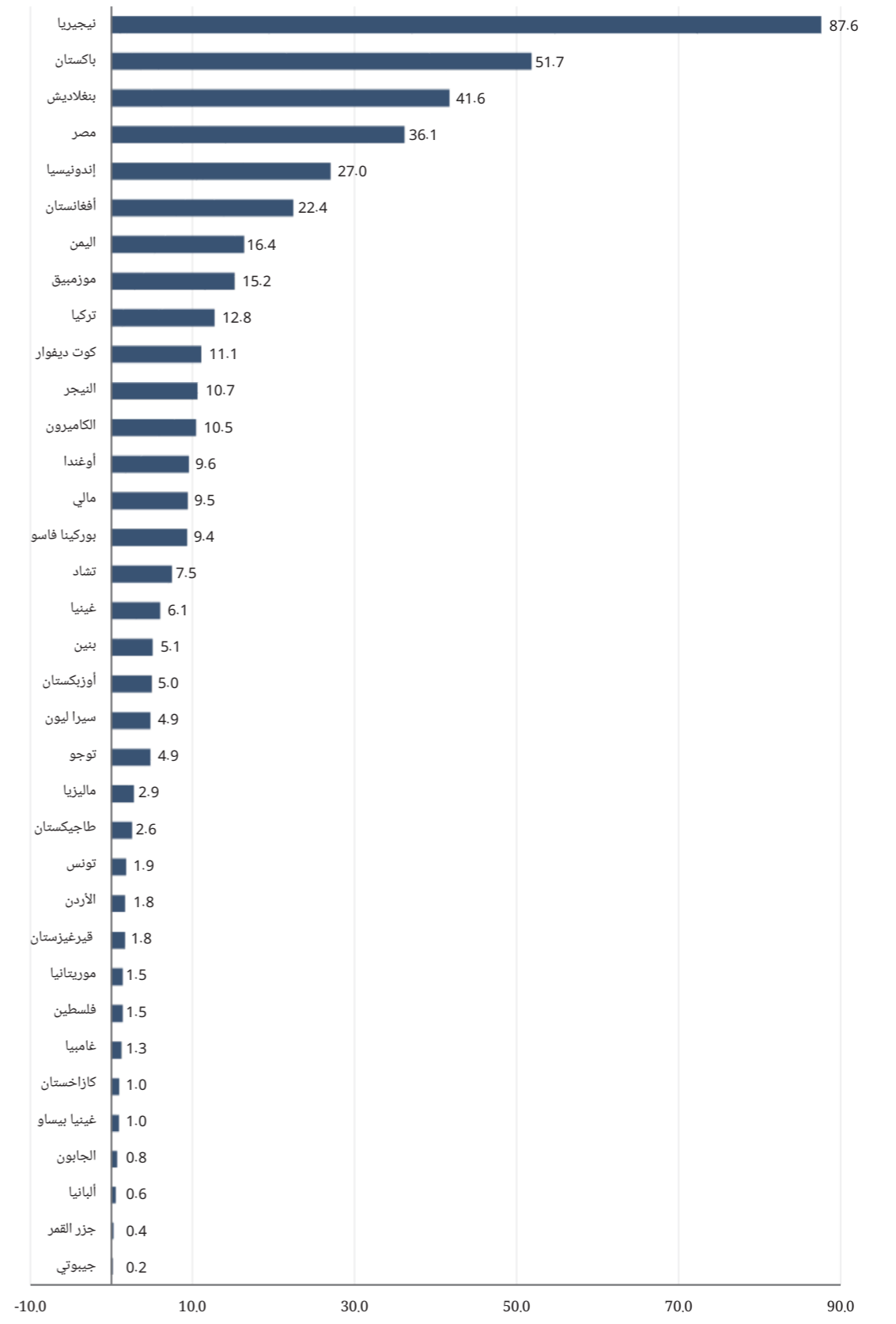
ولقد لوحظ عدم توافر بيانات عن بعض دول المنظمة، وهي: البحرين - بروناي - الكويت - ليبيا - سلطنة عمان - قطر - السعودية - الصومال - الجزائر - أذربيجان - غيانا - إيران - العراق - لبنان - المغرب - السنغال - السودان - سورينام - سوريا - تركمانستان - الإمارات.



شكل رقم (22) نسبة سكان دول المنظمة تحت خطوط الفقر الوطنية 2023م (%)

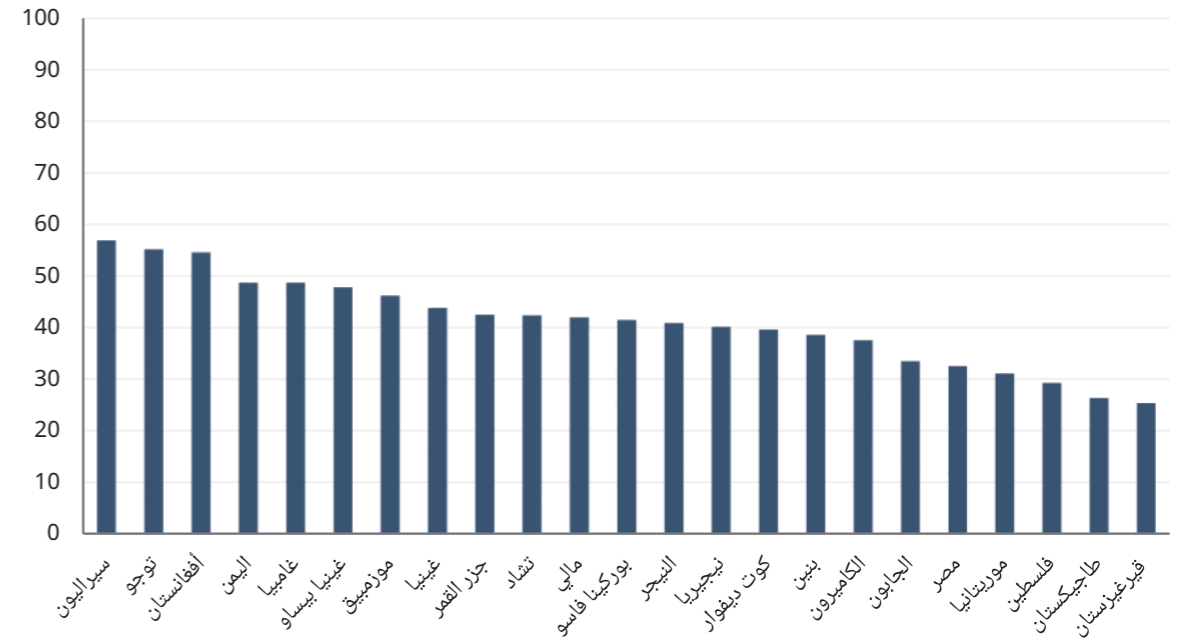


شكل رقم (21) عدد سكان دول المنظمة تحت خطوط الفقر الوطنية 2023م (مليون نسمة)



2-2/ معاناة أكثر من ربع السكان في ثلاث وعشرين دولة من دول المنظمة الوقوع تحت خطوط الفقر الوطنية، والشكل التالي يوضح ذلك:

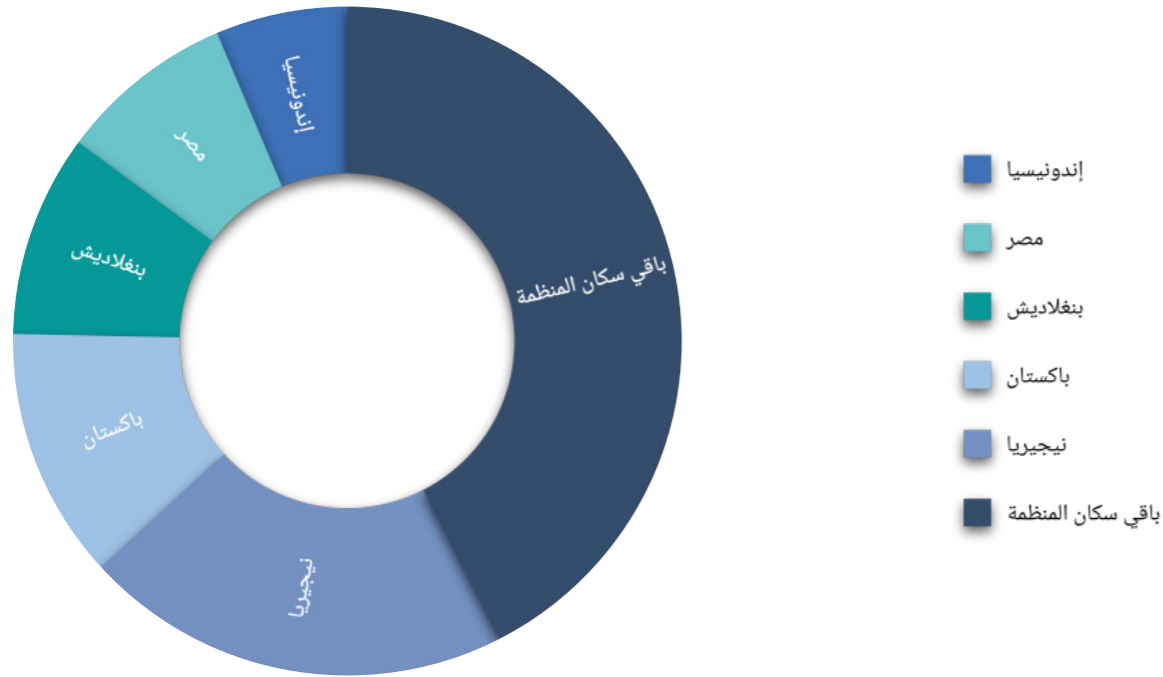
شكل رقم (23) دول المنظمة التي يعاني أكثر من ربع سكانها الوقوع تحت خطوط الفقر الوطنية (% من عدد السكان)



ولقد لوحظ من الشكل معاناة أكثر من نصف سكان سيراليون، وتوجو، وأفغانستان الوقوع تحت خطوط الفقر الوطنية.

الوطني في باكستان، بنسبة 12% من عدد سكان المنظمة الذين يعانون الوقوع تحت خطوط الفقر الوطنية، والشكل التالي يوضح ما سبق:

شكل رقم (25) نسبة عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خطوط الفقر الوطنية (% من عدد سكان المنظمة تحت خطوط الفقر)



### 3/ استدراك على منهجية خط الفقر:

على الرغم من معقولة ومنطقية استخدام منهجية خط الفقر في قياس الفقر في المجتمعات، إلا أنه ترد عليها جملة من الملاحظات والقيود، والتي منها ما يلي:

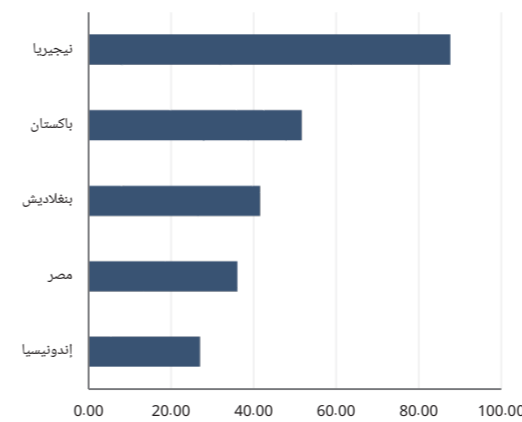
أ/ قصور هذا المنهج في الدراسات المقارنة بين المناطق المختلفة أو الفترات الزمنية المتفاوتة حتى للقطر الواحد، وذلك يرجع للعديد من العوامل كاختلاف الأسعار والأذواق<sup>(1)</sup>.

ب/ تجاهل أنماط الاستهلاك والأسعار بين مناطق الدولة نفسها نظرًا للفروق في الأسعار والقدرة على الحصول على السلع والخدمات، مما يتطلب بعض التعديلات داخل البلد نفسه ما بين المناطق الحضرية والريفية.

(1) عبدالرازق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص26/24.

2-3/ معاناة 244 مليون نسمة داخل خمس دول من دول المنظمة الوقوع تحت خطوط الفقر الوطنية، وذلك بنسبة 58% من سكان المنظمة الذين يعانون الوقوع تحت خطوط الفقر الوطنية داخل خمس دول، حيث يعاني 87.6 مليون نسمة الوقوع تحت خط الفقر الوطني في نيجيريا وذلك بنسبة 21% من عدد سكان المنظمة الذين يعانون الوقوع تحت خطوط الفقر الوطنية، ومعاناة 51.6 مليون نسمة الوقوع تحت خط الفقر

شكل رقم (24) أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص الذين يعانون الوقوع تحت خطوط الفقر الوطنية (مليون نسمة)



# ثانياً: مؤشرات قياس انتشار الفقر في المجتمع<sup>(1)</sup>

وفي ضوء الملاحظات السابقة يُعد خط الفقر المطلق وما يشتق منه من مؤشرات هو الأنسب بالنسبة للدول منخفضة الدخل، التي تسعى إلى توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للسكان، أما الدول مرتفعة الدخل فإن خط الفقر النسبي وما يشتق منه من مؤشرات يُعد هو الأنسب لها؛ وذلك لأن هذه الدول تمتلك عادة شبكة أمان مختلفة تضمن حصول أغلب السكان على الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، ولأن مشكلة الفقر فيها تتمثل في مسألة عدم العدالة في توزيع الدخل أكثر مما هي مسألة توفير الحد الأدنى<sup>(4)</sup>.

ونظراً للملاحظات والانتقادات السابقة والموجهة لمنهجية استخدام خط الفقر في قياس الفقر في المجتمع؛ برزت جهود عدة لتطوير مؤشرات أخرى تحاول سد هذه الثغرات، والتي منها ما يلي:

تُعد مؤشرات قياس انتشار الفقر في المجتمع أحد مقاييس أو مؤشرات تحديد مستوى تغلغل وانتشار الفقر في المجتمع، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

(4) محمد حسين باقر، مرجع سبق ذكره، ص6.

معاناة 27 % من سكان دول منظمة التعاون الإسلامي من الوقوع تحت خطوط الفقر الوطنية.

ج/ عدم قدرة منهجية خط الفقر على قياس الفروق الواسعة في مستويات الدخل، حيث يقع بعض الأفراد تحت خط الفقر مباشرة وآخرون يبعدون عنه يعانون الفقر المدقع، ومن ثم قد تُوجّه المساعدات إلى من هم ليسوا أشد حاجة<sup>(1)</sup>.

د/ لا يأخذ في الاعتبار «الاحتياجات الأساسية» المختلفة لأفراد الأسرة، حيث تختلف احتياجات الشباب عن احتياجات كبار السن وعن احتياجات الأطفال، لا سيما في الاحتياجات الغذائية.

هـ/ تجاهله لوفورات الحجم داخل الأسر، حيث يمكن مشاركة المواد غير الغذائية بين أفراد الأسرة خاصة أن استخدام شخص لها لا يحد من استهلاك باقي أفراد الأسرة، أي إن العيش مع أسرة كبيرة يؤدي إلى انخفاض نفقات الفرد للحفاظ على مستوى معيشي معين<sup>(2)</sup>.

و/ عدم مراعاة خط الفقر للجوانب المتعددة والمتغيرة للفقر والمتمثلة في الحصول على الخدمات، كالتعليم والصحة.

ز/ صعوبة تحديد وتقدير القيمة المالية للاحتياجات الأساسية غير الغذاء مثل المسكن والملبس، التي ستواجه بجملة من الاعتبارات المنهجية والقياسية<sup>(3)</sup>.

(1) تقرير التنمية في العالم «شن هجوم على الفقر»، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ص18.

(2) خالد أبو إسماعيل – ومانويلا نعمة، قياس الفقر: الأطر الرئيسية وأمثلة على المستوى العالمي في الدول العربية، ص6.

(3) عبدالرازق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص24/26.

## 2/ مؤشر فجوة الفقر Poverty Gap Index

يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية بين دخول الفقراء وخط الفقر. أي: إنه يقدم الحد الأدنى لتكاليف القضاء على الفقر بالتحويلات النقدية، حيث يظهر هذا المؤشر كمية المال التي يجب أن يتم تحويلها إلى الفقراء من أجل انتشالهم من الفقر.

وفي ضوء البيانات المتوفرة عن مؤشر فجوة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي<sup>(2)</sup>، نلاحظ ما يلي:

(2) تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر فجوة الفقر بدول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2013/2023م - لذلك قد لا تكون بعض البيانات معبرة عن الوضع الحالي - على موقع بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/>، ولقد لوحظ عدم توافر بيانات عن بعض دول المنظمة، وهي: أفغانستان، البحرين، بروناي، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، الصومال، الجزائر، أذربيجان، غيانا، العراق، الأردن، لبنان، سورينام، سوريا، تركمنستان، أوزبكستان.

## 1/ مؤشر عدد الرؤوس Headcount Index

هو أبسط مقاييس انتشار الفقر في المجتمع، يقيس هذا المؤشر نسبة الفقراء في العدد الكلي للسكان.

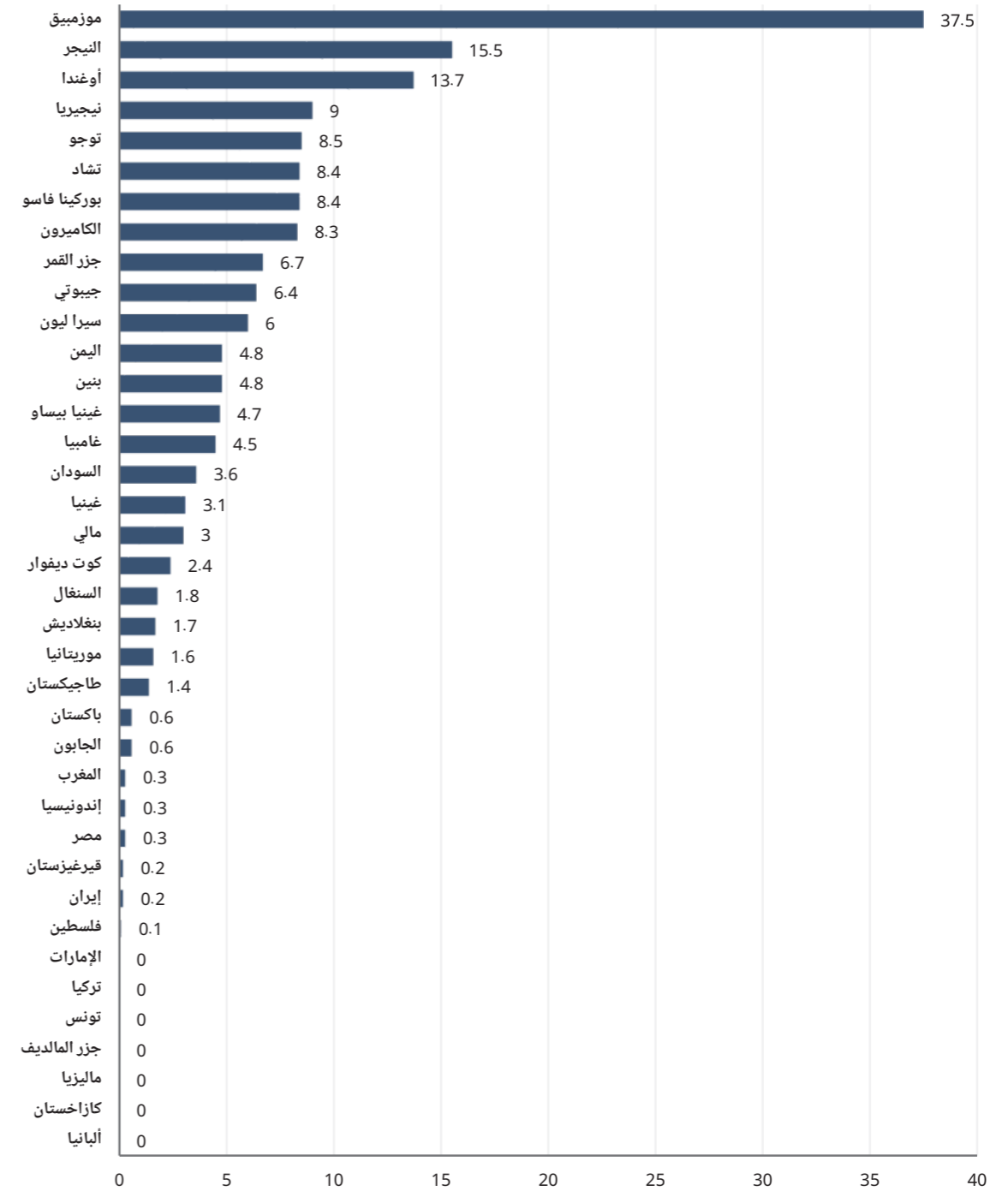
يتميز هذا المؤشر بأنه سهل الفهم والاحتساب، كما أنه مؤشر جيد لأغراض المقارنة ولتقييم آثار سياسات تقليل الفقر في المجتمعات.

ولكن يُعاب عليه أنه مؤشر غير حساس للفروقات في عمق الفقر، ولا يُبين مستوى فقر الفقراء، كما أنه غير حساس للتحويلات وتوزيع الدخل بين الفقراء، بحيث إذا وجدت تحويلات من الفئات الأكثر فقراً إلى الفقراء الذين هم أحسن حالاً فإن المؤشر قد لا يتغير.

(1) علم الدين بانقا، مرجع سبق ذكره، ص20/17 - وتقدير قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2015م، ص16/11 - وعبدالرازق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص30/28.

1-2/ تفاوت مؤشر فجوة الفقر عند 2.15 دولار في اليوم (%) في دول المنظمة والذي يتضح من الشكل التالي:

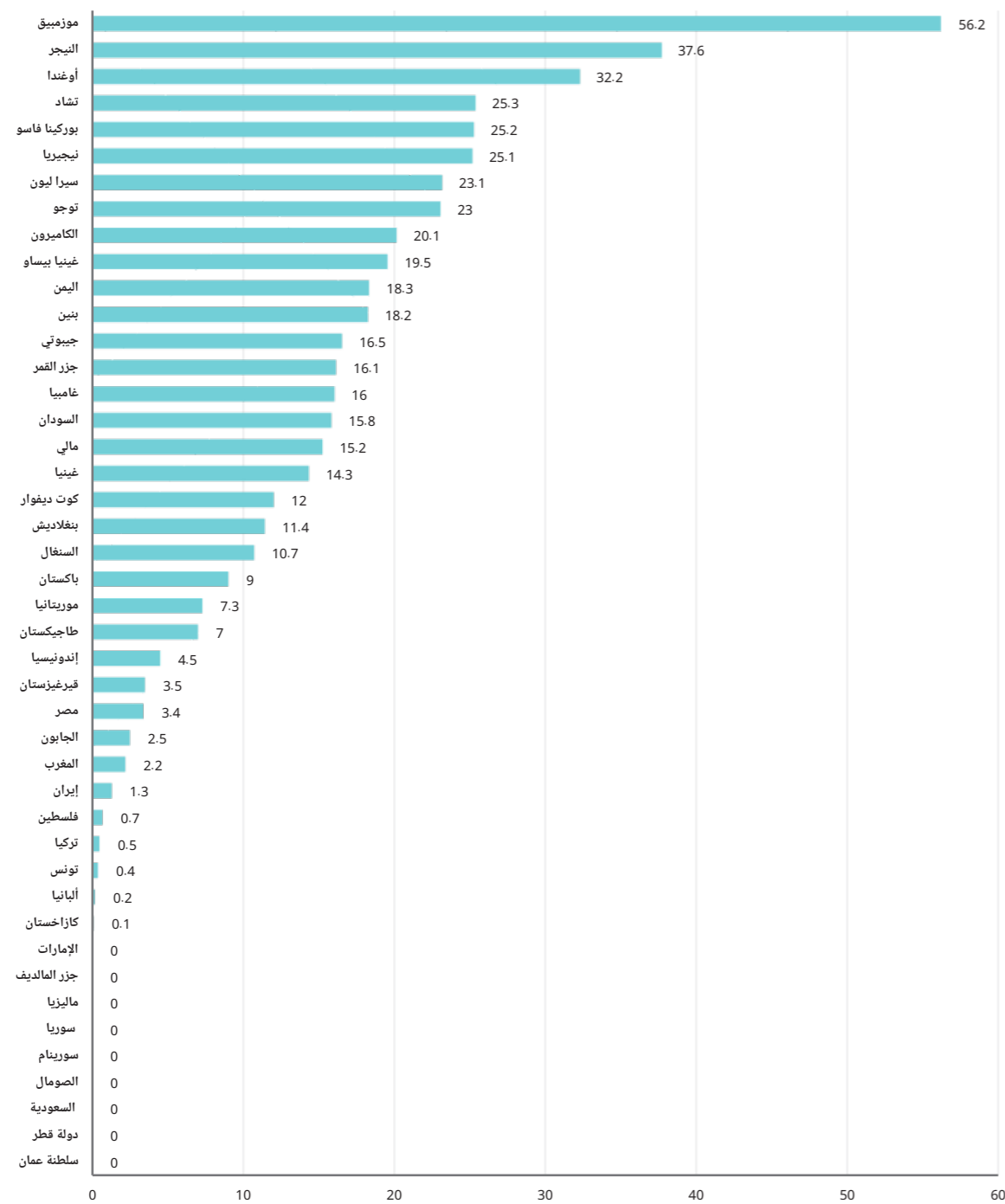
شكل رقم (26) فجوة الفقر عند 2.15 دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) في دول منظمة التعاون الإسلامي (%)



نلاحظ من الشكل تفاوت مؤشر فجوة الفقر عند 2.15 دولار في اليوم في العديد من دول المنظمة، أعلاهم دولة موزمبيق؛ حيث تبلغ فجوة الفقر فيها أكثر من 37.5٪، والنيجر 15.5٪، وأوغندا 13.7٪.

2-2/ تفاوت مؤشر فجوة الفقر عند 3.65 دولار في اليوم (%) في دول المنظمة والذي يتضح من الشكل التالي:

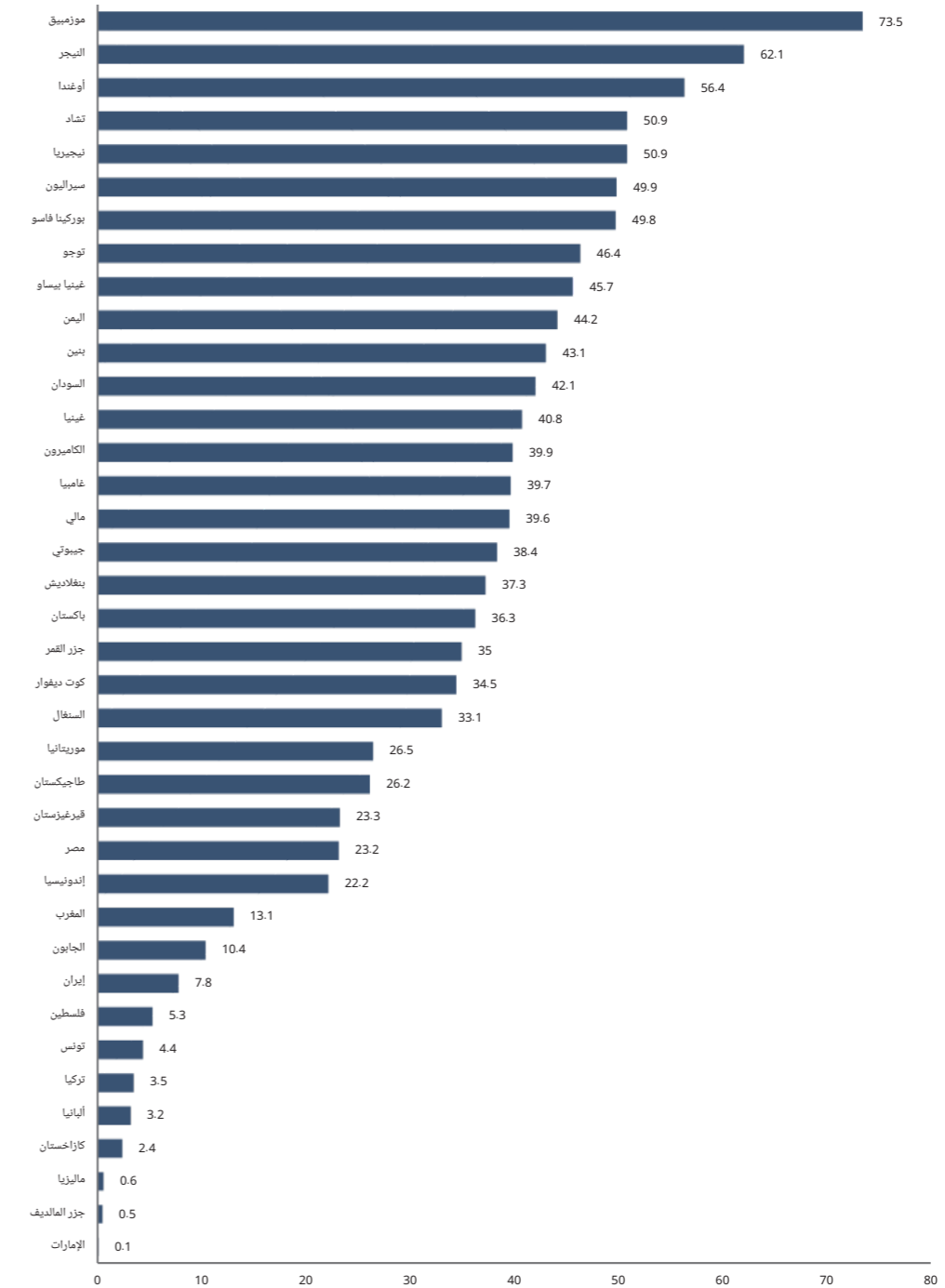
شكل رقم (27) فجوة الفقر عند 3.65 دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) في دول منظمة التعاون الإسلامي (%)



نلاحظ من الشكل تفاوت مؤشر فجوة الفقر عند 3.65 دولار في اليوم في العديد من دول المنظمة، أعلاهم دولة موزمبيق؛ حيث تبلغ فجوة الفقر فيها أكثر من 56.2٪، والنيجر 37.6٪، وأوغندا 32.2٪.

3-2/ تفاوت مؤشر فجوة الفقر عند 6.85 دولار في اليوم (%) في دول المنظمة والذي يتضح من الشكل التالي:

شكل رقم (28) فجوة الفقر عند 6.85 دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) في دول منظمة التعاون الإسلامي (%)



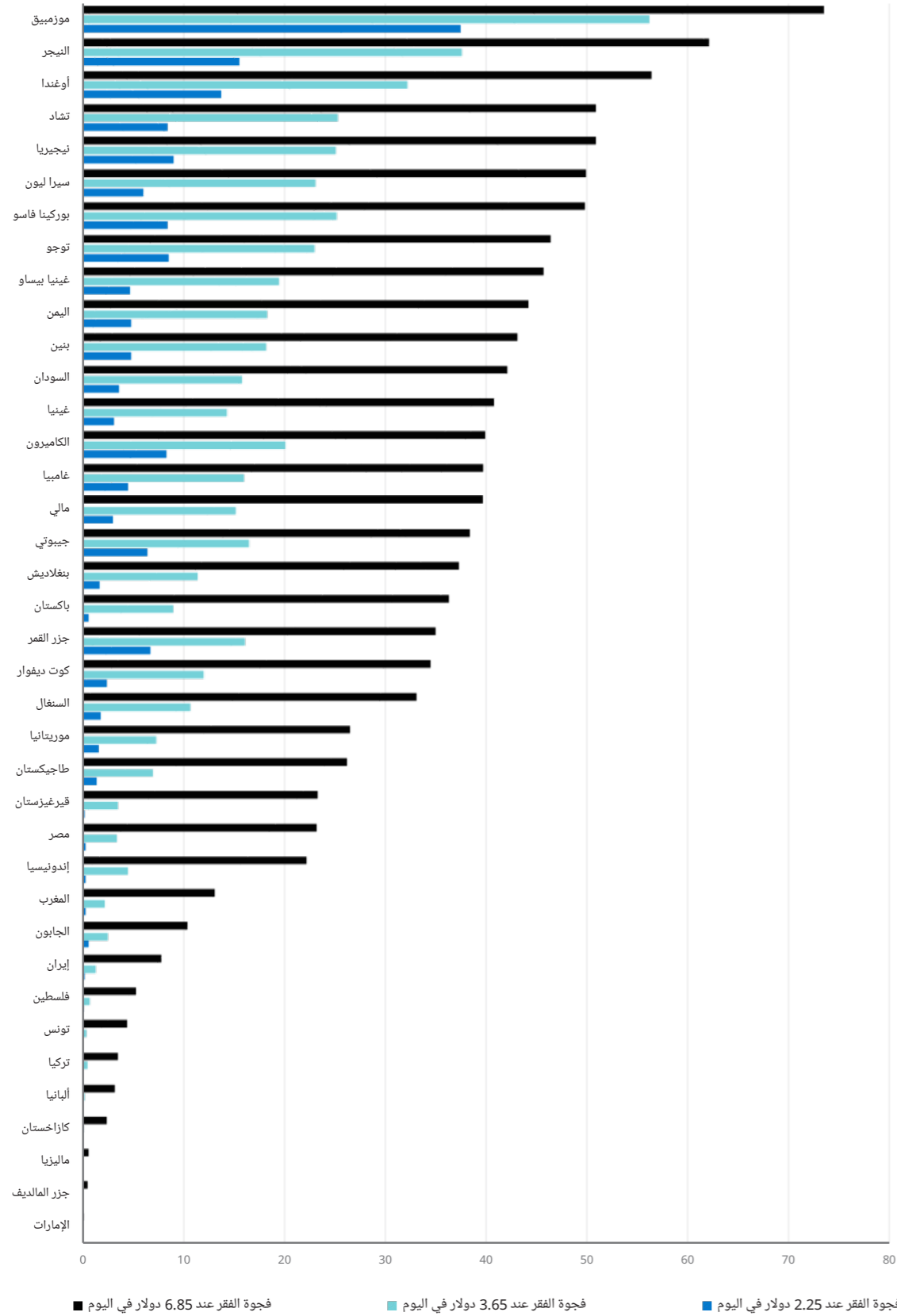
نلاحظ من الشكل تفاوت مؤشر فجوة الفقر عند 6.85 دولار في اليوم في العديد من دول المنظمة، أعلاهم دولة موزمبيق؛ حيث تبلغ فجوة الفقر فيها أكثر من 73.5%، والنيجر 62.1%، وأوغندا 56.4%.

4-2/ مؤشرات فجوة الفقر في دول المنظمة: يوضح الجدول التالي مؤشرات فجوة الفقر المختلفة في دول المنظمة:

جدول رقم (9) فجوات الفقر (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) في دول منظمة التعاون الإسلامي (%)

اسم الدولة	فجوة الفقر عند 2.25 دولار في اليوم	فجوة الفقر عند 3.65 دولار في اليوم	فجوة الفقر عند 6.85 دولار في اليوم
موزمبيق	37.5	56.2	73.5
النيجر	15.5	37.6	62.1
أوغندا	13.7	32.2	56.4
نيجيريا	9	25.1	50.9
تشاد	8.4	25.3	50.9
سيراليون	6	23.1	49.9
بوركينافاسو	8.4	25.2	49.8
توجو	8.5	23	46.4
غينيا بيساو	4.7	19.5	45.7
اليمن	4.8	18.3	44.2
بنين	4.8	18.2	43.1
السودان	3.6	15.8	42.1
غينيا	3.1	14.3	40.8
الكاميرون	8.3	20.1	39.9
غامبيا	4.5	16	39.7
مالي	3	15.2	39.6
جيبوتي	6.4	16.5	38.4
بنغلاديش	1.7	11.4	37.3
باكستان	0.6	9	36.3

شكل رقم (29) فجوات الفقر (تعادل القوة الشرائية لعام 2017)  
في دول منظمة التعاون الإسلامي (%)



اسم الدولة	فجوة الفقر عند 2.25 دولار في اليوم	فجوة الفقر عند 3.65 دولار في اليوم	فجوة الفقر عند 6.85 دولار في اليوم
جزر القمر	6.7	16.1	35
كوت ديفوار	2.4	12	34.5
السنغال	1.8	10.7	33.1
موريتانيا	1.6	7.3	26.5
طاجيكستان	1.4	7	26.2
قيرغيزستان	0.2	3.5	23.3
مصر	0.3	3.4	23.2
إندونيسيا	0.3	4.5	22.2
المغرب	0.3	2.2	13.1
الجابون	0.6	2.5	10.4
إيران	0.2	1.3	7.8
فلسطين	0.1	0.7	5.3
تونس	0	0.4	4.4
تركيا	0	0.5	3.5
ألبانيا	0	0.2	3.2
كازاخستان	0	0.1	2.4
ماليزيا	0	0	0.6
جزر المالديف	0	0	0.5
الإمارات	0	0	0.1

نلاحظ من الجدول تفاقم مؤشر فجوات الفقر في العديد من دول المنظمة، أعلاهم دولة موزمبيق، والنيجر، وأوغندا، وتشاد، ونيجيريا، وسيراليون، والشكل التالي يوضح ما سبق:



## 4/ مؤشر سين Sen Index:

اقترح هذا المؤشر عالم الاقتصاد الهندي «آماريتا سين»، حيث حاول أن يجمع بين تأثير عدد الفقراء، وتأثير شدة فقر الفقراء، وتأثير توزيع الفقر بينهم، وذلك في مؤشر واحد.

يتميز هذا المؤشر بأنه حساس للتوزيع الموجود بين الفقراء، ومع ذلك لم يتم استخدام هذا المؤشر إطلاقاً خارج الأدبيات الأكاديمية، وذلك لصعوبة استخدامه وتعقيده وبعده عن التبسيط، مع اعتماده على معامل جيني الذي يصعب تفكيكه أو تحليله لمعرفة مصادر عدم عدالة توزيع الدخل في الدولة.

## 5/ مؤشر سين-شروك-ثون Sen-Shorrocks-Thon Index (SST):

يُعد هذا المؤشر مؤشراً مُعدلاً لمؤشر سين، فهو يجمع بين مؤشر عدد الرؤوس، ومؤشر فجوة الفقر، ومعامل جيني، ويتميز هذا المؤشر بمقدرته على معرفة تغير الفقر بمرور الوقت من خلال تفكيكه إلى أجزائه الثلاثة، وهي:

- التغير النسبي في عدد الفقراء.
- التغير النسبي في فجوة الفقر.
- التغير في مؤشر عدم المساواة في توزيع الفقر بين الفقراء.

(1) عبدالرازق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 29/30.

مع أهمية مؤشر فجوة الفقر، إلا أنه يُعاب عليه أنه لا يأخذ في الاعتبار الاختلافات في شدة الفقر بين الفقراء، فعلى سبيل المثال تكون فجوة الفقر متساوية في الحالتين التاليتين: إذا كان هناك شخصان لدى كل منهما مستوى من الإنفاق يساوي 50٪ من خط الفقر، وإذا كان مستوى إنفاق أحدهما 75٪ من خط الفقر، بينما لدى الثاني 25٪؛ ففي كلتا الحالتين ستكون فجوة الفقر 0.5، ومن ثم يُعد مؤشر فجوة الفقر مؤشراً مُكملاً لمؤشر تعداد الرؤوس، ولكنه قد لا يكون كافياً لكي يعكس بشكل كامل انتشار الفقر في البلد، لذلك ظهر العديد من المؤشرات الأخرى لقياس انتشار الفقر في المجتمع.

## 3/ مؤشر شدة الفقر Poverty Severity Index:

يطلق عليه أيضاً «مؤشر مربع فجوة الفقر The Squared Poverty Gap Index»، يعكس هذا المؤشر إضافة إلى مؤشر فجوة الفقر مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، حيث يقيس حجم الفجوة الإجمالية بين دخول الفقراء وخط الفقر عن طريق حساب متوسط مرجح لمجموع مربعات فجوات الفقر بالنسبة لخط الفقر، وذلك للتغلب على مشكلة عدم قدرة مؤشر فجوة الفقر في إيضاح مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء.

ولقد حاول مؤشر شدة الفقر التغلب على مشكلة عدم قدرة مؤشر فجوة الفقر في إيضاح مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء، ففي المثال السابق نجد أن فجوة الفقر كانت متساوية في الحالتين بمقدار 0.5، أما عند استخدام مؤشر شدة الفقر (مربع فجوة الفقر)؛ نجد أن شدة الفقر

## ثالثاً: مقاييس عدم العدالة في توزيع الدخل Inequality Measures (1)

عدالة توزيع الدخل في الطبقات الوسطى في المجتمع، حيث إنه يتجاهل واقع الحال بين العشر الأعلى (أعلى 10٪) والعشر الأدنى (أدنى 10٪)، كما أنه يتجاهل توزيع الدخل فيما بين السكان في العشر الأعلى والأدنى في المجتمع.

## 2/ مقاييس عدم الانتظام المعممة Entropy Measures Generalized:

هو أحد مقاييس عدم عدالة توزيع الدخل التي تسمح بتفكيك أو تحليل عدم عدالة توزيع الدخل إلى أجزاء، وذلك مثل إرجاع جزء من عدم العدالة إلى الاختلاف في دخل المناطق (مثلاً: المناطق الريفية والحضرية).

## 3/ معامل جيني The Gini Coefficient:

هو أحد مقاييس عدم المساواة الشائعة، تتراوح قيمته بين صفر (ويمثل العدالة التامة في توزيع الدخل Prefect Equality) إلى رقم 100 (ويمثل انعدام عدالة توزيع الدخل Prefect Inequality)، ويتميز هذا المعامل بما يلي:

يُعد مفهوم عدم عدالة توزيع الدخل Inequality مفهوماً أوسع من مفهوم الفقر، وذلك لأنه يشمل المجتمع كله ولا يقتصر على فئة الفقراء فقط، وتستخدم العديد من المؤشرات الإحصائية في قياس عدم العدالة في توزيع الدخل، والتي من أهمها ما يلي:

## 1/ عشر التشتت النسبي Decile Dispersion Ratio:

هو أبسط مقاييس عدم العدالة في توزيع الدخل، حيث يقيس نسبة متوسط الاستهلاك (أو الدخل) لأغنى 10٪ من السكان إلى متوسط نسبة أفقر 10٪ من السكان، كما يقيس النسب المئوية الأخرى لتوزيع الدخل مثل استهلاك أعلى 5٪ إلى استهلاك أدنى 5٪ من السكان.

ولكن هذا المقياس لا يأخذ في الاعتبار مستوى

(1) علم الدين بانقا، مرجع سبق ذكره، ص 22/20 - تقرير قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2015م، ص 16/11 - وتقرير المجتمع العربي: مجموعة الإحصاءات العربية 2017م، ص 39.

م	الدولة	الدرجة	م	الدولة	الدرجة	م	الدولة	الدرجة
31	بنغلاديش	31.8	32	غينيا	29.6	33	باكستان	29.6
34	ألبانيا	29.4	35	جزر المالديف	29.3	36	قيرغيزستان	29
37	كازاخستان	27.8	38	الإمارات	26			

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع درجة المؤشر في غالبية دول المنظمة، حيث تخطت درجة المؤشر (30) في عدد 31 دولة بنسبة 54٪ من عدد دول المنظمة، مع وجود تباين بين دول المنظمة في درجة المؤشر ما بين درجة 26 بدولة الإمارات العربية المتحدة، ودرجة 50.5 بدولة موزمبيق، والشكل التالي يوضح ذلك:

1-3/ لا يعتمد على الوسط الحسابي لتوزيع العينة من السكان، ومن ثم إذا تضاعفت كل الدخل فإن قيمة هذا المعامل لا تتغير.

2-3/ لا يتأثر بحجم السكان، بحيث إذا انخفض عدد السكان أو زاد مع ثبات توزيع الدخل؛ فإن قيمة هذا المعامل لا تتغير.

3-3/ له حساسية تحويل، بحيث إذا حدث انتقال للدخل من الأغنياء إلى الفقراء فإن قيمة المعامل تنخفض.

ومع هذه الميزات فإن هذا المؤشر يصعب تفكيكه أو تحليله لمعرفة مصادر عدم العدالة في توزيع الدخل، ويوضح الجدول التالي رصد درجة مؤشر جيني في دول منظمة التعاون الإسلامي<sup>(1)</sup>:

جدول رقم (10) مؤشر جيني في دول منظمة التعاون الإسلامي								
م	الدولة	الدرجة	م	الدولة	الدرجة	م	الدولة	الدرجة
1	موزمبيق	50.5	2	الكاميرون	46.6	3	جزر القمر	45.3
4	بوركينافاسو	43	5	أوغندا	42.7	6	توجو	42.5
7	تركيا	41.9	8	جيبوتي	41.6	9	ماليزيا	41.2
10	إيران	40.9	11	المغرب	39.5	12	غامبيا	38.8
13	السنغال	38.3	14	الجابون	38	15	بنين	37.9
16	إندونيسيا	37.9	17	تشاد	37.5	18	النيجر	37.3
19	كوت ديفوار	37.2	20	اليمن	36.7	21	مالي	36
22	سيراليون	35.7	23	نيجيريا	35.1	24	غينيا بيساو	34.8
25	السودان	34.2	26	طاجيكستان	34	27	فلسطين	33.7
28	تونس	32.8	29	موريتانيا	32.6	30	مصر	31.9

(1) تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر جيني بدول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2013/2023م - لذلك قد لا تكون بعض البيانات معبرة عن الوضع الحالي - على موقع بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/>، ولقد لوحظ عدم توافر بيانات عن بعض دول المنظمة، وهي: أفغانستان، البحرين، بروناي، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، الصومال، الجزائر أذربيجان، غيانا، العراق، الأردن، لبنان، سورينام، سوريا، تركمنستان، أوزبكستان.



# رابعًا: مؤشرات قياس الفقر القائمة على القدرات الإنسانية ومستوى الحرمان البشري

والكوارث الطبيعية. ويهدف هذا المؤشر إلى جذب دعم دولي خاص لهذه الدول، والعمل على تقديم بعض الامتيازات لها، لا سيما المنح والقروض والدعم الفني. وتستخدم ثلاثة معايير لتحديد حالة أقل البلدان نموًا:

**الأول:** معيار الدخل الفردي (متوسط الدخل القومي الإجمالي للفرد).

**الثاني:** معيار الدليل القياسي للأصول البشرية (يشتمل على مؤشرين فرعيين: مؤشر فرعي يتعلق بالصحة، يشتمل على ثلاثة مؤشرات، ومؤشر فرعي يتعلق بالتعليم يشتمل أيضًا على ثلاثة مؤشرات).

**الثالث:** معيار مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي (ويشتمل على مؤشرين فرعيين هما: مؤشر فرعي متعلق بالضعف الاقتصادي، يشتمل على أربعة مؤشرات، ومؤشر متعلق بالضعف البيئي، يشتمل أيضًا على أربعة مؤشرات).

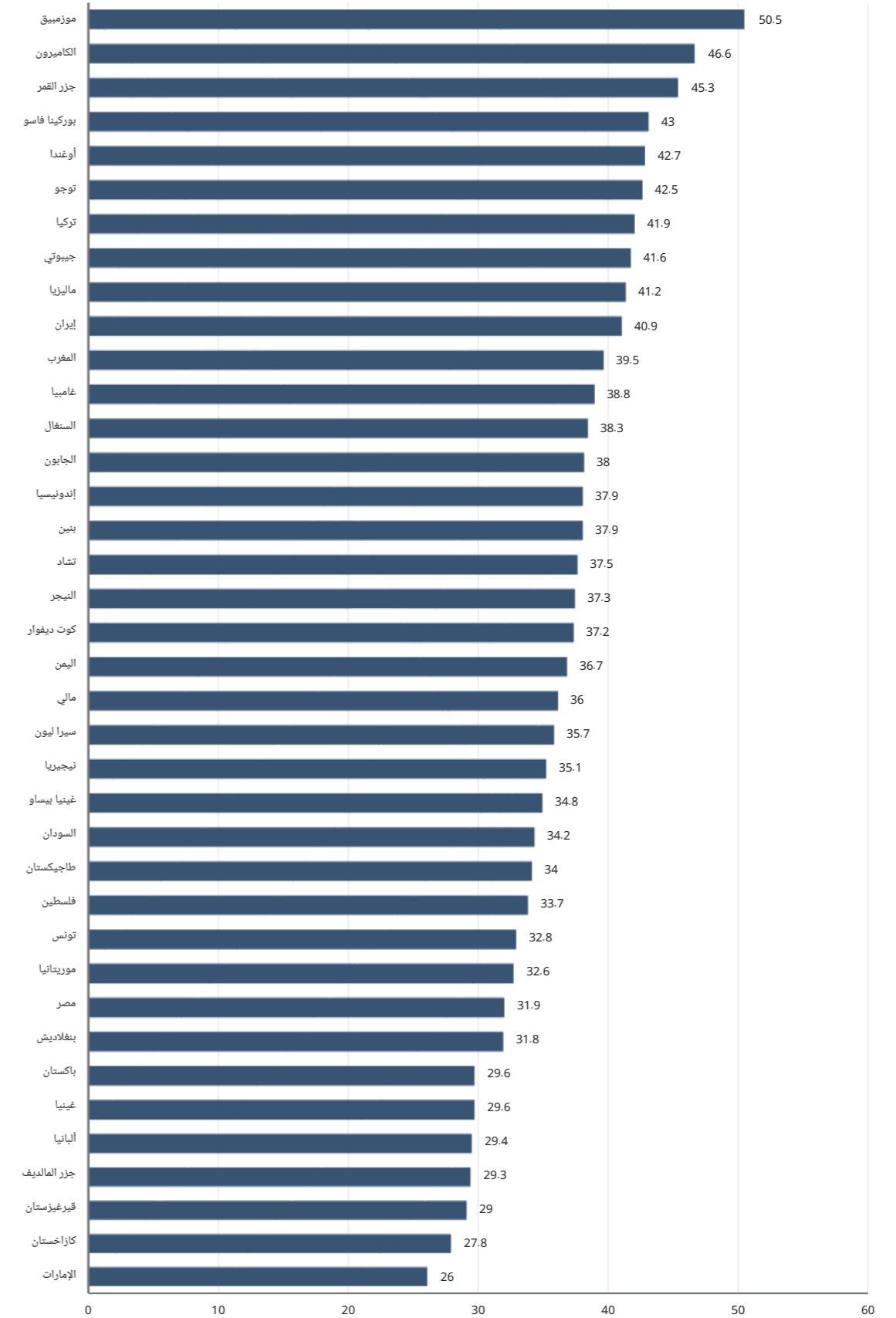
بالإضافة إلى المقاييس السابقة للفقر وعدم المساواة والقائمة على المنفعة وملكية السلع، فلقد بُذلت العديد من الجهود لتطوير أدوات جديدة لقياس الفقر وعدم المساواة قائمة على القدرات الإنسانية كمقاييس التنمية البشرية والقياسات الذاتية للحرمان والتي منها ما يلي:

## 1/ مؤشر البلدان الأقل نموًا (Least Developed Countries (LDCs):<sup>(1)</sup>

تم إنشاء فئة أقل البلدان نموًا (LDCs) رسميًا في عام 1971 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، كفئة من الدول التي تعتبر شديدة الحرمان في عملية تنميتها، وتعاني مخاطر الفقر المدقع والبقاء في حالة تخلف، والضعف في مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية

(1) تم الاعتماد في رصد بيانات البلدان الأقل نموًا (Least Developed Countries (LDCs) على تقرير أقل البلدان نموًا 2021م.

شكل رقم (30) مؤشر جيني في دول منظمة التعاون الإسلامي



## 2/ مؤشر التنمية البشرية Human Development Index (HDI) (1)

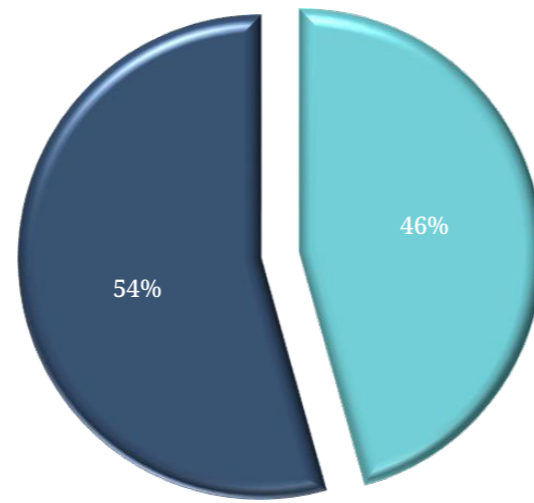
التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الناس، من خلال أن نحيا حياة طويلة وصحية، وأن نتعلم وأن نتمتع بمستوى معيشي لائق، ولقد تم إطلاق مؤشر التنمية البشرية عام 1990م من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Programme (UNDP)، وهو يمثل دليلاً مركباً يقيس جودة الحياة، ولا يقتصر على نصيب الفرد من الدخل فقط، وإنما يتطرق لبعدي الصحة والتعليم، ولقد ركز المؤشر في أول إصدار له على ثلاثة أبعاد أساسية:

- القدرة على عيش حياة مديدة: وتُقاس بالعمر المتوقع عند الولادة.
- القدرة على اكتساب المعرفة: وتُقاس بمدى محو أمية الكبار، والعدد المتوقع لسنوات الدراسة.
- القدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق: وتُقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

(1) تم الاعتماد في رصد بيانات التنمية البشرية بدول منظمة التعاون الإسلامي على تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الفترة 1990/2022م.

يتم تحديد البلدان الأقل نموًا كل ثلاث سنوات عن طريق لجنة السياسات الإنمائية بمنظمة الأمم المتحدة، ولقد بلغ عدد البلدان الأقل نموًا (LDCs) خلال الفترة (2020/2017) 46 دولة، منهم 21 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 46% من عدد الدول الأقل نموًا عالميًا، وبنسبة 37% من عدد دول منظمة التعاون الإسلامي، وهذه الدول هي: أفغانستان، مالي، بنين، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد، الصومال، السودان، غينيا، أوغندا، اليمن (1971)، بنغلاديش، غامبيا (1975)، جزر القمر (1977)، غينيا بيساو (1981)، سيراليون، جيبوتي، توغو (1982)، موريتانيا (1986)، موزمبيق (1988)، السنغال (2000).

شكل رقم (31) البلدان الأقل نموًا بناء على عضوية منظمة التعاون الإسلامي



الدول الأعضاء في المنظمة

الدول غير الأعضاء في المنظمة

## جدول رقم (11) مؤشرات الدول الأقل نموًا

المعيار	المؤشر	المؤشرات التي يشتمل عليها المؤشر الفرعي
الدخل الفردي	تقدير متوسط لثلاثة أعوام للدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد.	
الدليل القياسي للأصول البشرية	الصحة	معدل الوفيات قبل سن الخامسة من العمر.
		نسبة وفيات الأمهات.
		مدى انتشار توقف النمو.
التعليم	التعليم	نسبة التسجيل في التعليم الثانوي.
		معدل محو أمية الكبار.
		مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التسجيل في التعليم الثانوي.
الضعف الاقتصادي	الضعف الاقتصادي	حصة الزراعة والصيد وصيد الأسماك من الناتج المحلي الإجمالي.
		مؤشر البعد والموقع غير الساحلي.
		تركز صادرات السلع.
مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي	الضعف البيئي	عدم استقرار صادرات السلع والخدمات.
		نسبة السكان الذين يقطنون مناطق ساحلية واطنة.
		نسبة السكان الذين يقطنون مناطق جافة.
		عدم استقرار الإنتاج الزراعي.
		ضحايا الكوارث.

شكل رقم (32) أبعاد مؤشر التنمية البشرية



يبين نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، ومتوسط عدد أوجه الحرمان التي يعيشها كل شخص فقير.

- دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة: الذي يُعدل قيمة دليل التنمية البشرية على أساس عدم المساواة.

- دليل الفوارق بين الجنسين: الذي يقيس اللامساواة في الصحة الإنجابية والتعليم والتمثيل السياسي والمشاركة في سوق العمل بين الجنسين.

- وتصنف البلدان بدليل التنمية البشرية حسب قيمة مؤشرات التنمية البشرية في أربع مجموعات هي:

ولا تقتصر التنمية البشرية على الصحة والتعليم والدخل فقط، بل تشمل مشاركة البشر في رسم ملامح التنمية، والاستدامة، ومقومات الحرية التي يتمتعون بها لعيش الحياة التي ينشدونها، ولكن يصعب وضع مقاييس كمية لهذه المفاهيم، لذلك وضعت على مر السنين أدلة إضافية لحساب الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية، وتحديد الفئات الأكثر فقراً المتأخرة عن مسار التقدم البشري، وأطلقت عام 2010 ثلاثة أدلة لرصد الفقر وعدم المساواة وتمكين المرأة ضمن أبعاد مختلفة للتنمية البشرية، وهي:

- دليل الفقر متعدد الأبعاد: الذي يقيس بعض أوجه الحرمان التي لا صلة لها بالدخل، حيث

جدول رقم (12) مجموعات التنمية البشرية وقيمتها

م	اسم المجموعة	القيمة
1	مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً	قيمة الدليل ٠,٨٠٠ أو أكثر.
2	مجموعة التنمية البشرية المرتفعة	تتراوح قيمة الدليل بين 0.700 و 0.799
3	مجموعة التنمية البشرية المتوسطة	تتراوح قيمة الدليل بين 0.550 و 0.699
4	مجموعة التنمية البشرية المنخفضة	قيمة الدليل أقل من 0.550

## 1-2/ قيمة مؤشر التنمية البشرية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وترتيبها:

جدول رقم (13) مؤشر التنمية البشرية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

(القيمة والترتيب «عالمياً وفي المنظمة») عام 2021/2022م

الدولة	الدرجة	المجموعة	الترتيب	
			عالمياً	المنظمة
الإمارات	0.911	مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً	26	1
البحرين	0.875		35	2
السعودية	0.875		35	3
قطر	0.855		42	4
تركيا	0.838		48	5
الكويت	0.831		50	6
بروناي	0.829		51	7
سلطنة عُمان	0.816		54	8
كازخستان	0.811		56	9
ماليزيا	0.803		62	10

الترتيب	الدرجة	الدولة	المجموعة	
			عالمياً	المنظمة
38	161	باكستان	0.544	
39	162	توغو	0.539	
40	163	نيجيريا	0.535	
41	166	أوغندا	0.525	
42	167	بنين	1.525	
43	170	السنگال	0.511	
44	171	جيبوتي	0.509	
45	172	السودان	0.508	
46	174	غامبيا	0.5	
47	177	غينيا بيساو	0.483	
48	180	أفغانستان	0.478	
49	181	سيراليون	0.477	
50	182	غينيا	0.465	
51	183	اليمن	0.455	
52	184	بوركينافاسو	0.449	
53	185	موزمبيق	0.446	
54	186	مالي	0.428	
55	189	النيجر	0.4	
56	190	تشاد	0.395	

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

2-1-1 / تفاوت درجة التنمية البشرية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، والشكل التالي يوضح ذلك:



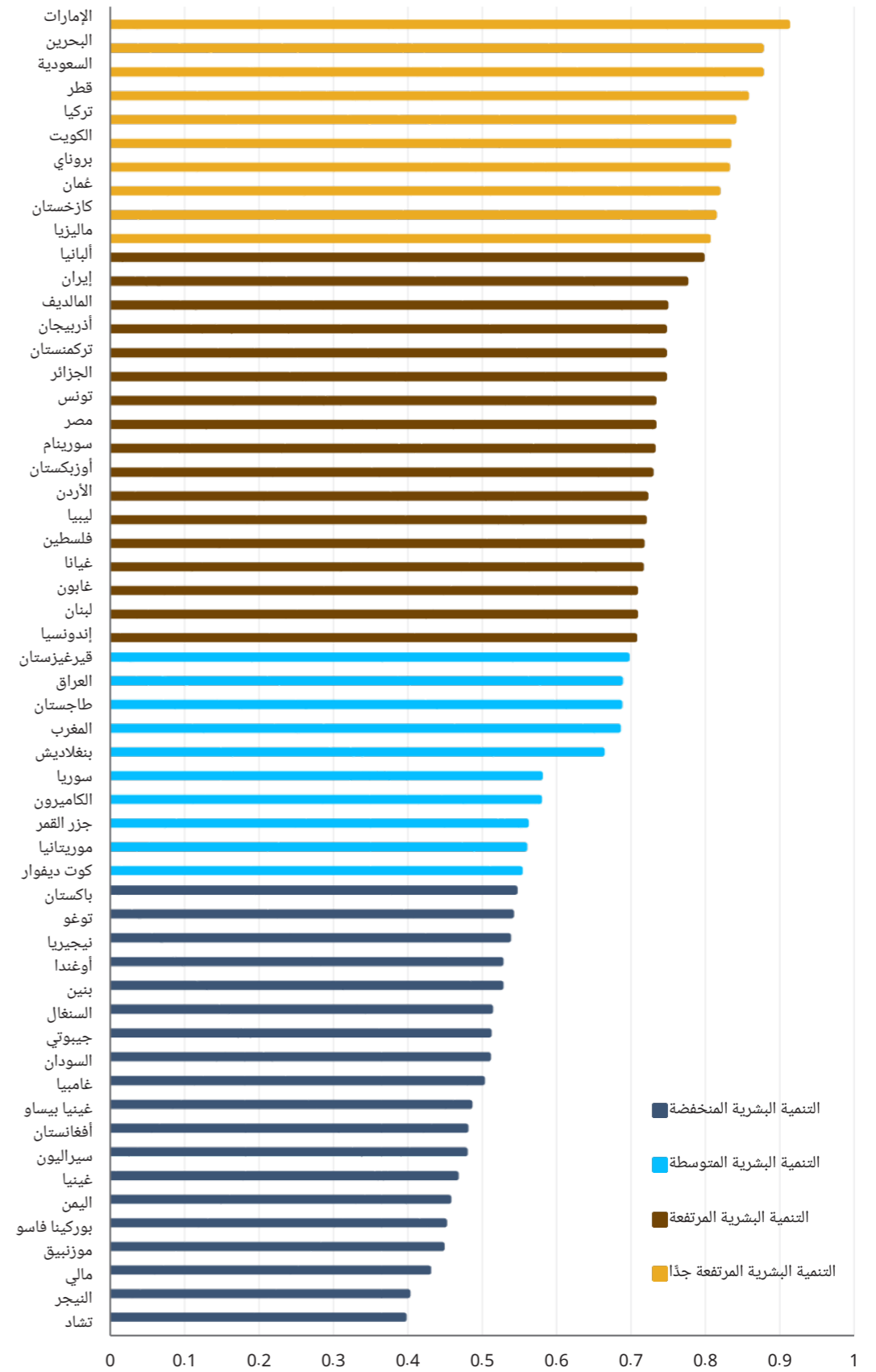
الترتيب	الدرجة	الدولة	المجموعة	
			عالمياً	المنظمة
11	67	ألبانيا	0.796	
12	76	إيران	0.774	
13	90	المالديف	0.747	
14	91	أذربيجان	0.745	
15	91	تركمانستان	0.745	
16	92	الجزائر	1.745	
17	97	تونس	0.731	
18	98	مصر	1.731	
19	99	سورينام	0.73	
20	101	أوزبكستان	0.727	
21	102	الأردن	0.72	
22	104	ليبيا	0.718	
23	106	فلسطين	0.715	
24	108	غيانا	0.714	
25	112	غابون	0.706	
26	113	لبنان	1.706	
27	114	إندونيسيا	0.705	
28	118	قيرغيزستان	0.695	
29	121	العراق	0.686	
30	122	طاجستان	0.685	
31	123	المغرب	0.683	
32	129	بنغلاديش	0.661	
33	150	سوريا	0.577	
34	151	الكاميرون	0.576	
35	156	جزر القمر	0.558	
36	158	موريتانيا	0.556	
37	159	كوت ديفوار	0.55	

المتوسطة بنسبة 18٪ من دول المنظمة، وعدد 18 دولة ضمن مجموعة التنمية البشرية المنخفضة بنسبة 32٪ من دول المنظمة.

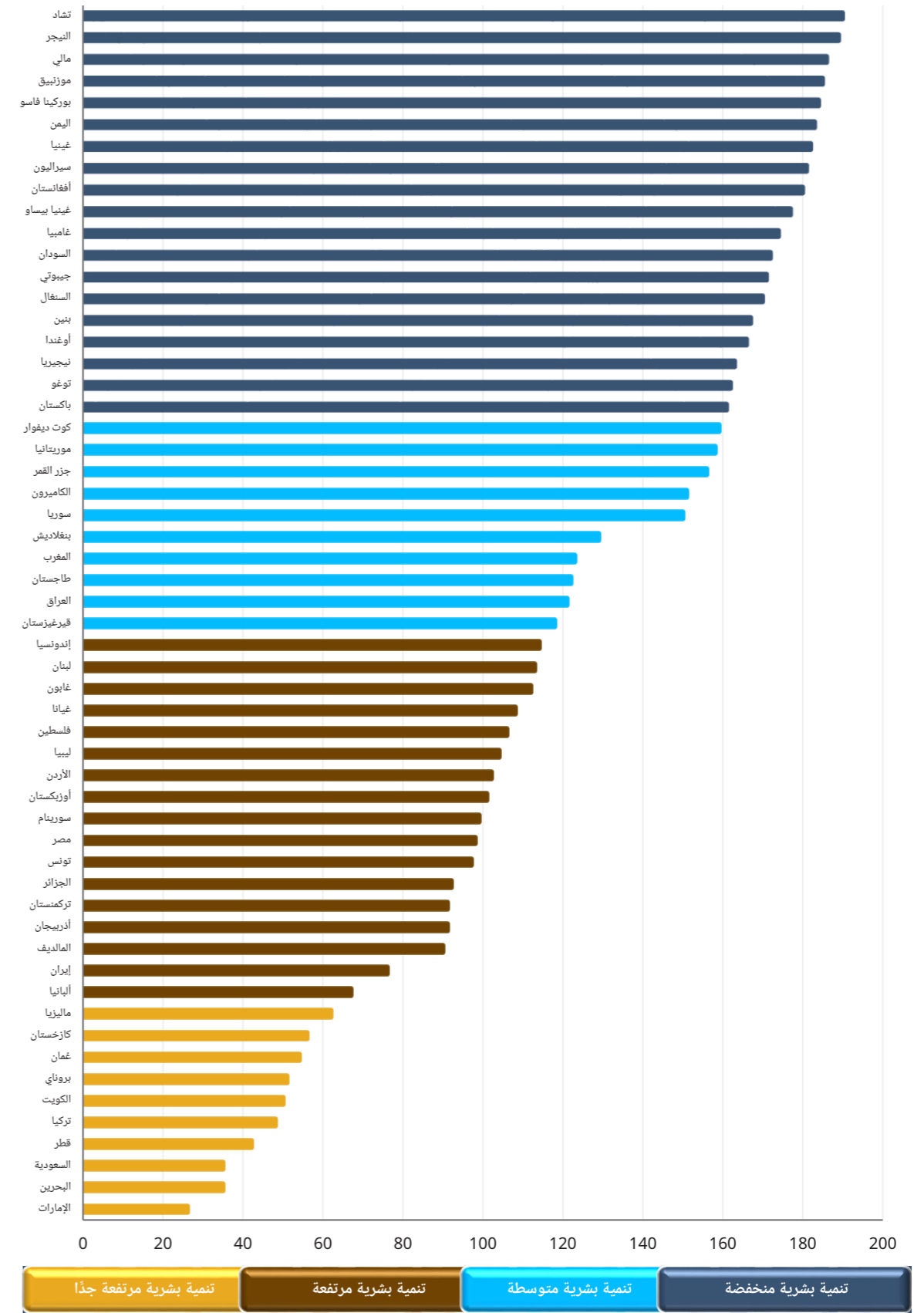
2-1-2/ تفاوت ترتيب دول منظمة التعاون الإسلامي في دليل التنمية البشرية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، والشكل التالي يوضح ذلك:

نلاحظ من الشكل السابق أن دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2022 اشتمل على 56 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي. أي: إنه تضمن جميع دول المنظمة باستثناء دولة الصومال، ويحل 10 دول من دول المنظمة ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدًا بنسبة 18٪ من دول المنظمة، وعدد 17 دولة ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة بنسبة 31٪ من دول المنظمة، وعدد 10 دول ضمن مجموعة التنمية البشرية

شكل رقم (33) درجة مؤشر التنمية البشرية بدول منظمة التعاون الإسلامي



شكل رقم (34) ترتيب دول منظمة التعاون الإسلامي عالميًا في دليل التنمية البشرية لعام 2021/2022م



يلاحظ من الشكل السابق التفاوت الشديد بين بلدان المنظمة في قيمة دليل التنمية البشرية، حيث يظهر أن البلدان الخمسة الأولى من دول المنظمة في ترتيب دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2022 هي: الإمارات العربية المتحدة (0.911) بترتيب 26 عالميًا، والبحرين (0.875) بترتيب 35 عالميًا، والسعودية (0.875) بترتيب 35 عالميًا، وقطر (0.855) بترتيب 42 عالميًا، وتركيا (0.838) بترتيب 48 عالميًا؛ في حين أن البلدان الخمسة الأخيرة، هي: بوركينافاسو (0.449) بترتيب 184 عالميًا، وموزمبيق (0.446) بترتيب 185 عالميًا، ومالي (0.446) بترتيب 185 عالميًا، والنيجر (0.400) بترتيب 189 عالميًا، وتشاد (0.395) بترتيب 190 عالميًا.

## 2-2/ موقع دول منظمة التعاون الإسلامي داخل مجموعات أدلة التنمية البشرية العالمية:

يوضح الجدول التالي موقع دول المنظمة داخل مجموعات أدلة التنمية البشرية العالمية خلال الفترة (2010/2022)<sup>(1)</sup>:

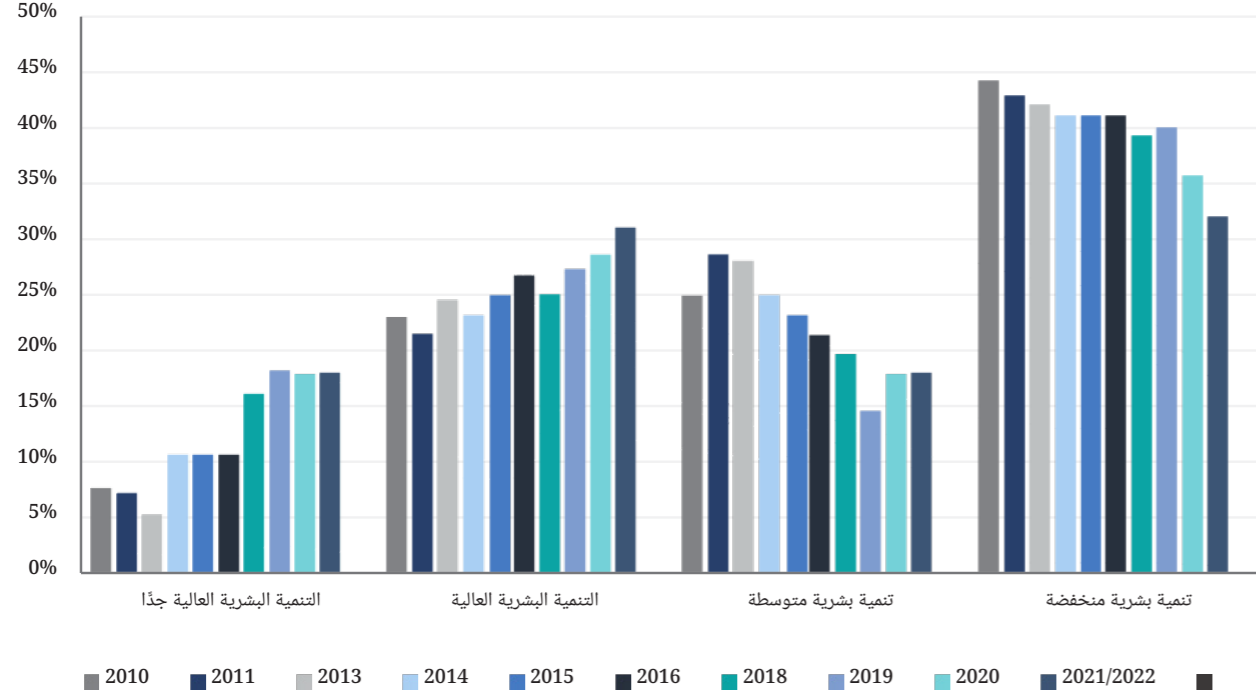
جدول رقم (14) موقع دول منظمة التعاون الإسلامي داخل مجموعات أدلة التنمية البشرية العالمية (2010/2022)										
الدولة	السنوات									
	2021/2022	2020	2019	2018	2016	2015	2014	2013	2011	2010
أذربيجان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
أفغانستان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
ألبانيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
أوزبكستان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
أوغندا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
إندونيسيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
إيران	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأردن	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

(1) تم اختيار بداية الفترة من عام 2010م؛ لأنها تمثل السنة التالية لاعتماد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقسيم مجموعات الدول داخل دليل التنمية البشرية إلى أربع مجموعات [تنمية مرتفعة جدًا - تنمية مرتفعة - تنمية متوسطة - تنمية منخفضة].

السنوات										الدولة
/2021 2022	2020	2019	2018	2016	2015	2014	2013	2011	2010	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	توغو
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	تونس
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	جزر القمر
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	جيبوتي
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	ساحل العاج
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	سوريا
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	سورينام
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	سيراليون
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	طاجكستان
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	سلطنة عُمان
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	غامبيا
✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	غيانا
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	غينيا
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	غينيا بيساو
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		فلسطين
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	قطر
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	قيرغيزستان
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	كازخستان
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	لبنان
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	ليبيا
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	مالي
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	ماليزيا
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	مصر

السنوات										الدولة
/2021 2022	2020	2019	2018	2016	2015	2014	2013	2011	2010	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الإمارات
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	البحرين
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الجزائر
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السعودية
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السنغال
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السودان
										الصومال
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	العراق
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الغابون
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الكاميرون
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الكويت
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	المالديف
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	المغرب
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	النيجر
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	اليمن
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	باكستان
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	بروناي
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	بنغلاديش
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	بنين
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	بوركينافاسو
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	تركمانستان
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	تركيا
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	تشاد

شكل رقم (35) عدد دول منظمة التعاون الإسلامي  
داخل مجموعات أدلة التنمية البشرية العالمية  
(خلال الفترة 2010/2022)

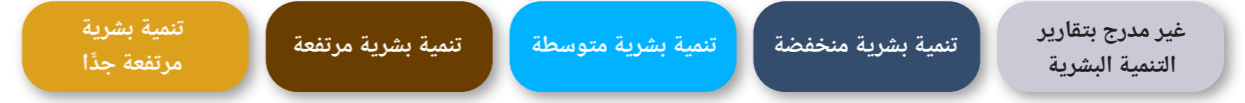


من السنوات فحسب، أم اكتسبوا مهارات ومعارف تهيئهم لمستقبلهم المهني والمعرفي؟ هل يجد العاملون في عملهم مصدر تقدّم وارتقاء، أم يكّد بعضهم في عمل لا يستوفي مقومات الأمن والسلامة؟ هل يملك الناس قدرة التأثير على حياتهم، أم يُستبعدون من المشاركة؟ من منظور التنمية البشرية، لا تقدم حقيقي فيما لا يضمن الجودة في جميع أبعاد التنمية؛ لذلك تم اقتراح بعض المؤشرات لقياس مدى جودة بُعد التنمية، والتي يمكن إيضاحها من خلال ما يلي:

### 3-2/ أبعاد التنمية البشرية في دول منظمة التعاون الإسلامي:

في ضوء أبعاد مؤشر التنمية البشرية الثلاثة، يتم تحديد الفئات الأكثر فقرًا والمتأخرة عن مسار التقدم البشري في ضوء مؤشرات العمر المتوقع، وعدد سنوات الدراسة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن الإنجازات الحاصلة في مسار التنمية البشرية لا تُقاس بالكمية فقط بل بجودة بُعد المؤشر، فمثلاً: هل توافقت سنوات العمر مع طيب العيش، أم شابها الكدر بفعل المرض؟ وهل أمضى الأطفال في المدرسة عددًا

الدولة	السنوات									
	2010	2011	2013	2014	2015	2016	2018	2019	2020	2021/2022
موريتانيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
موزمبيق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
نيجيريا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓



– ثبات عدد سبع عشرة دولة داخل مجموعة التنمية البشرية المنخفضة خلال جميع فترات الدراسة، بنسبة 30٪ من دول المنظمة، وهذه الدول هي: أفغانستان، أوغندا، السنغال، السودان، النيجر، اليمن، بنين، بوركينافاسو، تشاد، جيبوتي، سيراليون، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، مالي، موزمبيق، نيجيريا.

– ارتفاع عدد دول المنظمة داخل مجموعة التنمية البشرية المنخفضة بنسبة 36٪ من عدد دول المنظمة، يليها في ذلك مجموعة التنمية البشرية العالية بنسبة 23٪، ثم مجموعة التنمية البشرية المتوسطة بنسبة 20٪، وأخيرًا مجموعة التنمية البشرية العالية جدًا بنسبة 11٪، والشكل التالي يوضح ذلك.

بتتبع موقع دول منظمة التعاون الإسلامي داخل مجموعات أدلة التنمية البشرية العالمية خلال الفترة (2010/2022) لوحظ ما يلي:

- ارتفاع عدد دول المنظمة داخل مجموعتي التنمية البشرية العالية جدًا من 8٪ من عدد دول المنظمة عام 2010 إلى 18٪ من عدد دول المنظمة عام 2022، ومجموعة التنمية البشرية العالية من 23٪ من عدد دول المنظمة عام 2010 إلى 31٪ من عدد دول المنظمة عام 2022.
- انخفاض عدد دول المنظمة داخل مجموعتي التنمية البشرية المنخفضة من 44٪ من عدد دول المنظمة عام 2010 إلى 32٪ من عدد دول المنظمة عام 2022، ومجموعة التنمية البشرية المتوسطة من 25٪ من عدد دول المنظمة عام 2010 إلى 18٪ من عدد دول المنظمة عام 2022.



## 2-3-1/ بُعد الصحة:

يمكن تقسيم مؤشرات قياس جودة بُعد الصحة على مستوى المدخلات والنواتج، ومن المؤشرات على مستوى المدخلات: مؤشر عدد الأطباء لكل 1000 نسمة من السكان، ومؤشر عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 نسمة من السكان:

## 2-3-1-1/ مؤشر عدد الأطباء لكل 1000 شخص من السكان<sup>(1)</sup>:

لا ريب أن الأطباء هم أساس نظام الرعاية الصحية، ويمثل مؤشر عدد الأطباء ومهاراتهم وتوزيعهم الجغرافي وإنتاجيتهم أحد أهم المؤشرات التي تُعبر عن جودة بُعد الصحة، ويوضح الجدول التالي عدد الأطباء لكل 1000 نسمة في دول المنظمة:

م	الدولة	العدد	م	الدولة	العدد	م	الدولة	العدد
34	الجابون	0.59	35	نيجيريا	0.40	36	اليمن	0.29
37	جزر القمر	0.28	38	السودان	0.26	39	أفغانستان	0.25
40	غينيا	0.22	41	غينيا بيساو	0.22	42	جيبوتي	0.20
43	موريتانيا	0.19	44	كوت ديفوار	0.16	45	أوغندا	0.16
46	الكاميرون	0.12	47	مالي	0.12	48	بورкина فاسو	0.09
49	السنغال	0.08	50	موزمبيق	0.08	51	غامبيا	0.08
52	سيراليون	0.07	53	بنين	0.06	54	توجو	0.06
55	تشاد	0.06	56	النيجر	0.03	57	الصومال	0.02

نلاحظ من الجدول السابق الذي يستعرض مؤشر عدد الأطباء لكل 1000 شخص في دول منظمة التعاون الإسلامي؛ ما يلي:

- تباين دول المنظمة في المؤشر ما بين 4.03 طبيب بدولة كازاخستان لكل 1000 شخص، و 0.02 طبيب بدولة الصومال.
- انخفاض المؤشر في 36 دولة من دول المنظمة عن المتوسط العالمي البالغ 1.7 طبيب لكل 1000 شخص.
- الانخفاض الشديد للمؤشر في عدد 31 دولة من دول المنظمة، حيث لم يتجاوز مؤشر عدد الأطباء فيهم طبيبًا واحدًا لكل 1000 شخص، منهم 10 دول لم يتجاوز عدد الأطباء فيهم طبيبًا واحدًا لكل 10000 شخص، والشكل التالي يوضح ما سبق:



جدول رقم (15) عدد الأطباء لكل 1000 شخص بدول منظمة التعاون الإسلامي								
م	الدولة	العدد	م	الدولة	العدد	م	الدولة	العدد
1	كازاخستان	4.03	2	أذربيجان	3.11	3	الإمارات	2.88
4	السعودية	2.79	5	لبنان	2.62	6	الأردن	2.51
7	قطر	2.50	8	أوزبكستان	2.37	9	الكويت	2.29
10	ماليزيا	2.23	11	قيرغيزستان	2.17	12	فلسطين	2.17
13	جزر المالديف	2.16	14	ليبيا	2.16	15	تركمانستان	2.15
16	تركيا	2.04	17	عمان	1.99	18	بروناي	1.91
19	ألبانيا	1.88	20	الجزائر	1.73	21	طاجيكستان	1.71
22	إيران	1.51	23	غيانا	1.41	24	تونس	1.26
25	سوريا	1.19	26	باكستان	1.08	27	العراق	0.91
28	البحرين	0.84	29	سورينام	0.80	30	المغرب	0.73
31	مصر	0.71	32	إندونيسيا	0.70	33	بنغلاديش	0.67

(1) تم الاعتماد في رصد بيانات عدد الأطباء لكل 1000 شخص بدول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2013/2023م على موقع بيانات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/>

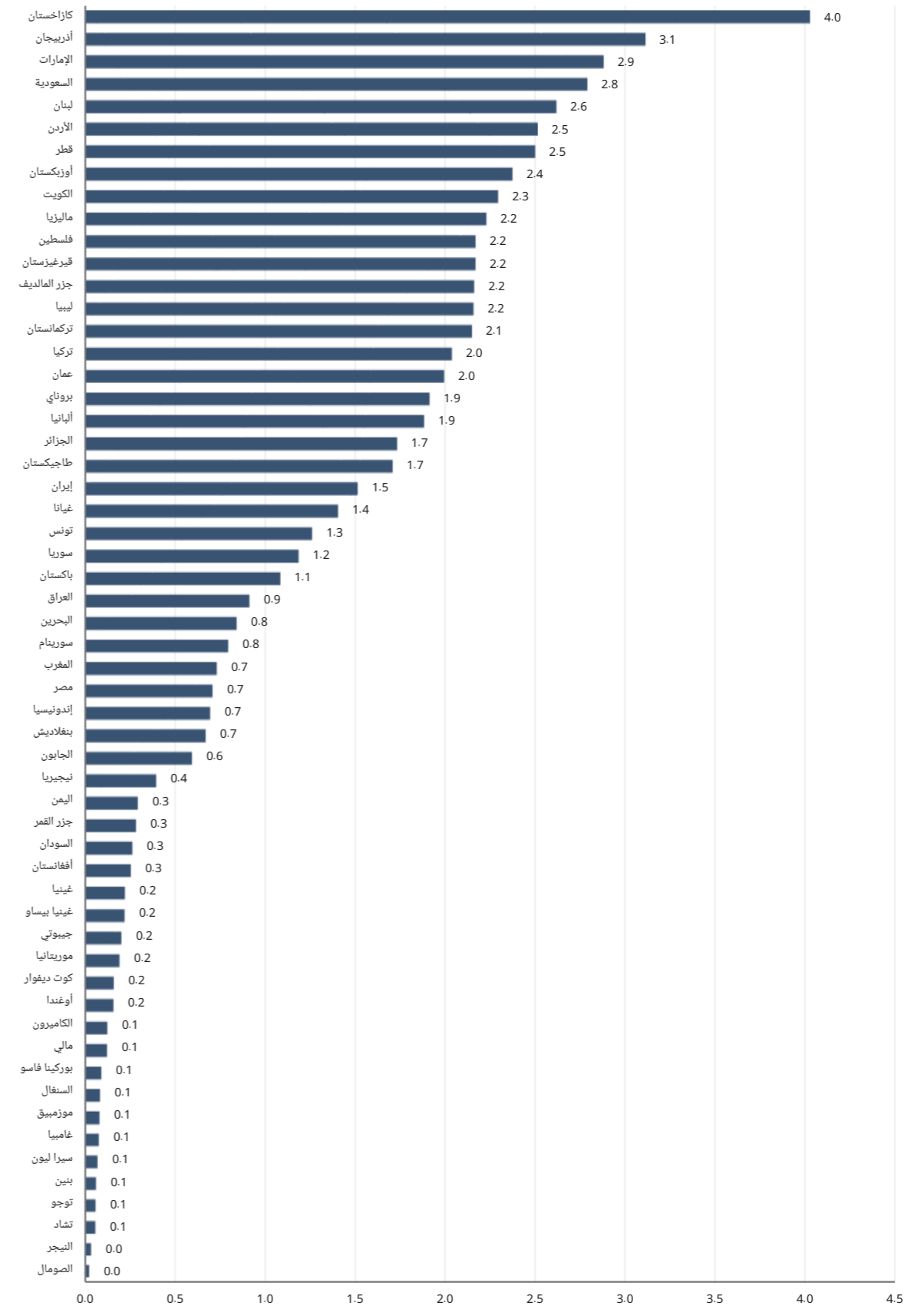
## 2-3-1-2 / مؤشر عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 شخص من السكان(1):

يعتبر مؤشر عدد الأسرة في المستشفيات من المؤشرات الهامة، والتي تُعبر عن جودة الخدمات الصحية، ويوضح الجدول التالي بيانات هذا المؤشر في دول المنظمة:

جدول رقم (16) عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 شخص بدول منظمة التعاون الإسلامي							
م	الدولة	العدد	م	الدولة	العدد	م	الدولة
1	كازاخستان	6.06	2	أذربيجان	4.82	3	طاجيكستان
4	قيرغيزستان	4.41	5	تركمانستان	4.03	6	أوزبكستان
7	ليبيا	03.2	8	سورينام	3.00	9	ألبانيا
10	بروناي	2.85	11	تركيا	2.85	12	لبنان
13	السعودية	2.24	14	تونس	2.18	15	الكويت
16	الجزائر	01.9	17	ماليزيا	1.88	18	البحرين
19	غيانا	1.71	20	إيران	1.56	21	الأردن
22	عمان	1.47	23	مصر	1.43	24	جيبوتي
25	سوريا	01.4	26	تونس	2.18	27	الإمارات
28	العراق	1.32	29	قطر	1.25	30	إندونيسيا
31	المغرب	1.00	32	الصومال	0.87	33	بنغلاديش
34	السودان	0.74	35	اليمن	0.71	36	باكستان
37	أفغانستان	0.39	38	النيجر	0.39		

(1) تم الاعتماد في رصد بيانات عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 شخص بدول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2013/2023م -لذلك قد لا تكون بعض البيانات معبرة عن الوضع الحالي- على موقع بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/>، ولقد لوحظ عدم توافر بيانات عن بعض دول المنظمة، وهي: بنين -بوركينا فاسو- الكاميرون- تشاد- جزر القمر- كوت ديفوار- الجابون- غامبيا- غينيا- غينيا بيساو- جزر المالديف- مالي- موريتانيا- موزمبيق- نيجيريا- السنغال- سيراليون- توجو- أوغندا- فلسطين.

شكل رقم (36) عدد الأطباء لكل 1000 شخص بدول منظمة التعاون الإسلامي

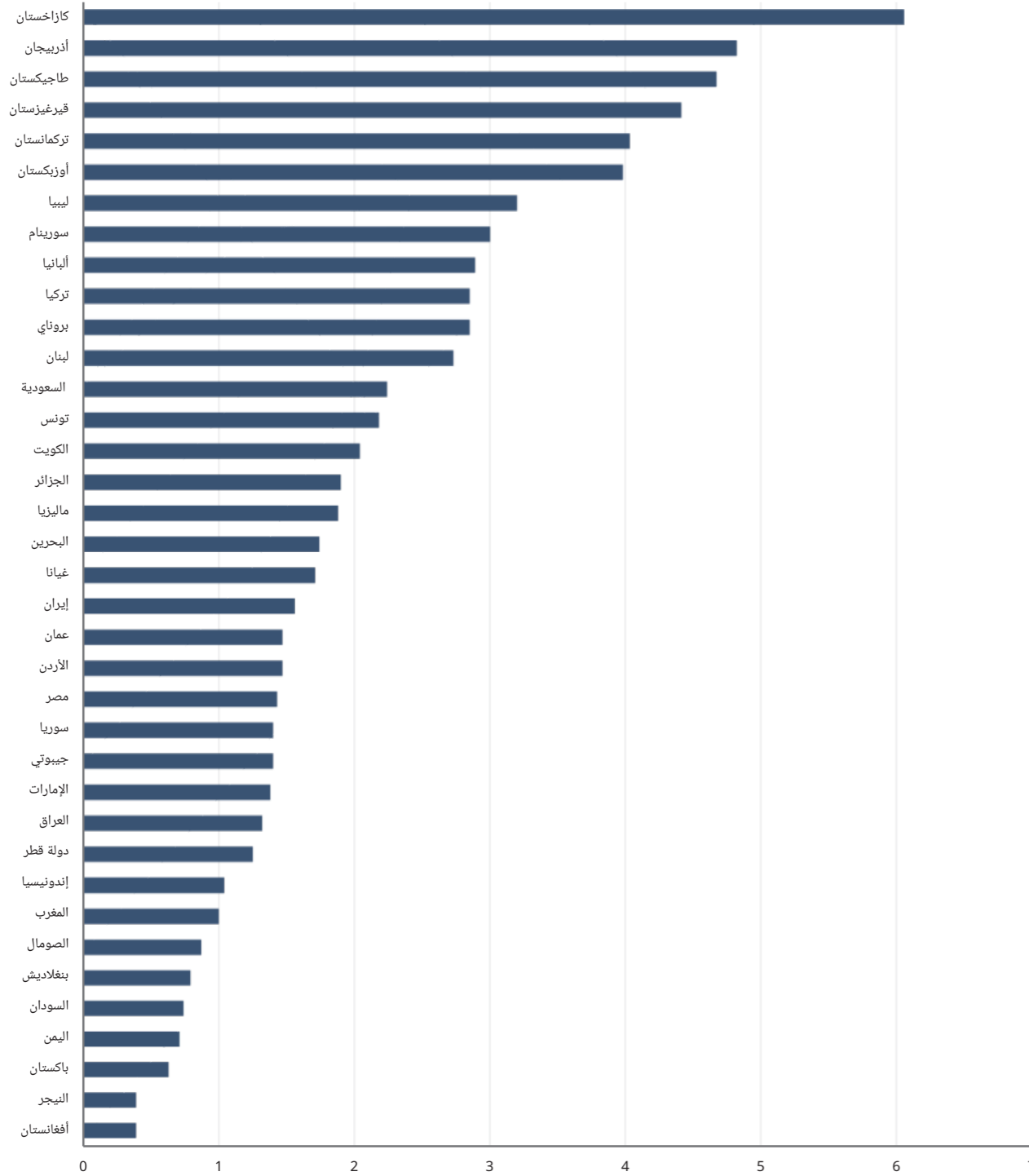


نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- تباين دول المنظمة في المؤشر ما بين 6.06 سرير بدولة كازاخستان لكل 1000 شخص، و0.93 سرير بدولة النيجر.
- انخفاض المؤشر في 29 دولة من دول المنظمة عن المتوسط العالمي البالغ 2.88 سرير لكل 1000 شخص.

- الانخفاض الشديد للمؤشر في عدد 7 دول من دول المنظمة، حيث لم يتجاوز مؤشر عدد الأسرة فيها سريراً واحداً لكل 1000 شخص، وهذه الدول هي: الصومال، وبنغلاديش، والسودان، واليمن، وباكستان، وأفغانستان، والنيجر، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (37) عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 شخص بدول منظمة التعاون الإسلامي



ومن المؤشرات على مستوى النواتج في بُعد الصحة؛ مؤشر العمر المتوقع بصحة جيدة، والذي يمكن استعراض بياناته في دول المنظمة من خلال ما يلي:



### 2-3-1-3 / مؤشر العمر المتوقع بصحة جيدة<sup>(1)</sup>:

م	الدولة	العمر المتوقع	م	الدولة	العمر المتوقع	م	الدولة	العمر المتوقع
49	توجو	53.98	50	مالي	52.53	51	الكاميرون	52.47
52	غينيا بيساو	51.60	53	كوت ديفوار	51.13	54	الصومال	50.77
55	سيراليون	48.45	56	نيجيريا	48.42	57	تشاد	47.97

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- تباين دول المنظمة في المؤشر ما بين 70.7 عام بدولة قطر، و 48 عامًا بدولة تشاد.
- ارتفاع المؤشر بعدد 22 دولة من دول المنظمة عن المتوسط العالمي البالغ 64 عامًا، منها 9 دول تنتمي لمجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدًا، و 10 دول تنتمي لمجموعة التنمية البشرية المرتفعة، و 3 دول تنتمي لمجموعة التنمية البشرية المتوسطة.
- انخفاض المؤشر بعدد 35 دولة من دول المنظمة عن المتوسط العالمي، والانخفاض الشديد للمؤشر في عدد 14 دولة من دول المنظمة والتي لم يتجاوز مؤشر العمر المتوقع بصحة جيدة بها 55 عامًا، منها 3 دول أقل من 50 عامًا.

والشكل البياني التالي يوضح ما سبق:

يُعد مؤشر العمر المتوقع بصحة جيدة أحد أهم المؤشرات التي تُعبر عن الحالة الصحية العامة للناس، ومدى جودة خدمات الرعاية الصحية التي يتلقونها، وتتداخل العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تحدد قيمة هذا المؤشر مثل: حالة الفقر، وسوء التغذية، والحصول على المياه النظيفة، وخدمات الصرف الصحي، هذا فضلاً عن خدمات الرعاية الصحية والتحصينات<sup>(2)</sup>، والجدول التالي يرصد مؤشر العمر المتوقع بصحة جيدة في دول المنظمة:

#### جدول رقم (17) مؤشر العمر المتوقع بصحة جيدة في دول منظمة التعاون الإسلامي

م	الدولة	العمر المتوقع	م	الدولة	العمر المتوقع	م	الدولة	العمر المتوقع
1	قطر	70.72	2	جزر المالديف	69.70	3	لبنان	69.52
4	ألبانيا	69.24	5	الإمارات	68.75	6	عمان	68.71
7	تركيا	68.58	8	البحرين	68.13	9	الجزائر	67.82
10	المغرب	67.67	11	تونس	67.66	12	إيران	67.65
13	ماليزيا	67.15	14	بروناي	66.88	15	الكويت	66.52
16	السعودية	66.25	17	الأردن	65.70	18	فلسطين	65.31
19	سوريا	64.81	20	أذربيجان	64.35	21	ليبيا	64.31
22	بنغلاديش	64.12	23	مصر	63.492	24	إندونيسيا	63.28
25	أوزبكستان	63.23	26	سورينام	63.19	27	قيرغيزستان	63.18
28	كازاخستان	62.81	29	طاجيكستان	62.74	30	العراق	62.26
31	غيانا	61.62	32	تركمناستان	60.12	33	السنغال	60.03
34	جيبوتي	59.39	35	باكستان	59.34	36	الجابون	58.69
37	اليمن	58.24	38	السودان	57.67	39	أفغانستان	57.35
40	موريتانيا	57.31	41	جزر القمر	56.78	42	أوغندا	56.07
43	النيجر	55.26	44	غامبيا	54.90	45	بنين	54.63
46	بوركينافاسو	54.54	47	غينيا	54.53	48	موزمبيق	54.02

(1) تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر العمر المتوقع بصحة جيدة في دول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م وهي بيانات عام 2020م، على موقع بيانات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/>

(2) تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول الصحة 2019، ص 16.



## 2-3-2 / بُعد التعليم:

يُشكّل التعليم ذو الجودة العالية أحد أهم عوامل الحد من الفقر وتسهيل عملية النمو الاقتصادي، ولقد تعددت مؤشرات قياس جودة بُعد التعليم، والتي منها ما يلي:

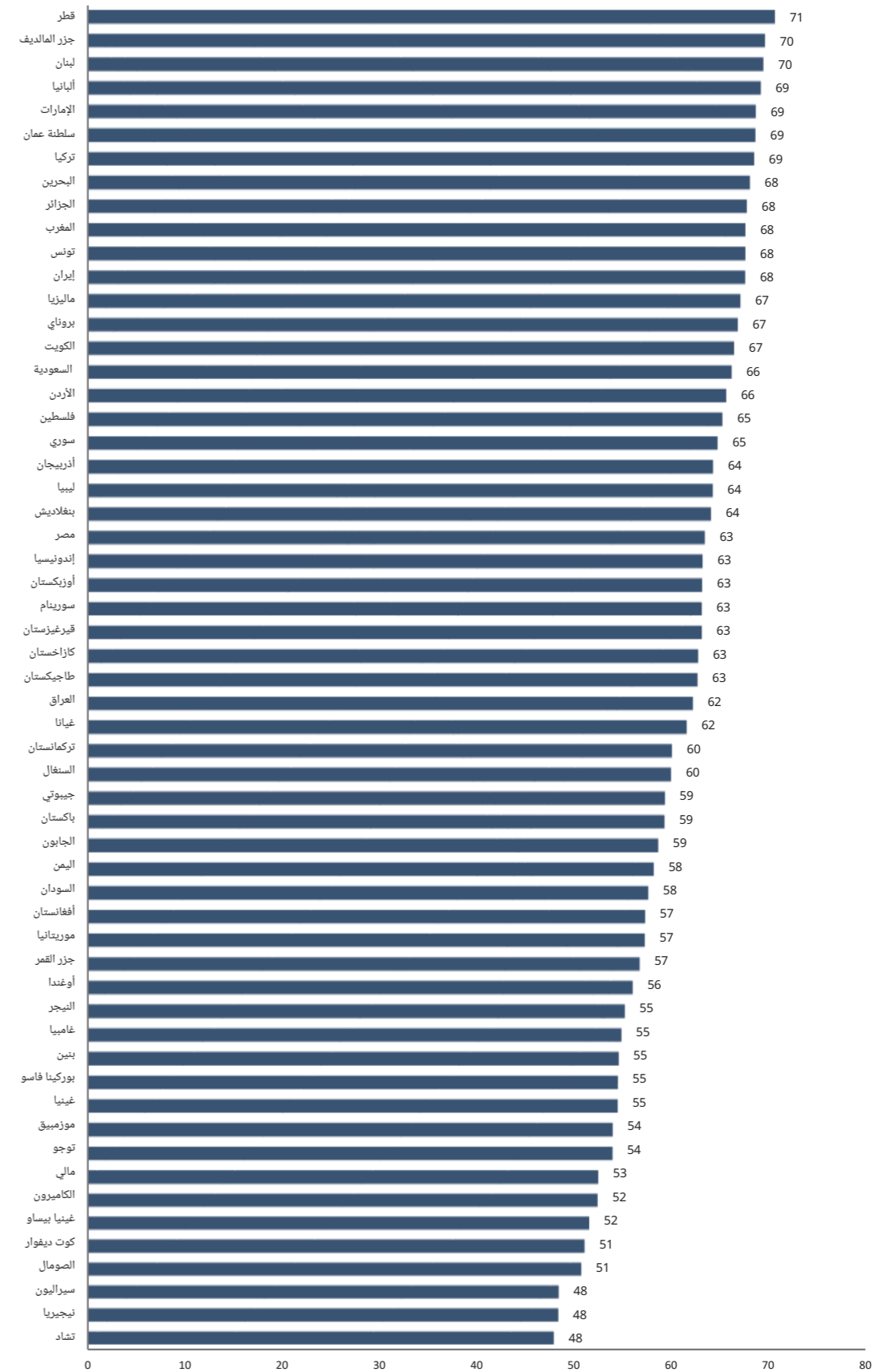
### 2-3-2-1 / مؤشر عدد التلاميذ لكل مُعلّم في المرحلة الابتدائية (1):

يوضح الجدول التالي عدد التلاميذ لكل معلم في المرحلة الابتدائية في دول منظمة التعاون الإسلامي:

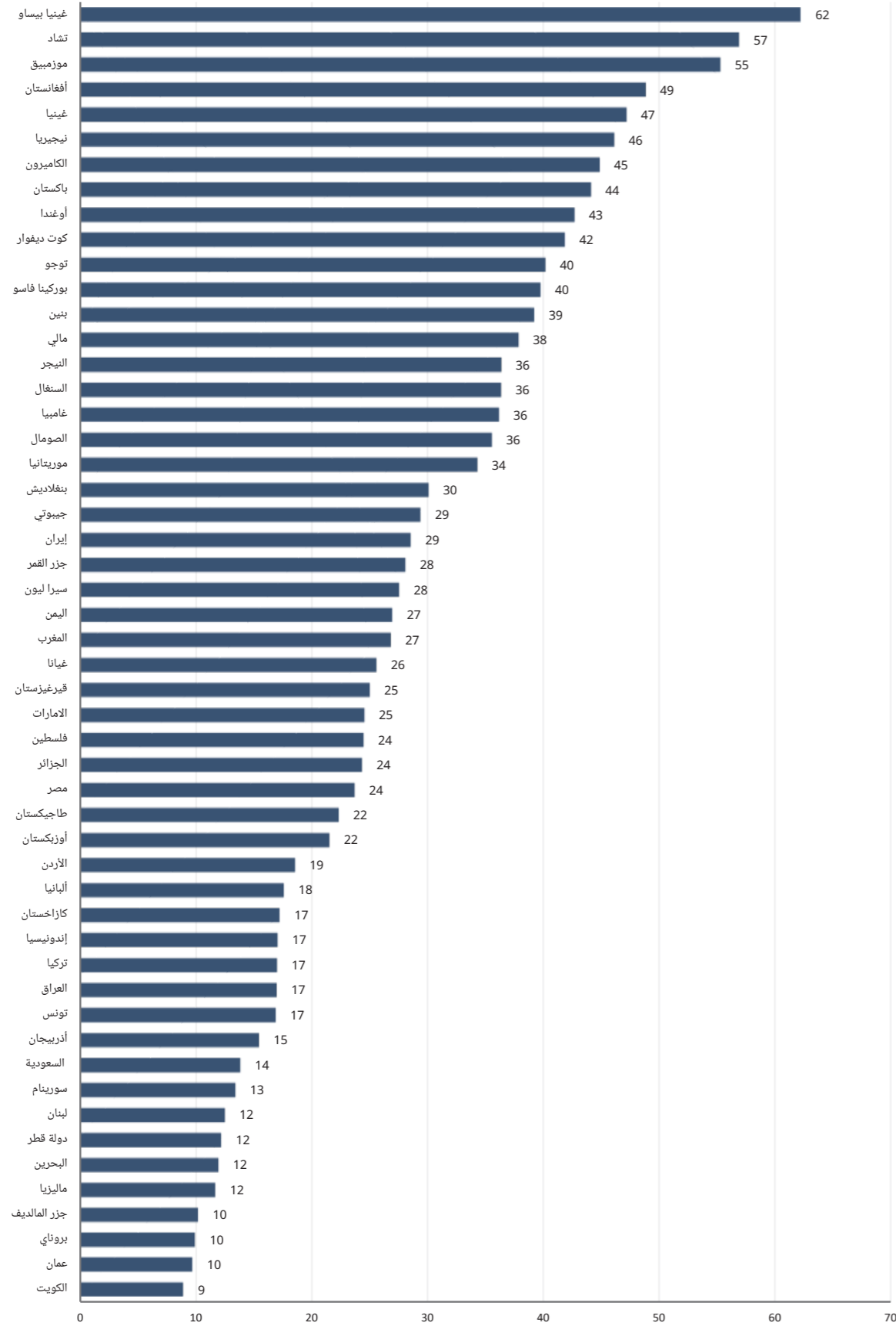
جدول رقم (18) مؤشر عدد التلاميذ لكل معلم في المرحلة الابتدائية في دول منظمة التعاون الإسلامي							
م	الدولة	عدد التلاميذ	م	الدولة	عدد التلاميذ	م	الدولة
1	الكويت	8.88	2	عمان	9.67	3	بروناي
4	جزر المالديف	10.16	5	ماليزيا	11.66	6	البحرين
7	دولة قطر	12.17	8	لبنان	12.48	9	سورينام
10	السعودية	13.81	11	أذربيجان	15.43	12	تونس
13	العراق	16.96	14	تركيا	16.98	15	إندونيسيا
16	كازاخستان	17.21	17	ألبانيا	17.57	18	الأردن
19	أوزبكستان	21.51	20	طاجيكستان	22.30	21	مصر
22	الجزائر	24.32	23	فلسطين	24.45	24	الإمارات
25	قيرغيزستان	24.99	26	غيانا	25.56	27	المغرب
28	اليمن	26.93	29	سيراليون	27.52	30	جزر القمر
31	إيران	28.52	32	جيبوتي	29.37	33	بنغلاديش
34	موريتانيا	34.28	35	الصومال	35.52	36	غامبيا
37	السنغال	36.32	38	النيجر	36.34	39	مالي

(1) تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر عدد التلاميذ لكل معلم في المرحلة الابتدائية في دول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2018/2023م على موقع بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/>، وقد لوحظ عدم توافر بيانات عن بعض دول المنظمة، وهي: الجابون - السودان - تركمانستان - سوريا - ليبيا.

## شكل رقم (38) عدد سنوات العمر المتوقع بصحة جيدة بدول منظمة التعاون الإسلامي



شكل رقم (39) مؤشر عدد التلاميذ لكل معلم في المرحلة الابتدائية في دول منظمة التعاون الإسلامي



م	الدولة	عدد التلاميذ	م	الدولة	عدد التلاميذ	م	الدولة	عدد التلاميذ
40	بنين	39.20	41	بوركينافاسو	39.72	42	توجو	40.15
43	كوت ديفوار	41.82	44	أوغندا	42.66	45	باكستان	44.08
46	الكاميرون	44.83	47	نيجيريا	46.09	48	غينيا	47.15
49	أفغانستان	48.79	50	موزمبيق	55.27	51	تشاد	56.89
52	غينيا بيساو	62.23						

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- تباين دول المنظمة في المؤشر ما بين 8.88 تلميذ لكل مدرس بدولة الكويت، وعدد 62.23 تلميذ لكل مدرس بدولة غينيا بيساو.
- انخفاض المؤشر بعدد 31 دولة من دول المنظمة عن المتوسط العالمي، والانخفاض الشديد للمؤشر في عدد 11 دولة من دول المنظمة والتي يرتفع فيها عدد التلاميذ عن 40 تلميذًا لكل مدرس، منها 3 دول يرتفع عدد التلاميذ لأكثر من 55 تلميذًا للمدرس الواحد.

والشكل البياني التالي يوضح ذلك:



## 2-3-2 / مؤشر حصول معلمي المرحلة الابتدائية على تدريب<sup>(1)</sup>:

يوضح الجدول التالي مؤشر حصول معلمي المرحلة الابتدائية على تدريب في دول منظمة التعاون الإسلامي:

م	الدولة	النسبة %	م	الدولة	النسبة %	م	الدولة	النسبة %
43	السعودية	100	44	طاجيكستان	100	45	الإمارات	100
46	أوزبكستان	100						

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- تباين دول المنظمة في المؤشر ما بين حصول جميع معلمي المرحلة الابتدائية على التدريب بعدد 16 دولة، وحصول نسبة 34.89% فقط من معلمي المرحلة الابتدائية بدولة لبنان على التدريب.

- انخفاض المؤشر بعدد 17 دولة من دول المنظمة عن المتوسط العالمي البالغ 86% من عدد المعلمين.

والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (19) مؤشر المعلمين المدربين في التعليم الابتدائي (% من إجمالي المعلمين) في دول منظمة التعاون الإسلامي								
م	الدولة	النسبة %	م	الدولة	النسبة %	م	الدولة	النسبة %
1	لبنان	34.89	2	جزر القمر	50.75	3	الجابون	52.05
4	ألبانيا	61.77	5	نيجيريا	62.18	6	تشاد	64.73
7	غيانا	68.32	8	غينيا	69.20	9	السنغال	71.76
10	سيراليون	73.14	11	بنغلاديش	74.34	12	بنين	75.08
13	باكستان	76.87	14	توجو	78.54	15	أوغندا	79.59
16	الكاميرون	81.90	17	بروناي	85.18	18	مصر	86.90
19	غامبيا	87.60	20	ماليزيا	88.14	21	بوركينافاسو	88.40
22	جزر المالديف	88.83	23	الجزائر	95.55	24	النيجر	96.00
25	قيرغيزستان	96.57	26	موريتانيا	96.86	27	موزمبيق	99.21
28	تركمانستان	99.58	29	سورينام	99.76	30	أذربيجان	99.77
31	البحرين	100	32	جيبوتي	100	33	إيران	100
34	الأردن	100	35	المغرب	100	36	دولة قطر	100
37	تونس	100	38	فلسطين	100	39	كوت ديفوار	100
40	كازاخستان	100	41	الكويت	100	42	سلطنة عمان	100

(1) تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر المعلمين المدربين في التعليم الابتدائي (% من إجمالي المعلمين) في دول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2017/2023م على موقع بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/>، ولقد تلاحظ عدم توافر بيانات عن بعض دول المنظمة، وهي: غينيا بيساو - ليبيا - مالي - السودان سوريا - إندونيسيا - العراق - الصومال - تركيا - اليمن - أفغانستان.



شكل رقم (41) أبعاد مؤشر الفقر البشري HPI



ويُعد مقياس فقر القدرة مقياساً مكماً للمؤشرات القائمة على أساس الدخل أو الاستهلاك وليس بديلاً عنها<sup>(1)</sup>، ولكن بالنظر إلى المؤشرات الفرعية للمقياس يُلاحظ عدم شموليتها لوصف وتحديد الفئات التي لا تتمتع بالاحتياجات الأساسية.

#### 4 / مؤشّر الفقر البشري Human Poverty Index (HPI)

عرض مؤشر الفقر البشري HPI لأول مرة بتقرير التنمية البشرية عام 1997، وهو مؤشر يقيس درجة الحرمان في التنمية البشرية الأساسية بنفس أبعاد مؤشر التنمية البشرية: حياة طويلة وصحية – المعرفة – مستوى لائق للمعيشة<sup>(2)</sup>.

(1) سوزان حسن أبو العنين، مرجع سبق ذكره، ص119.

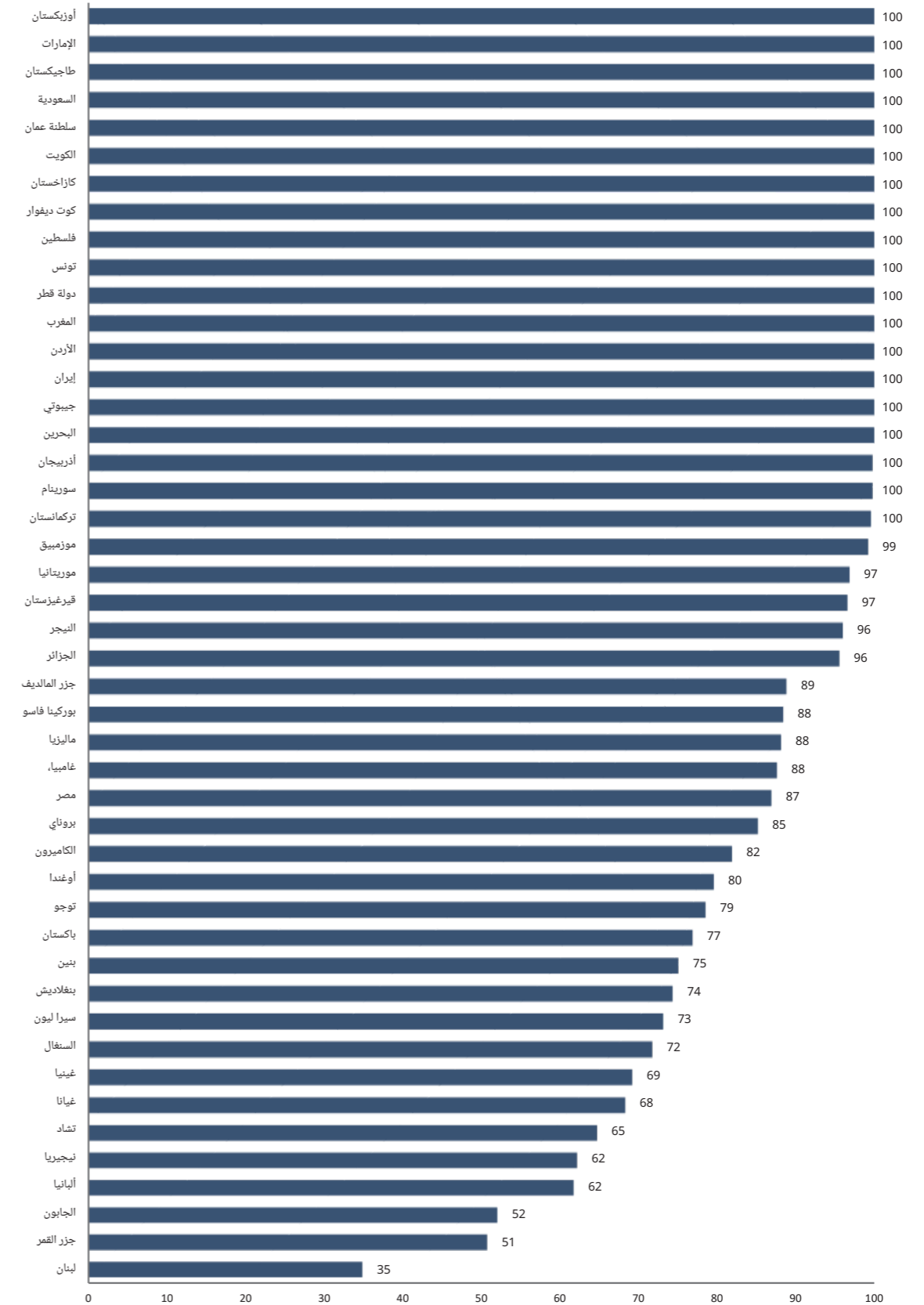
(2) Human Development Report 1997، P. 17.

#### 3 / مؤشّر فقر القدرة:

عرض مؤشر فقر القدرة لأول مرة بتقرير التنمية البشرية عام 1996م، وهو مؤشر قائم على نظريات الاقتصادي الهندي «أمارتيا سن» المتعلقة بقياس نوعية الحياة على أساس الوظائف والقدرات، حيث يرى أنه كلما زادت القدرات زادت حرية البشر في تقرير مصائرهم، ويتكون هذا المقياس من متوسط مرجح لثلاثة مؤشرات، وهي:

- نسبة الأطفال تحت سن الخامسة والذين يقل وزنهم عن الوزن المحدد بالنسبة لأعمارهم من قبل منظمة الصحة العالمية.
- نسبة حالات الولادة التي تتم على يد طبيب.
- نسبة الأمية بين الإناث فوق سن الخامسة عشرة.

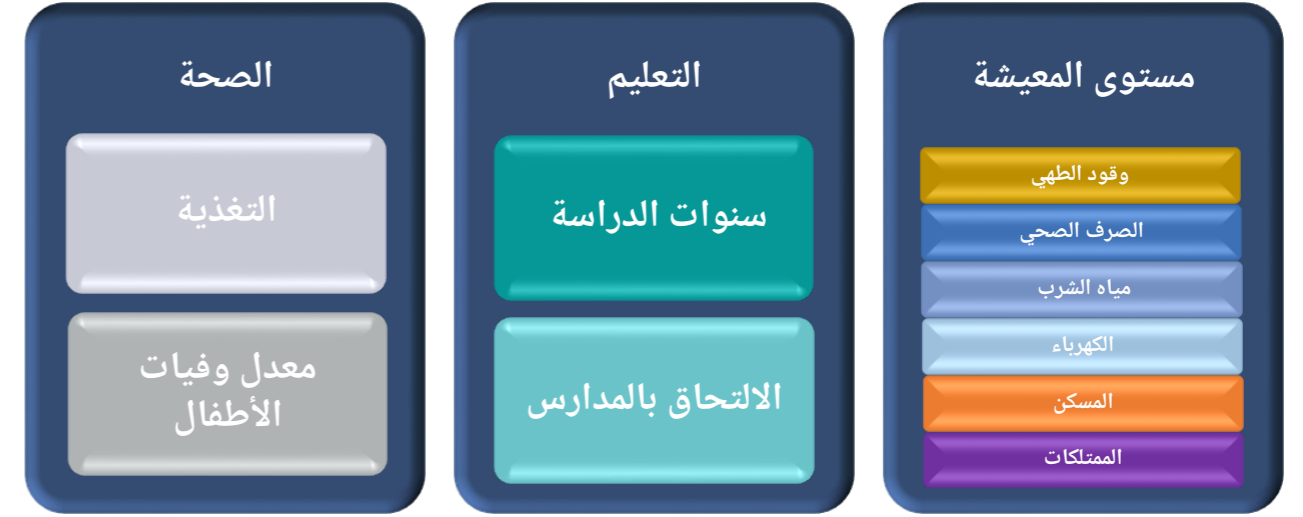
شكل رقم (40) مؤشر المعلمين المدربين في التعليم الابتدائي (% من إجمالي المعلمين) في دول منظمة التعاون الإسلامي



ويقيس الفقر الحاد متعدد الأبعاد، عن طريق قياس درجة الحرمان لكل شخص عبر عشرة مؤشرات في ثلاثة أبعاد متساوية الأهمية، وهي الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة.

يتراوح مؤشر MPI من 0 إلى 100 وتشير القيم الأعلى إلى ارتفاع معدل الفقر متعدد الأبعاد، ويُحتسب الناس أنهم فقراء متعددو الأبعاد إذا كانوا محرومين في ثلاثة أو أكثر من 10 مؤشرات، حيث يُرجح كل مؤشر بالتساوي ضمن أبعاده، ومن ثم تعتبر مؤشرات الصحة والتعليم مرجحة بنسبة 1/6 لكل منها، ومؤشرات مستوى المعيشة مرجحة بنسبة 1/18 لكل منها، فالأسر التي تحصل على درجة حرمان تبلغ 33.3% هي أسر تعاني فقراً متعدد الأبعاد، أما الأسر التي تحصل على 50% أو أكثر تعتبر في حالة فقر شديد متعدد الأبعاد، والأسر التي تحصل على درجة حرمان ما بين 20%، و33.3% تعتبر أسراً معرضة للفقر متعدد الأبعاد.

شكل رقم (42) أبعاد مؤشر الفقر متعدد الأبعاد MPI



جدول رقم (20) أبعاد مؤشر الفقر متعدد الأبعاد MPI وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة				
أبعاد الفقر	المؤشر	موقع المؤشر من أهداف التنمية المستدامة	يُعد الشخص محروماً إذا...	الوزن
الصحة	التغذية	الهدف 2	كان عمره أقل من 70 عامًا يعاني من نقص التغذية.	6/1
	معدل وفيات الأطفال	الهدف 3	كان طفلاً وتوفى في فترة الخمس سنوات السابقة للمسح.	6/1
التعليم	سنوات الدراسة	الهدف 4	بلغ عمره 10 سنوات أو أكثر، ولم يكمل 6 سنوات من الدراسة.	6/1
	الالتحاق بالمدارس	الهدف 4	كان طفلاً في سن المدرسة ولم يذهب إلى المدرسة حتى الصف الثامن.	6/1
مستوى المعيشة	وقود الطهي	الهدف 7	كانت الأسرة تستعمل الروث، أو الخشب، أو الفحم في الطهي.	18/1

### 5/ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد Global Multidimensional Poverty Index (MPI)<sup>(2)</sup>

أطلق هذا المؤشر عام 2010 من قبل مؤسسة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية في جامعة أكسفورد، (OPHI) ومكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (UNDP) ويكفل مؤشر MPI المقاييس النقدية للفقر،

(2) تم الاعتماد في رصد بيانات مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بدول المنظمة على ما يلي:  
- تقارير مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد (MPI) الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) خلال الفترة 2018/2023 م.  
- آخر بيانات متاحة في 1/2024 م على موقع بيانات البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org/>

ولقد وضع فريق عمل تقرير التنمية البشرية عام 1998 دليلين للفقر البشري:

- دليل للدول النامية يطلق عليه (دليل الفقر البشري -1) يتضمن أبعاد الحرمان الثلاثة (حياة طويلة وصحية - المعرفة - مستوى لائق للمعيشة).

- دليل للدول الصناعية يطلق عليه (دليل الفقر البشري -2) يركز على أربعة أبعاد للحرمان، ثلاثة منها تستخدم في دليل الفقر البشري -1 ويتمثل البعد الرابع في عدم المشاركة أو الاستبعاد، والذي يقاس بمعدل البطالة طويلة الأجل<sup>(1)</sup>.

وفي عام 2010م استبدل مؤشر الفقر متعدد الأبعاد MPI بمؤشر الفقر البشري HPI.

(1) سوزان حسن أبو العنين، مرجع سبق ذكره، ص121.

1-5/ تخطي 22 من دول المنظمة للمتوسط العالمي لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد والبالغ درجته 0.088، والجدول التالي يوضح مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بدول المنظمة:

جدول رقم (21) درجة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بدول منظمة التعاون الإسلامي (عام 2023م)								
م	الدولة	الدرجة	م	الدولة	الدرجة	م	الدولة	الدرجة
1	قيرغيزستان	0.001	2	تركمانستان	0.001	3	الأردن	0.002
4	فلسطين	0.002	5	كازخستان	0.002	6	ألبانيا	0.003
7	جزر المالديف	0.003	8	تونس	0.003	9	الجزائر	0.005
10	أوزباكستان	0.006	11	غيانا	0.007	12	ليبيا	0.007
13	سورينام	0.011	14	أندونيسيا	0.014	15	مصر	0.02
16	المغرب	0.027	17	طاجكستان	0.029	18	العراق	0.033
19	الغابون	0.07	20	بنغلاديش	0.104	21	نيجيريا	0.175
22	توجو	0.18	23	جزر القمر	0.181	24	غامبيا	0.198
25	باكستان	0.198	26	الكاميرون	0.232	27	كوت ديفوار	0.236
28	اليمن	0.245	29	السنغال	0.263	30	أفغانستان	0.272
31	السودان	0.279	32	أوغندا	0.281	33	سيراليون	0.293
34	موريتانيا	0.327	35	غينيا بيساو	0.341	36	بنين	0.368
37	موزمبيق	0.372	38	غينيا	0.373	39	مالي	0.376
40	تشاد	0.517	41	النيجر	0.601			

نلاحظ من الجدول السابق تباين مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بين دول المنظمة، ما بين درجة 0.601 بدولة النيجر، وأقل من 0.01 في عشر دول من دول المنظمة، والشكل التالي يوضح ذلك:

أبعاد الفقر	المؤشر	موقع المؤشر من أهداف التنمية المستدامة	يعد الشخص محروماً إذا...	الوزن
مستوى المعيشة	الصرف الصحي	الهدف 11	لم يتوافر للأسرة مرفق صحي، أو كانت تتقاسمه مع أسر أخرى.	18 / 1
	مياه الشرب	الهدف 6	كانت الأسرة لا تستطيع الحصول على المياه الصالحة للشرب، أو أن المياه الصالحة للشرب على بُعد 30 دقيقة على الأقل سيرًا على الأقدام من المنزل، ذهابًا وإيابًا.	18 / 1
	الكهرباء	الهدف 7	كان مسكنه غير مزود بالكهرباء.	18 / 1
	المسكن	الهدف 11	كان مسكنه غير لائق: (أرضيته من مواد طبيعية، أو أن السقف والجدران من مواد بدائية).	18 / 1
	الممتلكات	الهدف 1	كانت أسرته لا تمتلك أكثر من واحد من هذه الأصول: (راديو أو تليفزيون أو هاتف أو كمبيوتر أو عربة حيوانات أو دراجة أو دراجة نارية، ولا تمتلك سيارة أو شاحنة).	18 / 1

ويتميز مؤشر MPI بأنه يُعد من المؤشرات الحساسة للتغيرات في كل من عناصره، كما يتميز بقدرته على التعبير عن أوجه الحرمان بصورة مباشرة، مع تجنبه لمشاكل تعديلات سعر الصرف والتضخم والتي تؤثر في جودة نتائج مؤشرات قياس الفقر النقدية<sup>(1)</sup>.

ولقد تضمن تقرير مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد (MPI) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) الصادر لعام 2023م عدد 110 دول منها 41 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي<sup>(2)</sup>، بنسبة 37٪ من الدول التي اشتمل عليها التقرير، وبنسبة 72٪ من عدد الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وبتحليل بيانات التقرير السابق تبين ما يلي:

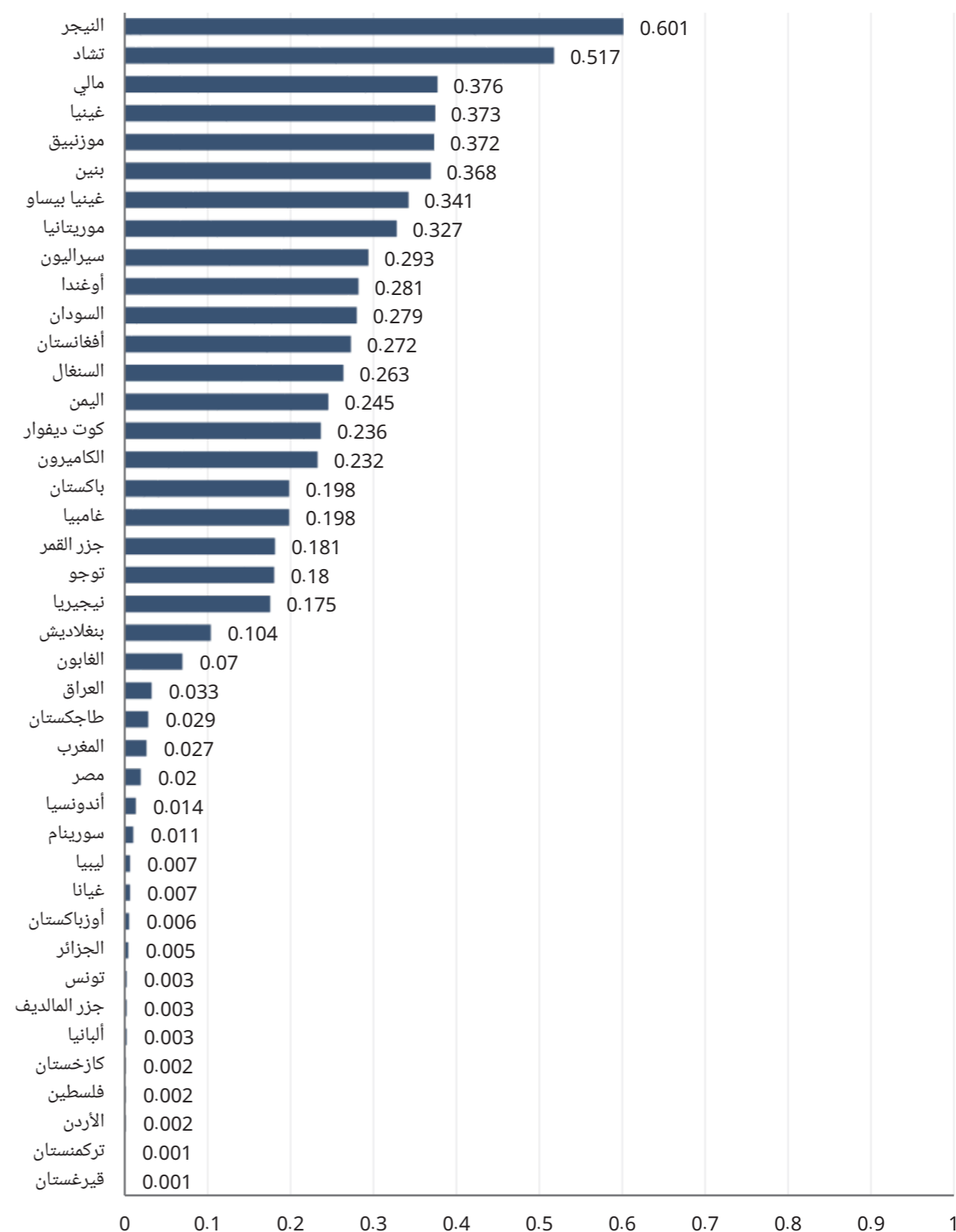
(1) التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد 2017م، ص 4/12.

(2) دول المنظمة التي لم يتضمنها التقرير 16 دولة، وهي: أذربيجان، الإمارات، بروناي، البحرين، إيران، تركيا، السعودية، جيبوتي، سلطنة عمان، الصومال، قطر، الكويت، لبنان، ماليزيا، سوريا، بوركينا فاسو.

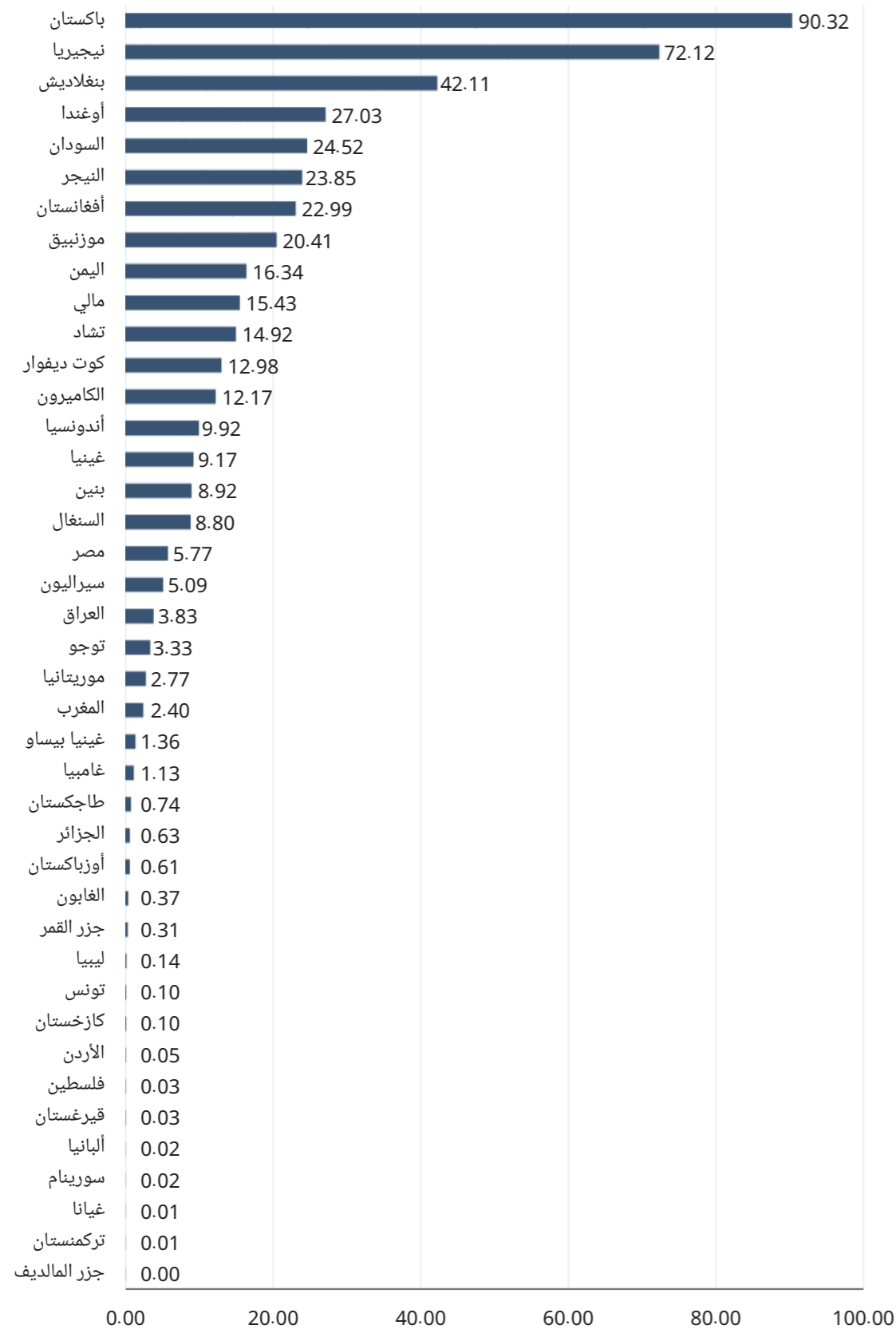
2-5/ معاناة 471 مليون نسمة داخل دول المنظمة الفقر متعدد الأبعاد، بنسبة 27.8٪ من سكان دول المنظمة الواردة بالتقرير والبالغ عددهم 1.657 مليار نسمة، والجدول التالي يوضح عدد ونسبة السكان الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد بدول المنظمة:

جدول رقم (22) عدد ونسبة السكان الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد بدول المنظمة (عام 2023م)							
م	الدولة	النسبة %	العدد (مليون نسمة)	م	الدولة	النسبة %	العدد (مليون نسمة)
1	باكستان	38.3	90.32	2	نيجيريا	33	72.12
3	بنغلاديش	24.6	42.11	4	أوغندا	57.2	27.03
5	السودان	52.3	24.52	6	النيجر	91	23.85
7	أفغانستان	55.9	22.99	8	موزمبيق	61.9	20.41
9	اليمن	48.5	16.34	10	مالي	68.3	15.43
11	تشاد	84.2	14.92	12	كوت ديفوار	46.1	12.98
13	الكاميرون	43.6	12.17	14	أندونيسيا	3.6	9.92
15	غينيا	66.2	9.17	16	بنين	66.8	8.92
17	السنغال	50.8	8.80	18	مصر	5.2	5.77
19	سيراليون	59.2	5.09	20	العراق	8.6	3.83
21	باكستان	38.3	90.32	22	توجو	37.6	3.33
23	موريتانيا	58.4	2.77	24	المغرب	6.4	2.40
25	غينيا بيساو	64.4	1.36	26	غامبيا	41.7	1.13
27	طاجكستان	7.4	0.74	28	الجزائر	1.4	0.63
29	أوزباكستان	1.7	0.61	30	الغابون	15.6	0.37
31	جزر القمر	37.3	0.31	32	ليبيا	2	0.14
33	تونس	0.8	0.10	34	كازخستان	0.5	0.10
35	الأردن	0.4	0.05	36	فلسطين	0.6	0.03

شكل رقم (43) درجة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بدول منظمة التعاون الإسلامي (عام 2023م)



شكل رقم (44) عدد السكان في فقر متعدد الأبعاد في دول منظمة التعاون الإسلامي  
(مليون نسمة) (عام 2023م)



م	الدولة	النسبة %	العدد (مليون نسمة)	م	الدولة	النسبة %	العدد (مليون نسمة)
37	قيرغيزستان	0.4	0.03	38	ألبانيا	0.7	0.02
39	سورينام	2.9	0.02	40	غيانا	1.8	0.01
41	تركمنستان	0.2	0.01				

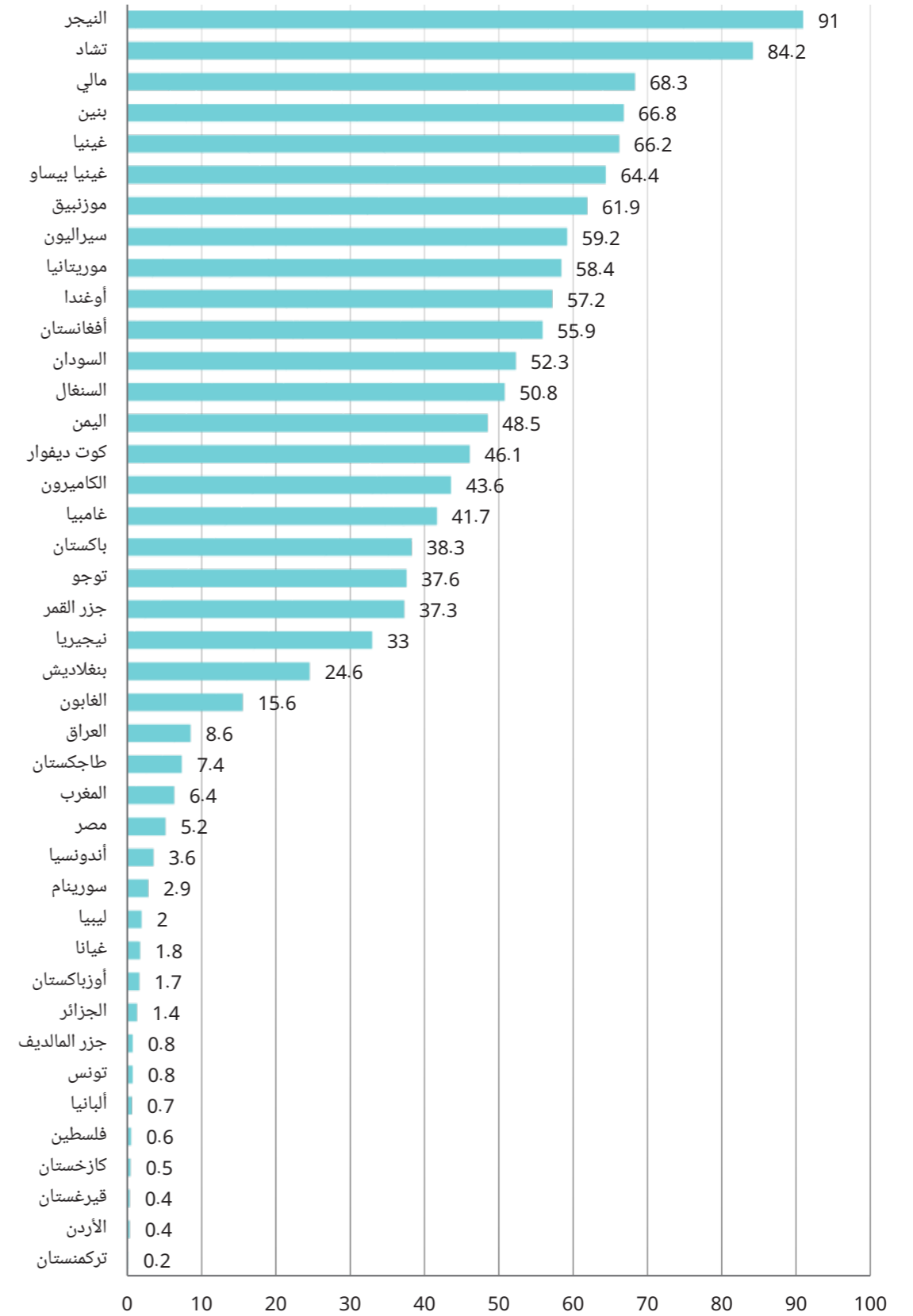
نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

1-2-5/ تغطي نسبة السكان الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد داخل 22 دولة من دول المنظمة للمتوسط العالمي لنسبة الفقر متعدد الأبعاد البالغ 18.2%.

2-2-5/ وجود تفاوت شديد بين دول المنظمة في نسبة السكان الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد، حيث يعيش أكثر من 50% من السكان في فقر متعدد الأبعاد في 13 دولة أعلاها دولة النيجر بنسبة 91% من السكان، بينما يعيش أقل من 10% من السكان في فقر متعدد الأبعاد في 18 دولة من دول المنظمة أقلها دولة تركمنستان بنسبة 0.2% من السكان، والشكلان التاليان يوضحان ما سبق:



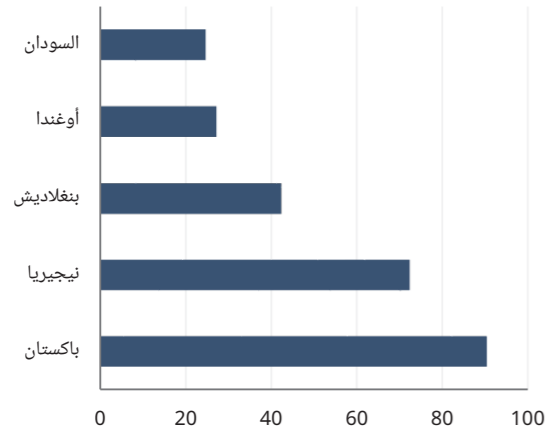
شكل رقم (45) نسبة السكان في فقر متعدد الأبعاد في دول منظمة التعاون الإسلامي (%)  
(عام 2023م)



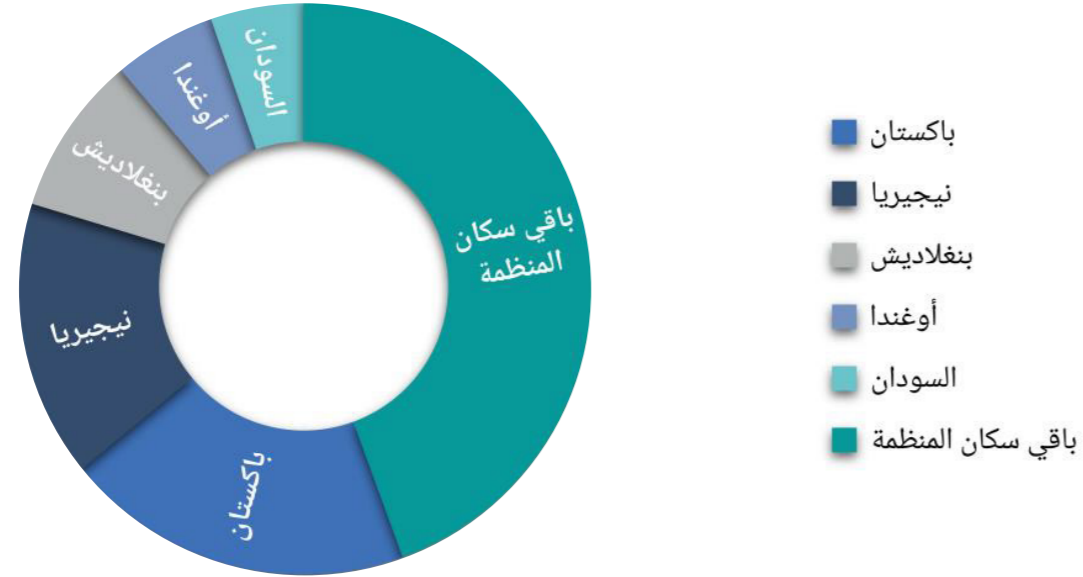
5-2-3/ معاناة 256 مليون نسمة الفقر متعدد الأبعاد داخل خمس دول فقط من دول المنظمة، وذلك بنسبة 56% من سكان المنظمة الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد، وهذه الدول هي: باكستان، ونيجيريا، وبنغلاديش، وأوغندا، والسودان.

حيث يعاني 90.3 مليون نسمة الفقر متعدد الأبعاد في باكستان وذلك بنسبة 19.6% من عدد سكان المنظمة الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد، ومعاناة 72.1 مليون نسمة الفقر متعدد الأبعاد في نيجيريا، بنسبة 15.6% من عدد سكان المنظمة الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد، والشكل التالي يوضح ما سبق:

شكل رقم (46) أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد (مليون نسمة)



شكل رقم (47) نسبة عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد (%) من عدد سكان المنظمة الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد (عام 2023م)



م	الدولة	النسبة %	العدد (مليون نسمة)	م	الدولة	النسبة %	العدد (مليون نسمة)
33	سورينام	0.4	0	34	غيانا	0.2	0
35	الأردن	0	0	36	قيرغيزستان	0	0
37	جزر المالديف	0	0	38	فلسطين	0	0
39	تركمانستان	0	0	40	أوزباكستان	0	0
41	كازخستان	0	0				

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

دولة أعلاها دولة النيجر بنسبة 76.3% من السكان، بينما يعيش أقل من 0.5% من السكان في فقر شديد متعدد الأبعاد في 13 دولة من دول المنظمة، منهم سبع دول لا يعاني أي من سكانها الفقر الشديد متعدد الأبعاد، والشكلان التاليان يوضحان ما سبق:

**1-3-5** تخطي نسبة السكان الذين يعانون الفقر الشديد متعدد الأبعاد داخل 21 دولة من دول المنظمة للمتوسط العالمي لنسبة الفقر الشديد متعدد الأبعاد البالغ 7.9%.

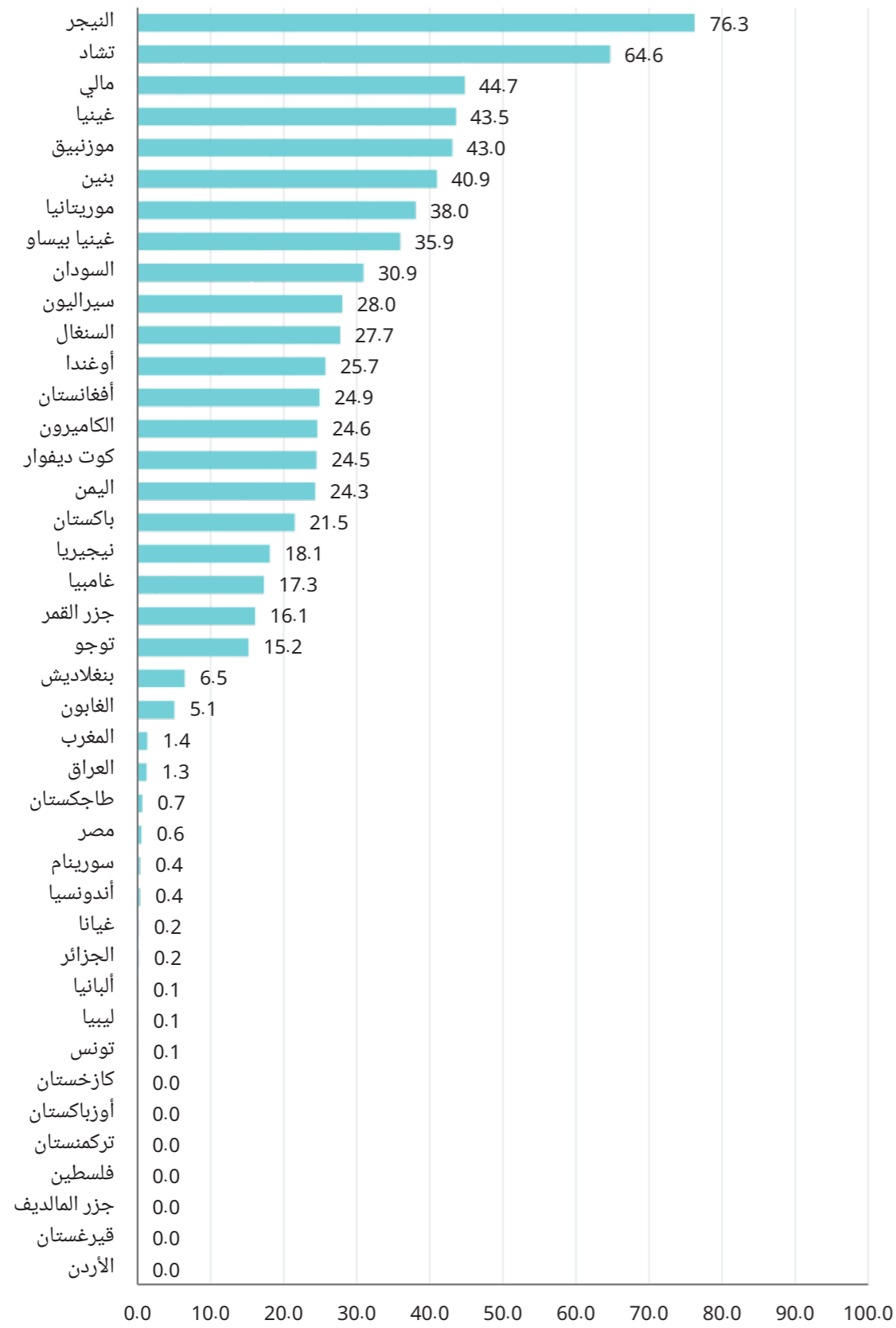
**2-3-5** وجود تفاوت شديد بين دول المنظمة في نسبة السكان الذين يعانون الفقر الشديد متعدد الأبعاد، حيث يعيش أكثر من 25% من السكان في فقر شديد متعدد الأبعاد في 12

**3-5** معاناة 242.3 مليون نسمة داخل دول المنظمة الفقر الشديد متعدد الأبعاد، بنسبة 15% من سكان دول المنظمة الواردة بالتقرير والبالغ عددهم 1.657 مليار نسمة، والجدول التالي يوضح عدد ونسبة السكان الذين يعانون الفقر الشديد متعدد الأبعاد بدول المنظمة:

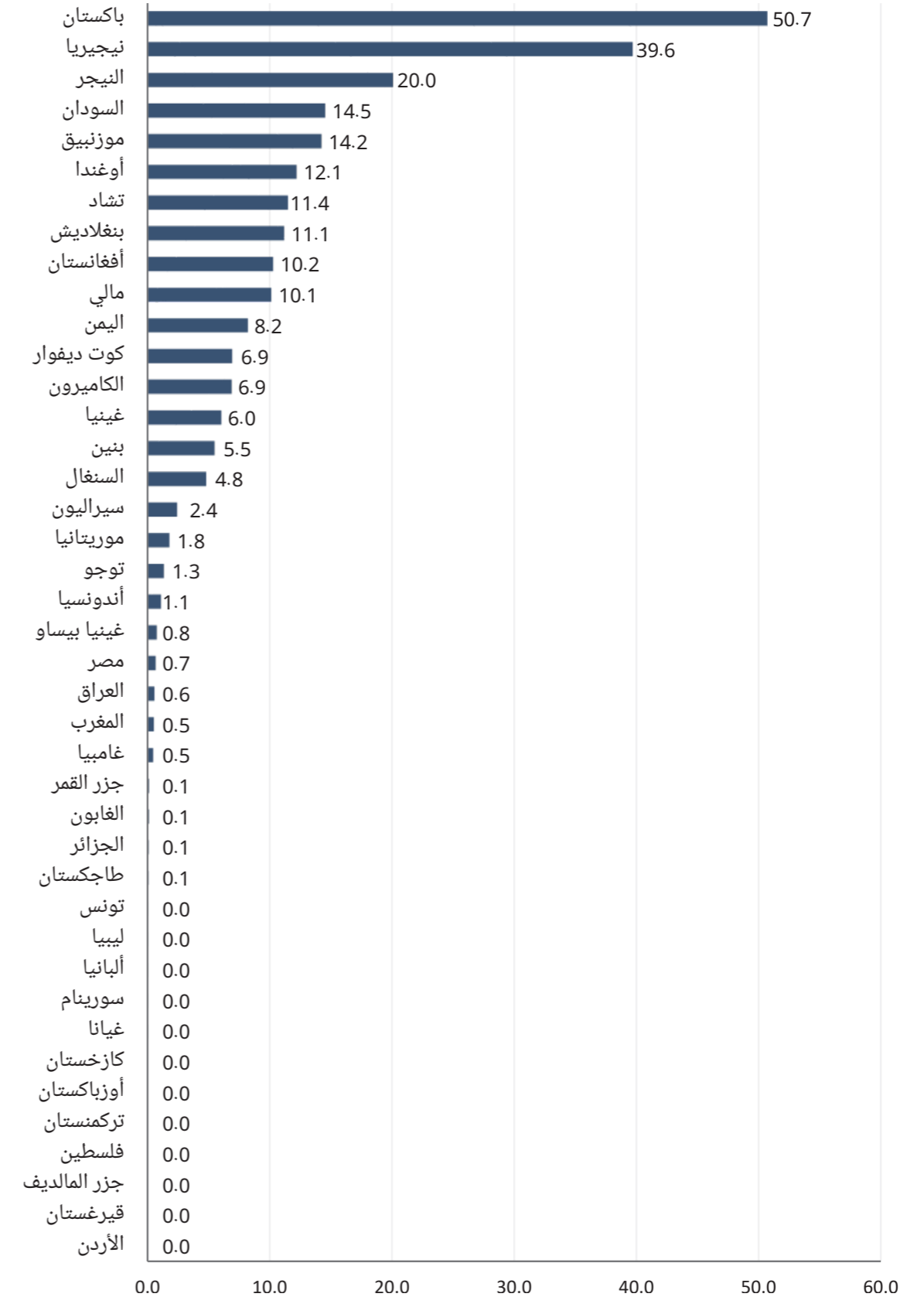
جدول رقم (23) عدد ونسبة السكان الذين يعانون من الفقر الشديد متعدد الأبعاد بدول المنظمة (عام 2023م)							
م	الدولة	النسبة %	العدد (مليون نسمة)	م	الدولة	النسبة %	العدد (مليون نسمة)
1	باكستان	21.5	50.70	2	نيجيريا	18.1	39.56
3	النيجر	76.3	20.00	4	السودان	30.9	14.48
5	موزمبيق	43	14.18	6	أوغندا	25.7	12.14
7	تشاد	64.6	11.45	8	بنغلاديش	6.5	11.13
9	أفغانستان	24.9	10.24	10	مالي	44.7	10.10
11	اليمن	24.3	8.19	12	كوت ديفوار	24.5	6.90
13	الكاميرون	24.6	6.87	14	غينيا	43.5	6.03
15	بنين	40.9	5.46	16	السنغال	27.7	4.80
17	سيراليون	28	2.41	18	موريتانيا	38	1.80
19	توجو	15.2	1.35	20	أندونيسيا	0.4	1.10
21	غينيا بيساو	35.9	0.76	22	مصر	0.6	0.67
23	العراق	1.3	0.58	24	المغرب	1.4	0.52
25	غامبيا	17.3	0.47	26	جزر القمر	16.1	0.13
27	الغابون	5.1	0.12	28	الجزائر	0.2	0.09
29	طاجكستان	0.7	0.07	30	تونس	0.1	0.01
31	ليبيا	0.1	0	32	ألبانيا	0.1	0



شكل رقم (49) نسبة السكان في فقر شديد متعدد الأبعاد في دول منظمة التعاون الإسلامي (%)  
(عام 2023م)



شكل رقم (48) عدد السكان في فقر شديد متعدد الأبعاد في دول منظمة التعاون الإسلامي (مليون نسمة)  
(عام 2023م)

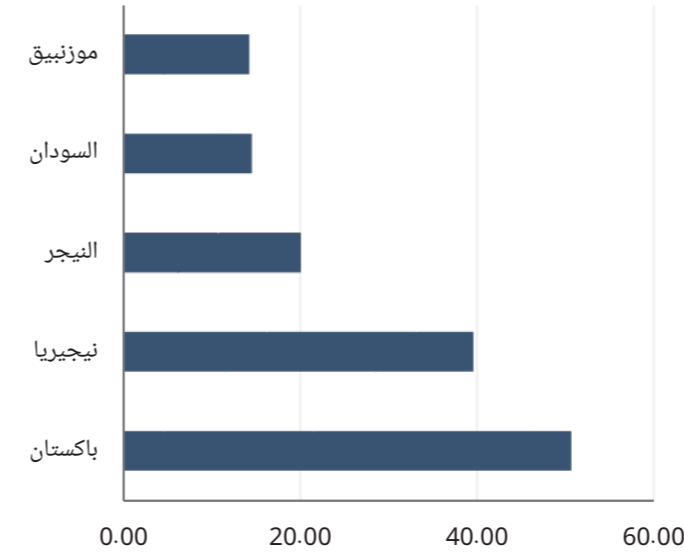


4-5/ وجود 199 مليون نسمة داخل دول المنظمة معرضين للفقر متعدد الأبعاد، بنسبة 12٪ من سكان دول المنظمة الواردة بالتقرير والبالغ عددهم 1.657 مليار نسمة، والجدول التالي يوضح عدد ونسبة السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد بدول المنظمة

جدول رقم (24) عدد ونسبة السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد بدول المنظمة (عام 2023م)							
م	الدولة	النسبة ٪	العدد (مليون نسمة)	م	الدولة	النسبة ٪	العدد (مليون نسمة)
1	نيجيريا	16.6	36.28	2	بنغلاديش	18.2	31.16
3	باكستان	12.9	30.42	4	إندونيسيا	4.7	12.95
5	أوغندا	23.6	11.15	6	السودان	17.7	8.30
7	اليمن	22.3	7.51	8	أفغانستان	18.1	7.44
9	مصر	6.1	6.77	10	كوت ديفوار	17.6	4.96
11	الكاميرون	17.6	4.91	12	موزمبيق	13.9	4.58
13	المغرب	10.9	4.08	14	مالي	15.3	3.46
15	السنگال	18.2	3.15	16	العراق	5.2	2.31
17	غينيا	16.4	2.27	18	توجو	23.8	2.11
19	طاجكستان	20.1	2.00	20	بنين	14.7	1.96
21	نيجيريا	16.6	36.28	22	تشاد	10.7	1.90
23	سيراليون	21.3	1.83	24	الجزائر	3.6	1.62
25	النيجر	4.9	1.28	26	ليبيا	11.4	0.78
27	غامبيا	28	0.76	28	موريتانيا	12.3	0.58
29	الغابون	18.4	0.44	30	غينيا بيساو	20	0.42
31	قيرغيزستان	5.2	0.36	32	كازخستان	1.8	0.35
33	تونس	2.4	0.30	34	جزر القمر	22.3	0.19
35	ألبانيا	5	0.14	36	الأردن	0.7	0.08
37	أوزباكستان	0.2	0.07	38	فلسطين	1.3	0.07

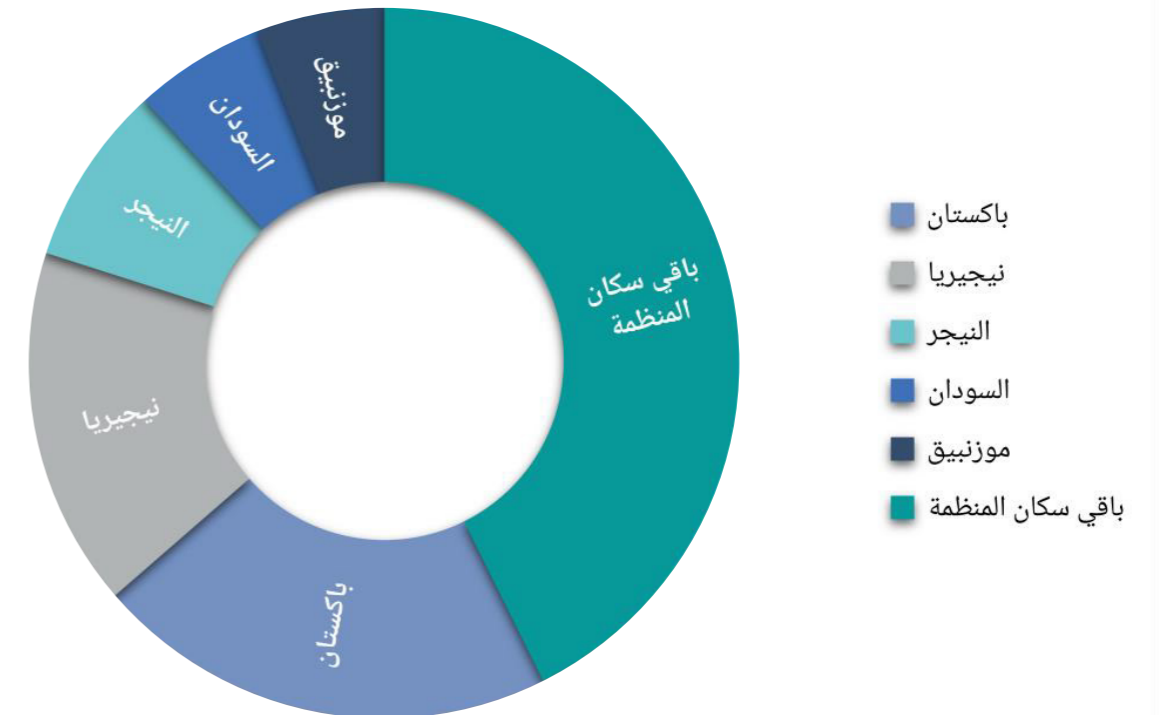
3-3-5/ معاناة 256 مليون نسمة الفقر الشديد متعدد الأبعاد داخل خمس دول فقط من دول المنظمة، وذلك بنسبة 56٪ من سكان المنظمة الذين يعانون الفقر الشديد متعدد الأبعاد، وهذه الدول هي باكستان، ونيجيريا، وبنغلاديش، وأوغندا، والسودان.

شكل رقم (50) أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص الذين يعانون الفقر الشديد متعدد الأبعاد (مليون نسمة)

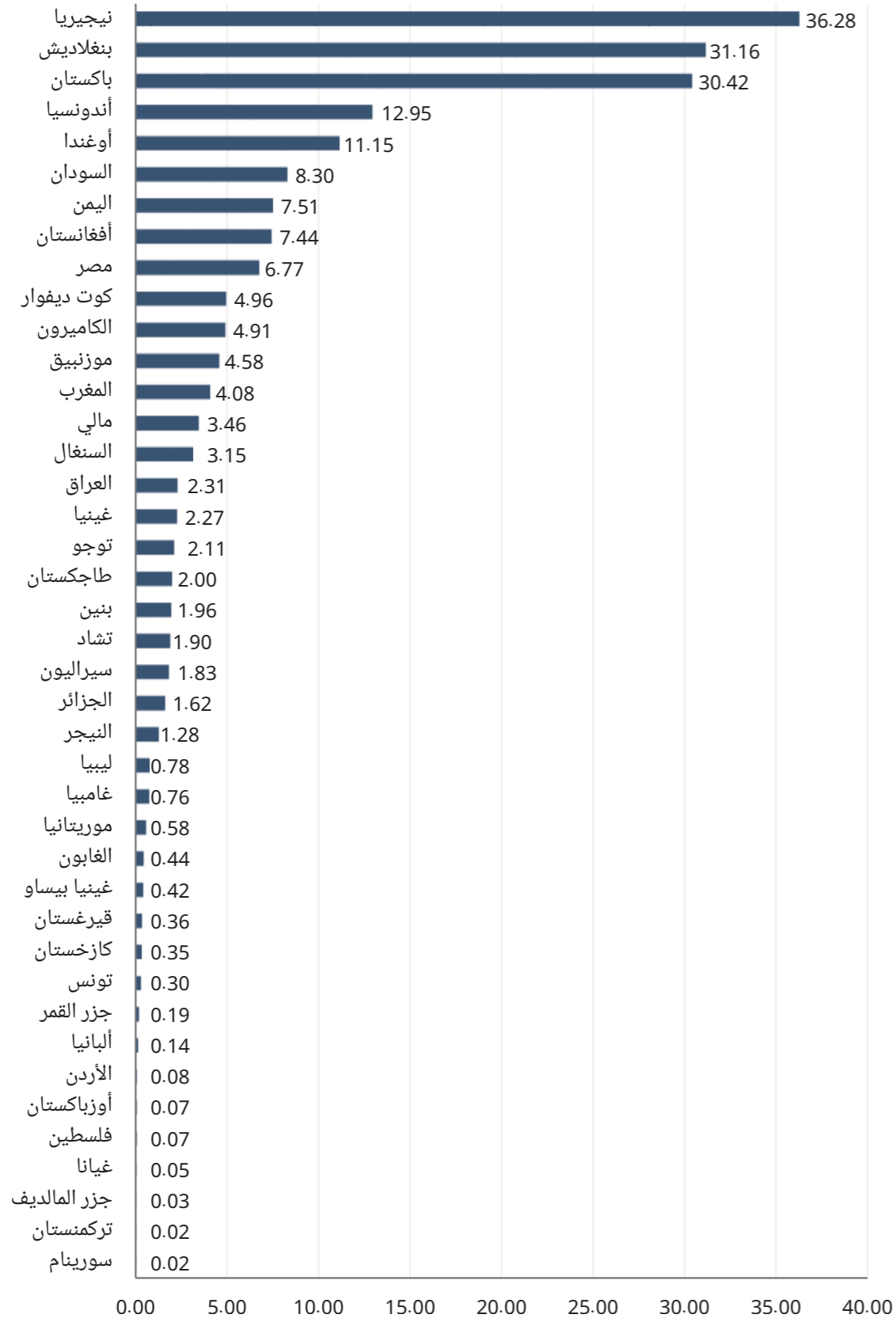


حيث يعاني 50.7 مليون نسمة الفقر الشديد متعدد الأبعاد في باكستان وذلك بنسبة 20.9٪ من عدد سكان المنظمة الذين يعانون الفقر الشديد متعدد الأبعاد، ومعاناة 39.6 مليون نسمة من الفقر الشديد متعدد الأبعاد في نيجيريا، بنسبة 16.3٪ من عدد سكان المنظمة الذين يعانون من الفقر الشديد متعدد الأبعاد، والشكل التالي يوضح ما سبق:

شكل رقم (51) نسبة عدد الأشخاص الذين يعانون الفقر الشديد متعدد الأبعاد (٪ من عدد سكان المنظمة الذين يعانون الفقر الشديد متعدد الأبعاد) (عام 2023م)



شكل رقم (52) عدد السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد في دول منظمة التعاون الإسلامي (مليون نسمة)  
(عام 2023م)



م	الدولة	النسبة %	العدد (مليون نسمة)	م	الدولة	النسبة %	العدد (مليون نسمة)
39	غيانا	6.5	0.05	40	جزر المالديف	4.8	0.03
41	سورينام	4	0.02				

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

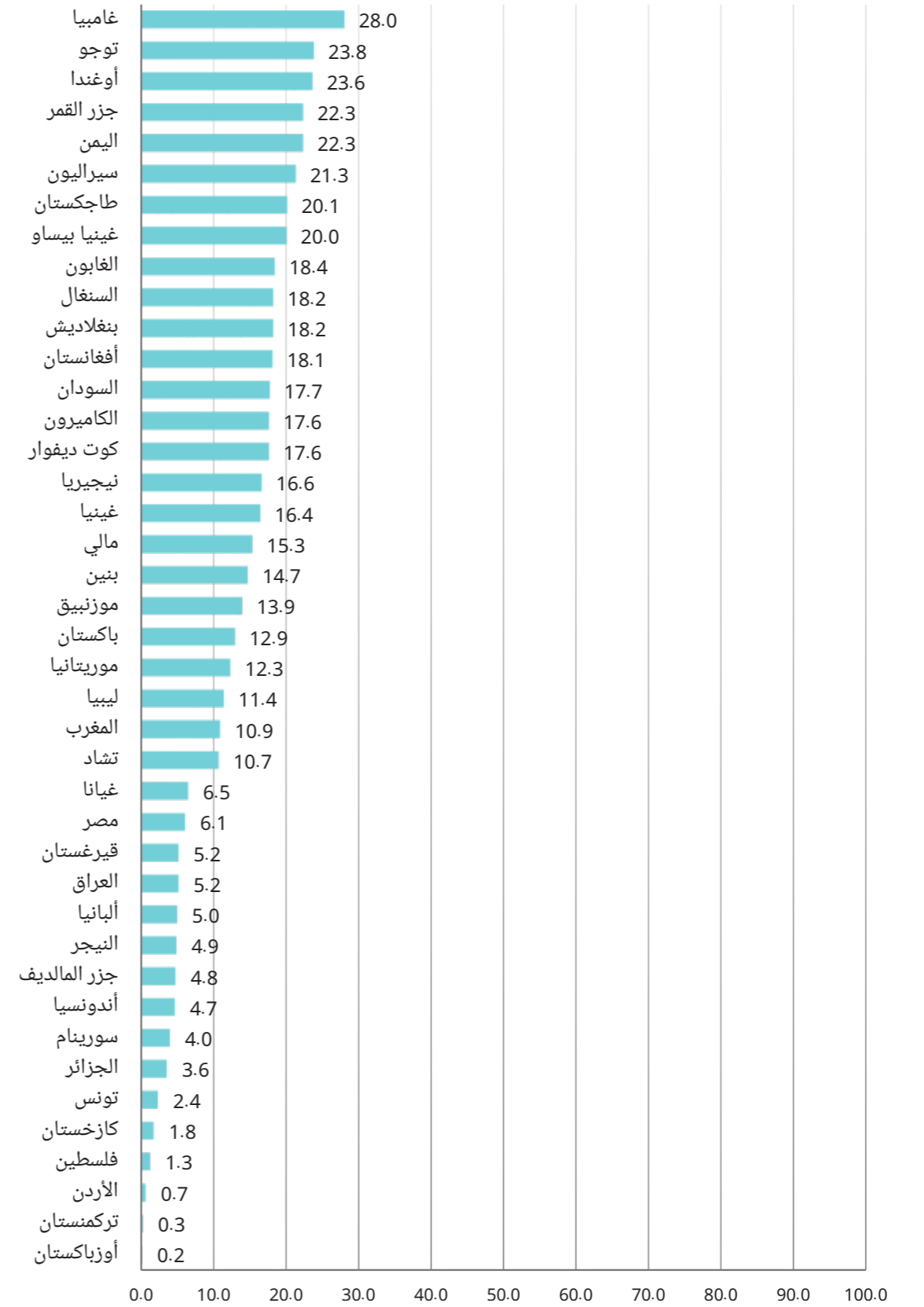
الأبعاد، حيث يوجد أكثر من 20% من السكان معرضين للفقر متعدد الأبعاد في 7 دول من دول المنظمة أعلاها دولة غامبيا بنسبة 20% من السكان، بينما يوجد أقل من 5% من السكان معرضين للفقر متعدد الأبعاد في 12 دولة من دول المنظمة، والشكلان التاليان يوضحان ما سبق:

1-4-5/ تخطي نسبة السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد داخل 18 دولة من دول المنظمة للمتوسط العالمي لنسبة الفقر الشديد متعدد الأبعاد البالغ 14.8%.

2-4-5/ وجود تفاوت شديد بين دول المنظمة في نسبة السكان المعرضين للفقر متعدد



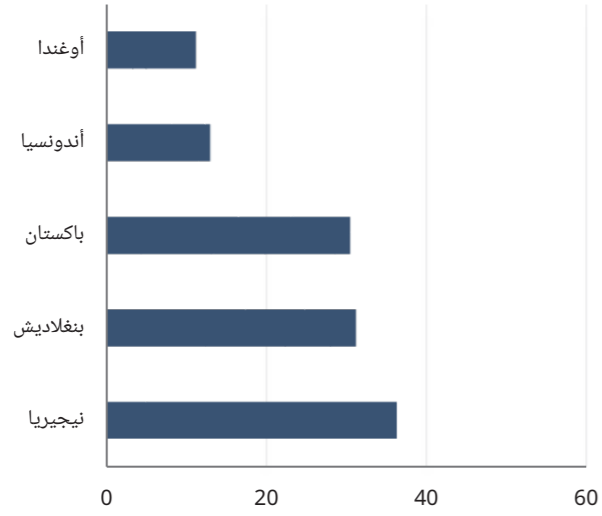
شكل رقم (53) نسبة السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد في دول منظمة التعاون الإسلامي (%) (عام 2023م)



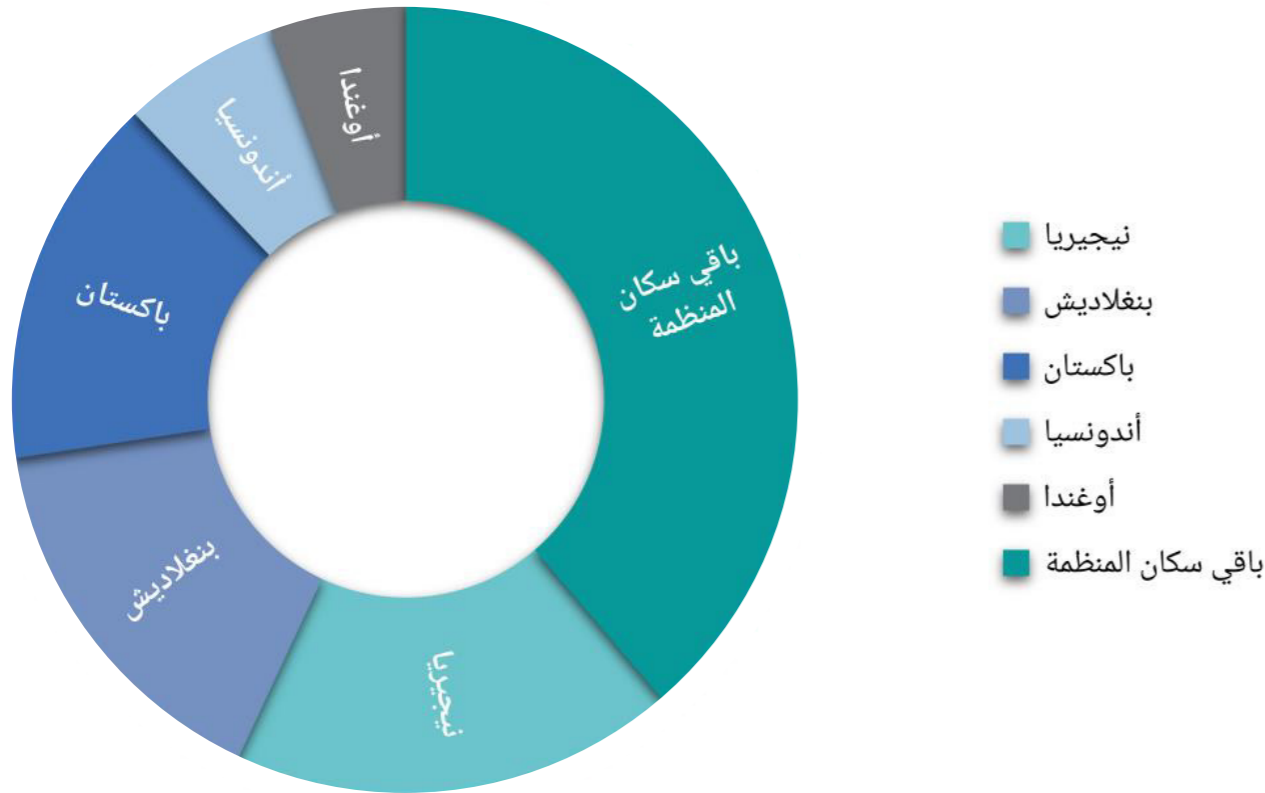
3-4-5 وجود 122 مليون نسمة معرضين للفقر متعدد الأبعاد داخل خمس دول فقط من دول المنظمة، وذلك بنسبة 61% من سكان المنظمة المعرضين للفقر متعدد الأبعاد، وهذه الدول هي نيجيريا، وبنغلاديش، وباكستان، وإندونيسيا، وأوغندا.

حيث يوجد 36 مليون نسمة معرضون للفقر متعدد الأبعاد في نيجيريا وذلك بنسبة 18.2% من عدد سكان المنظمة المعرضين للفقر متعدد الأبعاد، ووجود 31.2 مليون نسمة معرضين للفقر متعدد الأبعاد في بنغلاديش بنسبة 16% من عدد سكان المنظمة المعرضين للفقر متعدد الأبعاد، والشكل التالي يوضح ما سبق:

شكل رقم (54) أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الأشخاص المعرضين للفقر متعدد الأبعاد (مليون نسمة)



شكل رقم (55) نسبة الأشخاص المعرضين للفقر متعدد الأبعاد (% من عدد سكان المنظمة المعرضين للفقر متعدد الأبعاد) (عام 2023م)

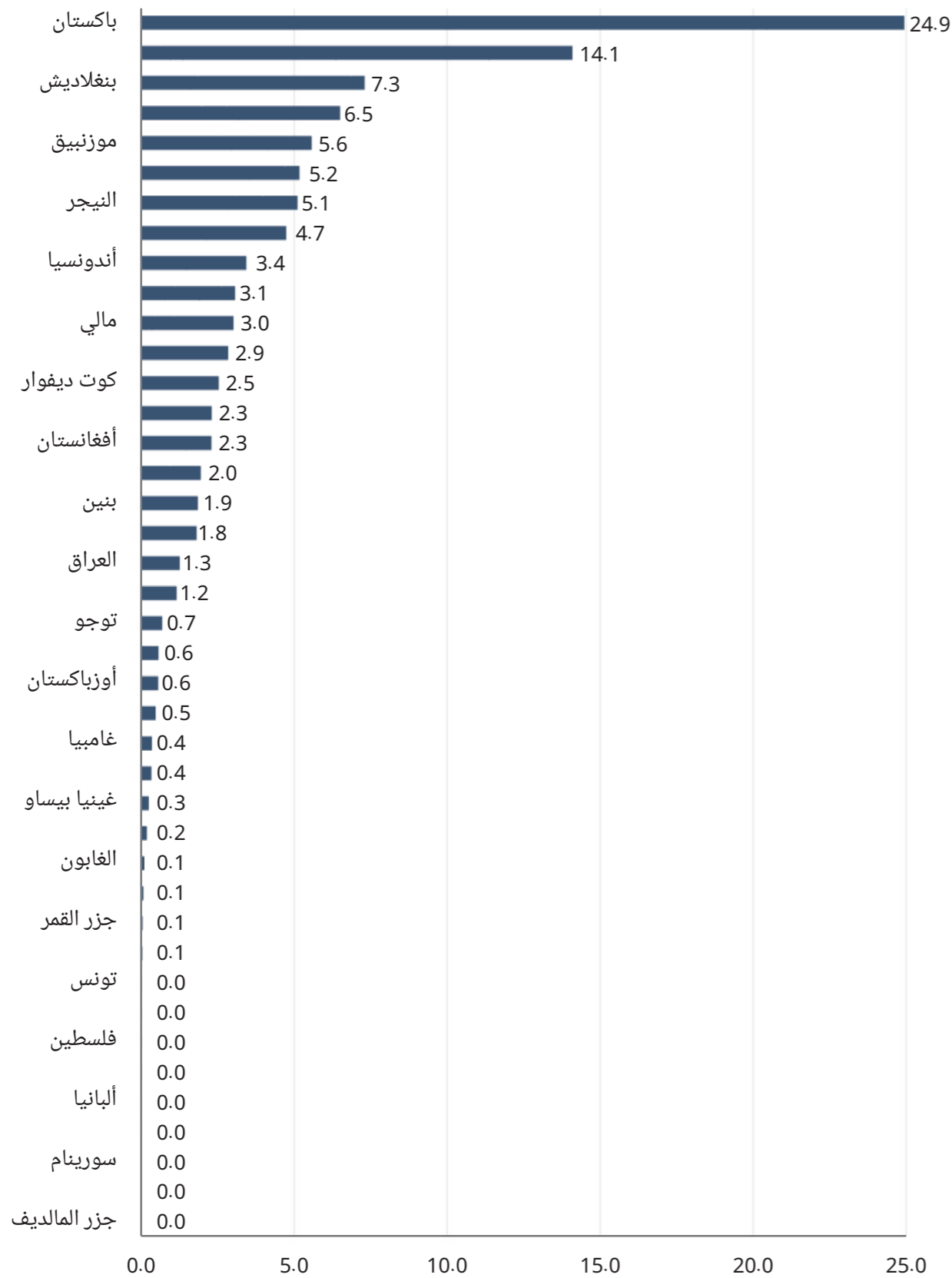


م	الدولة	الصحة		التعليم		مستوى المعيشة	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
14	مصر	40	2.31	53.1	3.06	6.9	0.40
15	أفغانستان	10	2.30	45	10.35	54.5	12.53
16	غينيا	21.4	1.96	38.4	3.52	40.3	3.70
17	بنين	20.8	1.86	36.3	3.24	42.9	3.83
18	السنغال	20.7	1.82	48.4	4.26	30.9	2.72
19	العراق	33.1	1.27	60.9	2.33	6	0.23
20	سيراليون	23	1.17	24.1	1.23	53	2.70
21	توجو	20.9	0.70	28.1	0.93	50.9	1.69
22	المغرب	24.4	0.58	46.8	1.12	28.8	0.69
23	أوزباكستان	94.5	0.57	0	0.00	5.5	0.03
24	موريتانيا	17.7	0.49	42.4	1.17	39.9	1.10
25	غامبيا	32.7	0.37	33	0.37	34.3	0.39
26	طاجكستان	47.8	0.35	26.5	0.20	25.8	0.19
27	غينيا بيساو	19.1	0.26	35	0.47	45.8	0.62
28	الجزائر	31.2	0.20	49.3	0.31	19.5	0.12
29	الغابون	32.7	0.12	21.4	0.08	46	0.17
30	كازخستان	90.4	0.09	3.1	0.00	6.4	0.01
31	جزر القمر	20.8	0.06	31.6	0.10	47.6	0.15
32	ليبيا	39	0.05	48.6	0.07	12.4	0.02
33	تونس	24.4	0.02	61.6	0.06	14	0.01
34	فلسطين	62.9	0.02	31	0.01	6.1	0.00

5-5/ يفتقر 191 مليون فقير من الفقراء الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد بدول المنظمة إلى ظروف معيشية محسنة، وذلك بنسبة 41.5% من عدد الفقراء متعددي الأبعاد بدول المنظمة، كما يعاني 167 مليون فقير الحرمان من التعليم، وذلك بنسبة 36% من عدد الفقراء متعددي الأبعاد، ولا يحصل 105 ملايين فقير على الخدمات الصحية الأساسية، وذلك بنسبة 23% من عدد الفقراء متعددي الأبعاد، والجدول التالي يوضح مساهمة الحرمان في الأبعاد العامة للفقير متعدد الأبعاد بدول المنظمة:

جدول رقم (25) مساهمة الحرمان في الأبعاد العامة للفقير متعدد الأبعاد بدول منظمة التعاون الإسلامي (النسبة % من عدد الفقراء، العدد بالمليون) (عام 2023م)							
م	الدولة	الصحة		التعليم		مستوى المعيشة	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
1	باكستان	27.6	24.93	41.3	37.30	31.1	28.09
2	نيجيريا	19.5	14.06	35.5	25.60	45	32.45
3	بنغلاديش	17.3	7.29	37.6	15.83	45.1	18.99
4	أوغندا	24	6.49	21.6	5.84	54.5	14.73
5	موزمبيق	27.3	5.57	26.3	5.37	46.4	9.47
6	السودان	21.1	5.17	29.2	7.16	49.8	12.21
7	النيجر	21.4	5.10	36.7	8.75	41.8	9.97
8	اليمن	29	4.74	30.4	4.97	40.6	6.64
9	أندونيسيا	34.7	3.44	26.8	2.66	38.5	3.82
10	الكاميرون	25.2	3.07	27.6	3.36	47.1	5.73
11	مالي	19.6	3.02	41.2	6.36	39.3	6.06
12	تشاد	19.1	2.85	36.6	5.46	44.3	6.61
13	كوت ديفوار	19.6	2.54	40.4	5.24	40	5.19

شكل رقم (56) عدد الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد الصحة في دول منظمة التعاون الإسلامي (مليون نسمة) (عام 2023م)



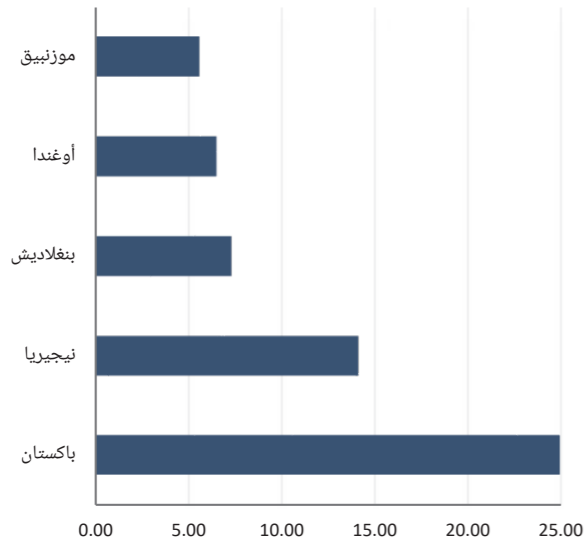
م	الدولة	الصحة		التعليم		مستوى المعيشة	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
35	قيرغيزستان	64.6	0.02	17.9	0.00	17.5	0.00
36	الأردن	37.5	0.02	53.5	0.02	9	0.00
37	تركمانستان	82.4	0.01	15.5	0.00	2.1	0.00
38	ألبانيا	28.3	0.01	55.1	0.01	16.7	0.00
39	غيانا	30.4	0.00	22.4	0.00	47.2	0.01
40	سورينام	20.4	0.00	43.8	0.01	35.8	0.01
41	جزر المالديف	80.7	0.00	15.1	0.00	4.2	0.00

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

1-5-5/ تخطي نسبة الفقراء متعددي الأبعاد الذين يعانون الحرمان في بُعد الصحة داخل 23 دولة من دول المنظمة للمتوسط العالمي لنسبة حرمان الفقراء متعددي الأبعاد في الدول النامية في بُعد الصحة والبالغ 24.2٪، منهم 6 دول يعاني أكثر من 50٪ من الفقراء متعددي الأبعاد بها عدم إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، والشكلان التاليان يوضحان ما سبق:

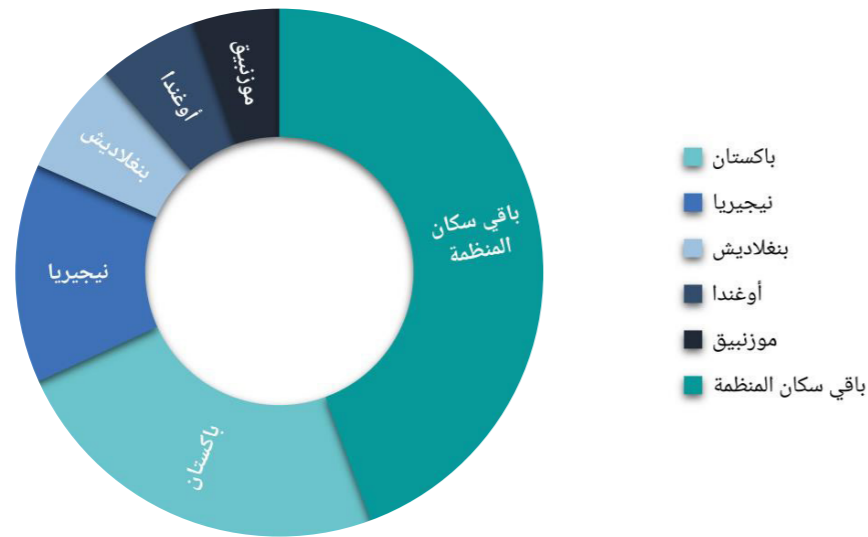


شكل رقم (58) أعلى خمس دول في المنظمة  
في عدد الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد  
الصحة (مليون نسمة)



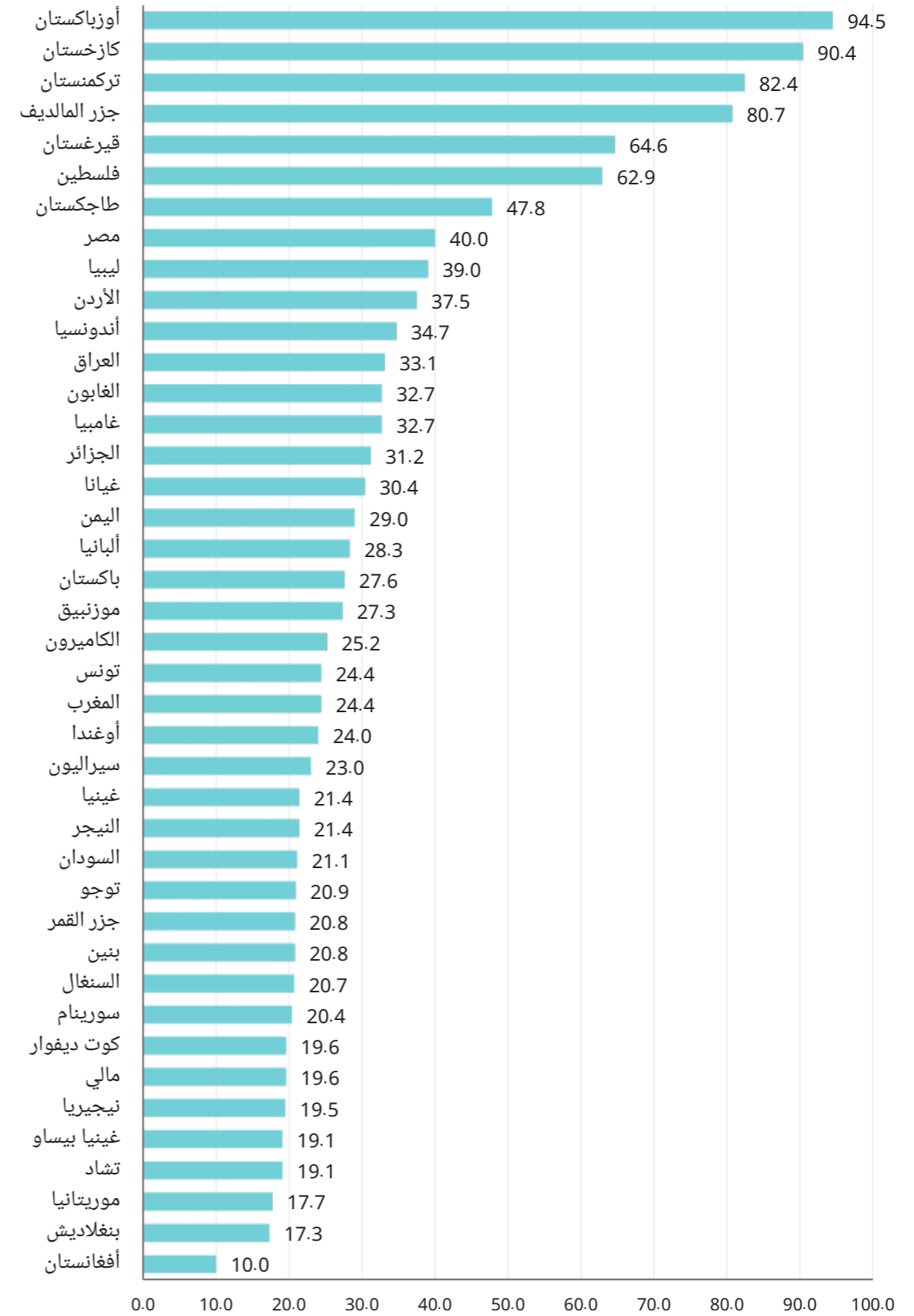
نلاحظ من الشكل معاناة عدد كبير من الفقراء في كل من باكستان، ونيجيريا، وبنغلاديش، وأوغندا، وموزمبيق الحرمان في بُعد الصحة، وذلك بعدد 58.3 مليون فقير، وذلك بنسبة 56٪ من عدد الفقراء متعددي الأبعاد الذين يعانون الحرمان في بُعد الصحة في المنظمة، حيث يعاني 25 مليون فقير في باكستان الحرمان في بُعد الصحة، وذلك بنسبة 23.8٪ من عدد الفقراء في المنظمة الذين يعانون الحرمان في بُعد الصحة، ومعاناة 14.1 مليون فقير في نيجيريا الحرمان في بُعد الصحة، وذلك بنسبة 13.4٪ من عدد الفقراء في المنظمة الذين يعانون من الحرمان في بُعد الصحة، والشكل التالي يوضح ما سبق:

شكل رقم (59) نسبة الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد الصحة في دول منظمة التعاون الإسلامي  
(٪ من إجمالي عدد الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد الصحة) (عام 2023م)

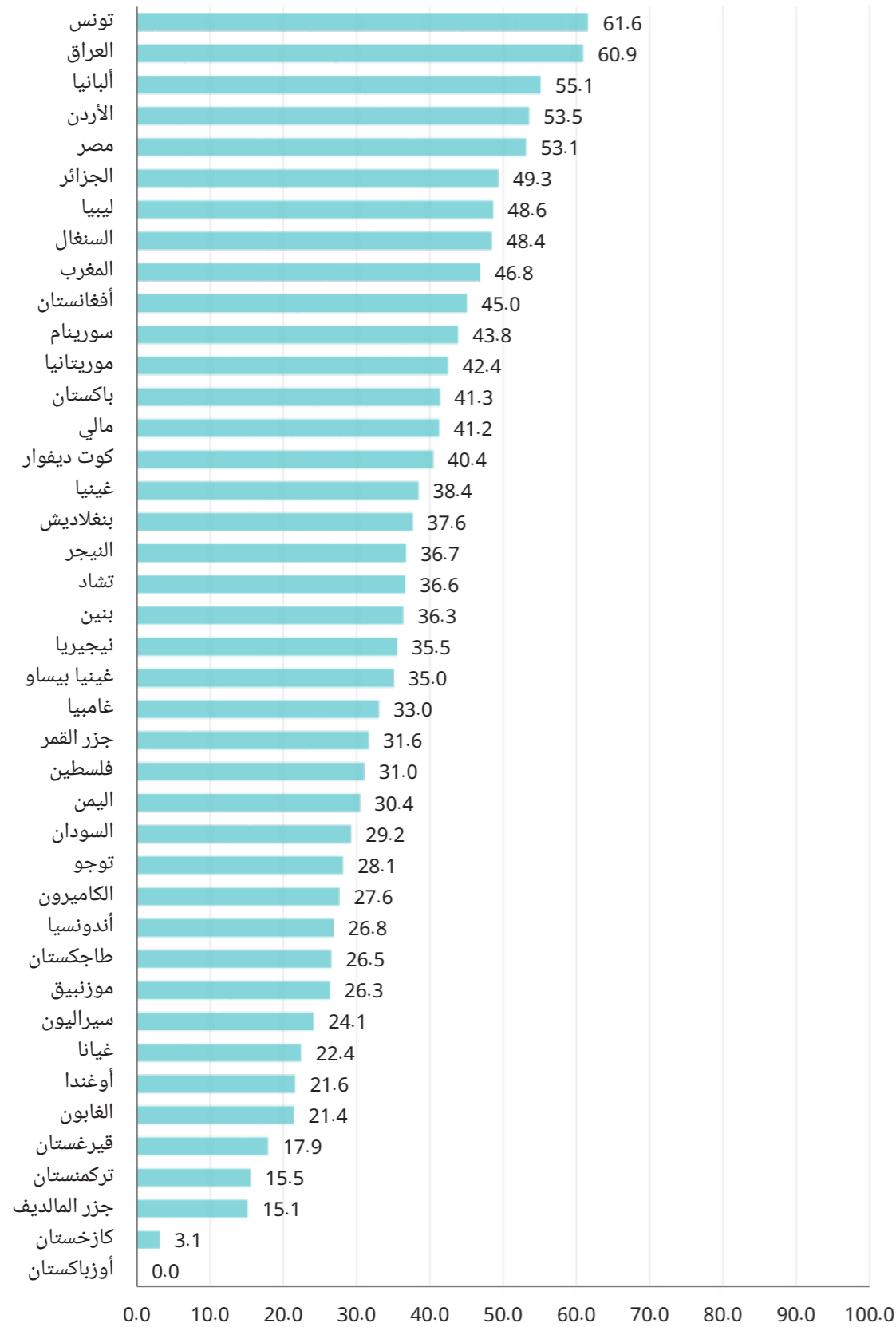


5-5-2/ تخطي نسبة الفقراء متعددي الأبعاد الذين يعانون الحرمان في بُعد التعليم داخل 23 دولة من دول المنظمة للمتوسط العالمي لنسبة حرمان الفقراء متعددي الأبعاد في الدول النامية في بُعد التعليم والبالغ 31.6٪، منهم 5 دول يعاني أكثر من 50٪ من الفقراء متعددي الأبعاد بها عدم إمكانية الحصول على الخدمات التعليمية، والشكلان التاليان يوضحان ما سبق:

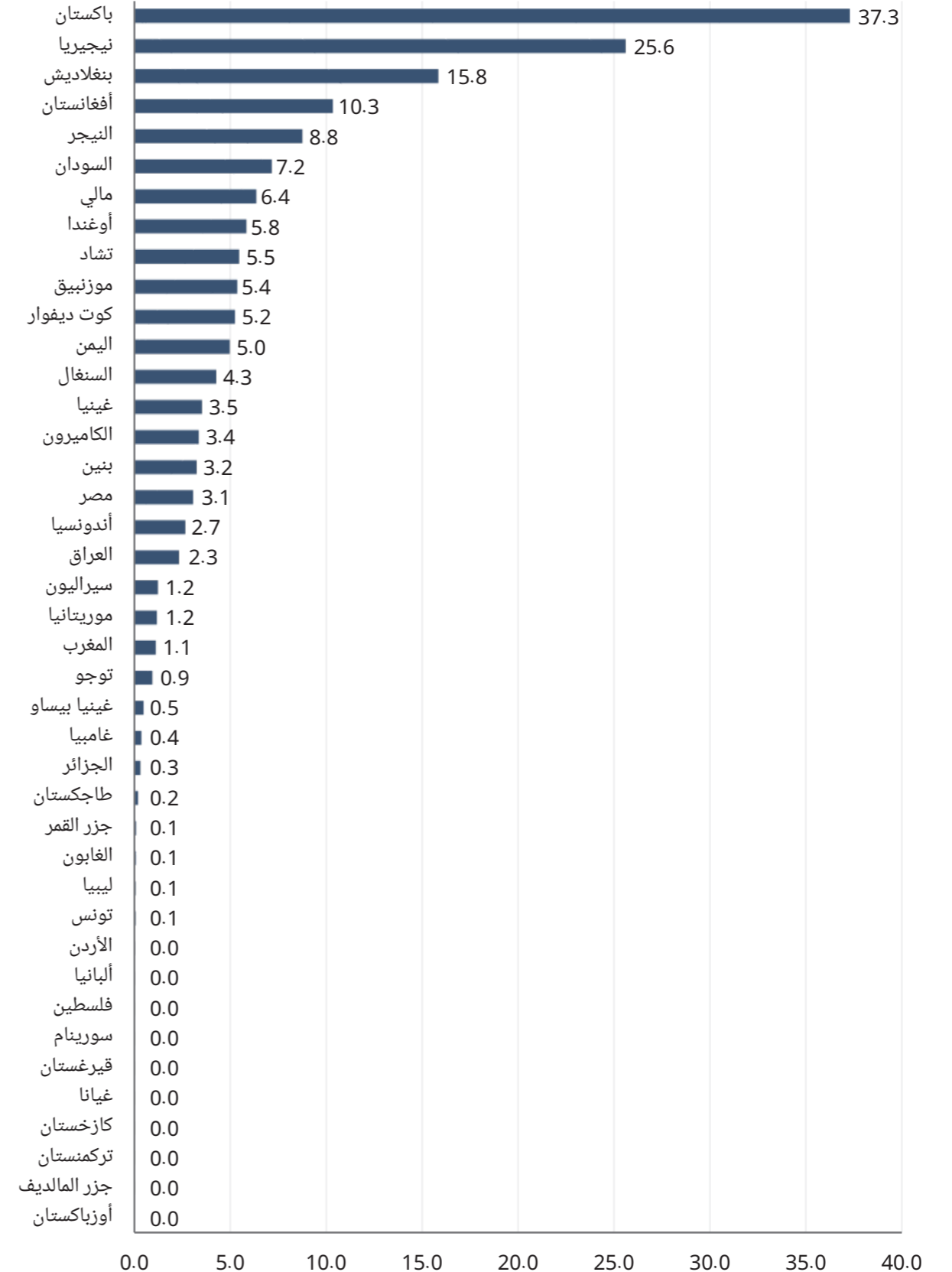
شكل رقم (57) نسبة الفقراء الذين يعانون من الحرمان في بُعد الصحة  
في دول منظمة التعاون الإسلامي (٪) (عام 2023م)



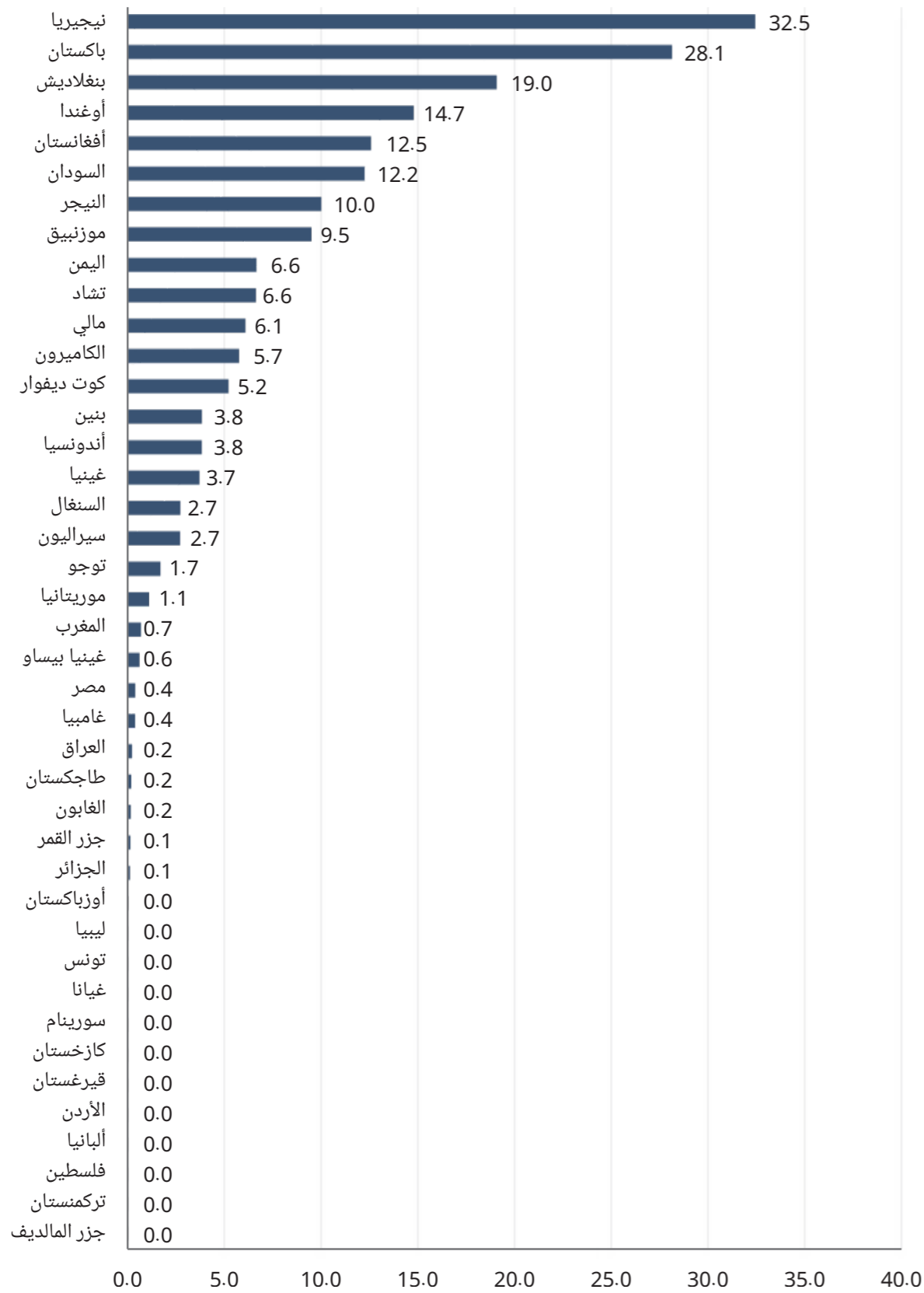
شكل رقم (61) نسبة الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد التعليم في دول منظمة التعاون الإسلامي (%) (عام 2023م)



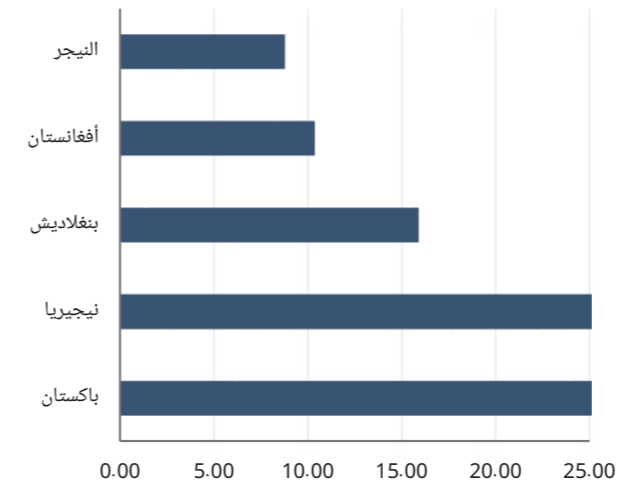
شكل رقم (60) عدد الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد التعليم في دول منظمة التعاون الإسلامي (مليون نسمة) (عام 2023م)



شكل رقم (64) عدد الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد مستوى المعيشة في دول منظمة التعاون الإسلامي (مليون نسمة) (عام 2023م)

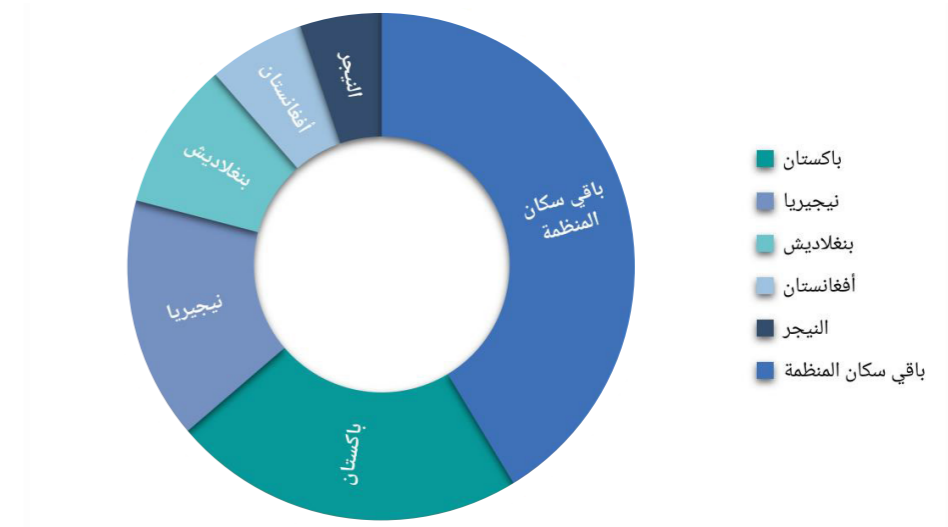


شكل رقم (62) أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الفقراء الذين يعانون من الحرمان في بُعد التعليم (مليون نسمة)



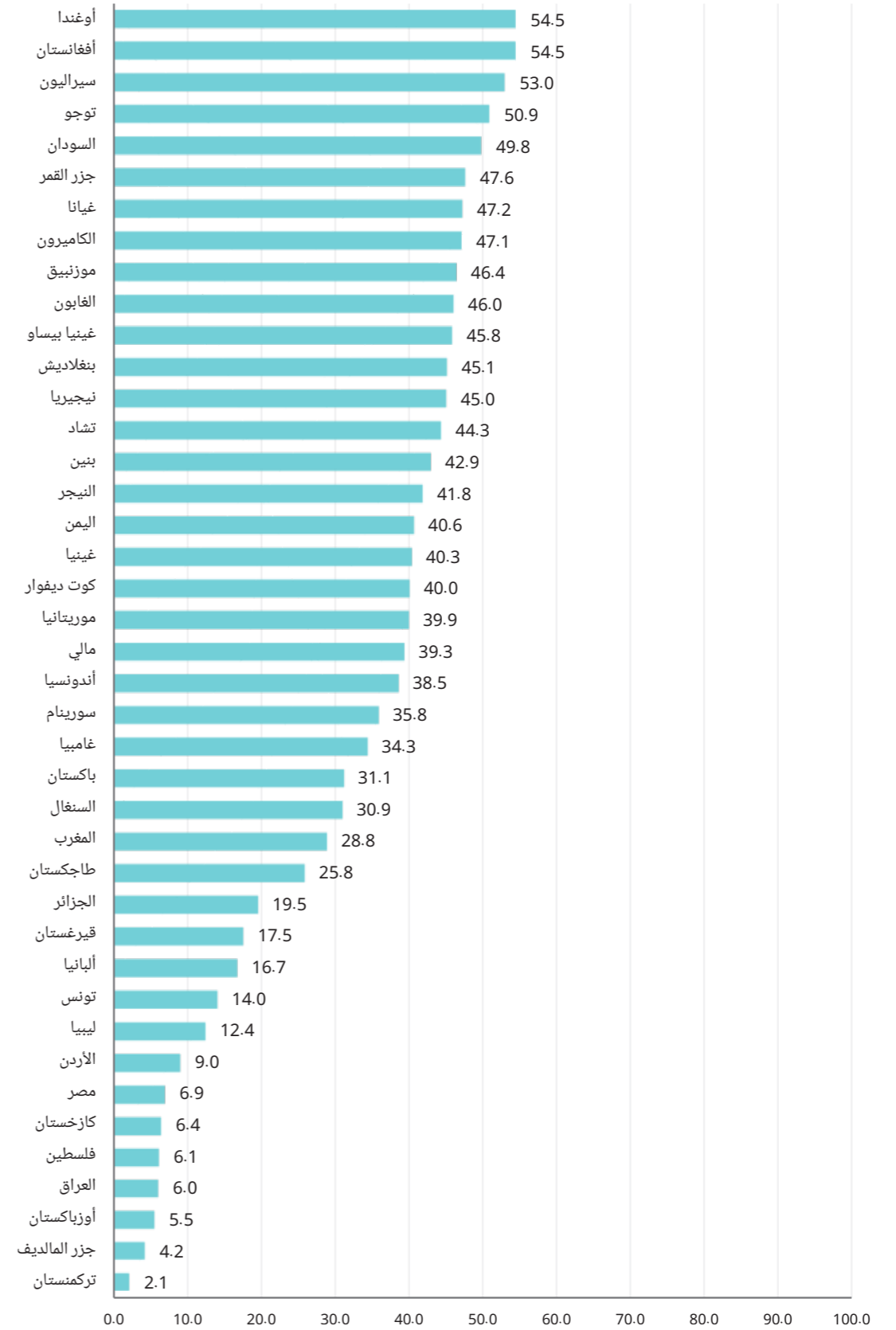
نلاحظ من الشكل معاناة عدد كبير من الفقراء في كل من باكستان، ونيجيريا، وبنغلاديش، وأفغانستان، والنيجر، الحرمان في بُعد التعليم، وذلك بعدد 97.8 مليون فقير، وذلك بنسبة 59٪ من عدد الفقراء متعددي الأبعاد الذين يعانون الحرمان في بُعد التعليم في المنظمة، حيث يعاني 25 مليون فقير في باكستان الحرمان في بُعد التعليم، وذلك بنسبة 23٪ من عدد الفقراء في المنظمة الذين يعانون الحرمان في بُعد التعليم، ومعاونة 25.6 مليون فقير في نيجيريا الحرمان في بُعد التعليم، وذلك بنسبة 15.3٪ من عدد الفقراء في المنظمة الذين يعانون الحرمان في بُعد التعليم، والشكل التالي يوضح ما سبق:

شكل رقم (63) نسبة الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد التعليم في دول منظمة التعاون الإسلامي (% من إجمالي عدد الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد التعليم) (عام 2023م)



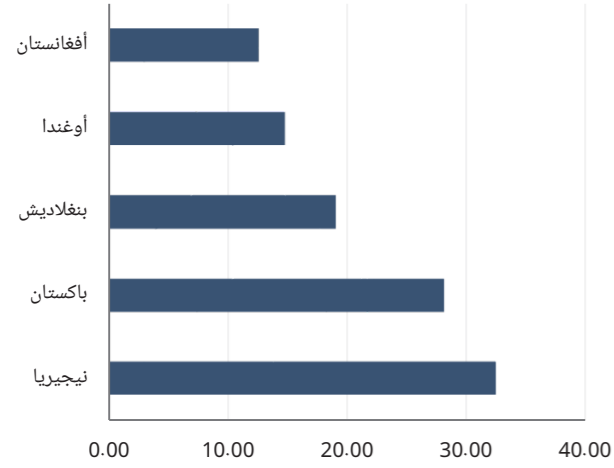
5-3/ تخطي نسبة الفقراء متعددي الأبعاد الذين يعانون الحرمان في بُعد مستوى المعيشة داخل 14 دولة من دول المنظمة للمتوسط العالمي لنسبة حرمان الفقراء متعددي الأبعاد في الدول النامية في بُعد مستوى المعيشة والبالغ 44.2٪، منهم 5 دول يعاني أكثر من 50٪ من الفقراء متعددي الأبعاد بها عدم إمكانية الحصول على مستوى لائق للمعيشة، والشكلان التاليان يوضحان ما سبق:

شكل رقم (65) نسبة الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد مستوى المعيشة في دول منظمة التعاون الإسلامي (%) (عام 2023م)

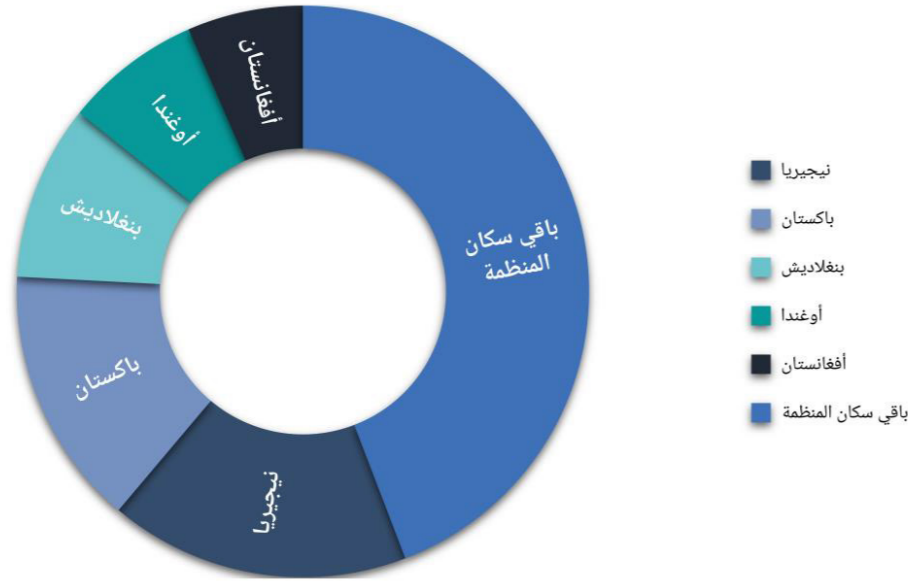


نلاحظ من الشكل معاناة عدد كبير من الفقراء في كل من نيجيريا، وباكستان، وبنغلاديش، وأوغندا، وأفغانستان الحرمان في بُعد مستوى المعيشة، وذلك بعدد 107 ملايين فقير، وذلك بنسبة 56٪ من عدد الفقراء متعددي الأبعاد الذين يعانون الحرمان في بُعد مستوى المعيشة في المنظمة، حيث يعاني 32.4 مليون فقير في نيجيريا الحرمان في بُعد مستوى المعيشة، وذلك بنسبة 17٪ من عدد الفقراء في المنظمة الذين يعانون الحرمان في بُعد مستوى المعيشة، ومعاناة 28.1 مليون فقير في باكستان، وذلك بنسبة 15٪ من عدد الفقراء في المنظمة الذين يعانون الحرمان في بُعد مستوى المعيشة، والشكل التالي يوضح ما سبق:

شكل رقم (66) أعلى خمس دول في المنظمة في عدد الفقراء الذين يعانون من الحرمان في بُعد مستوى المعيشة (مليون نسمة)



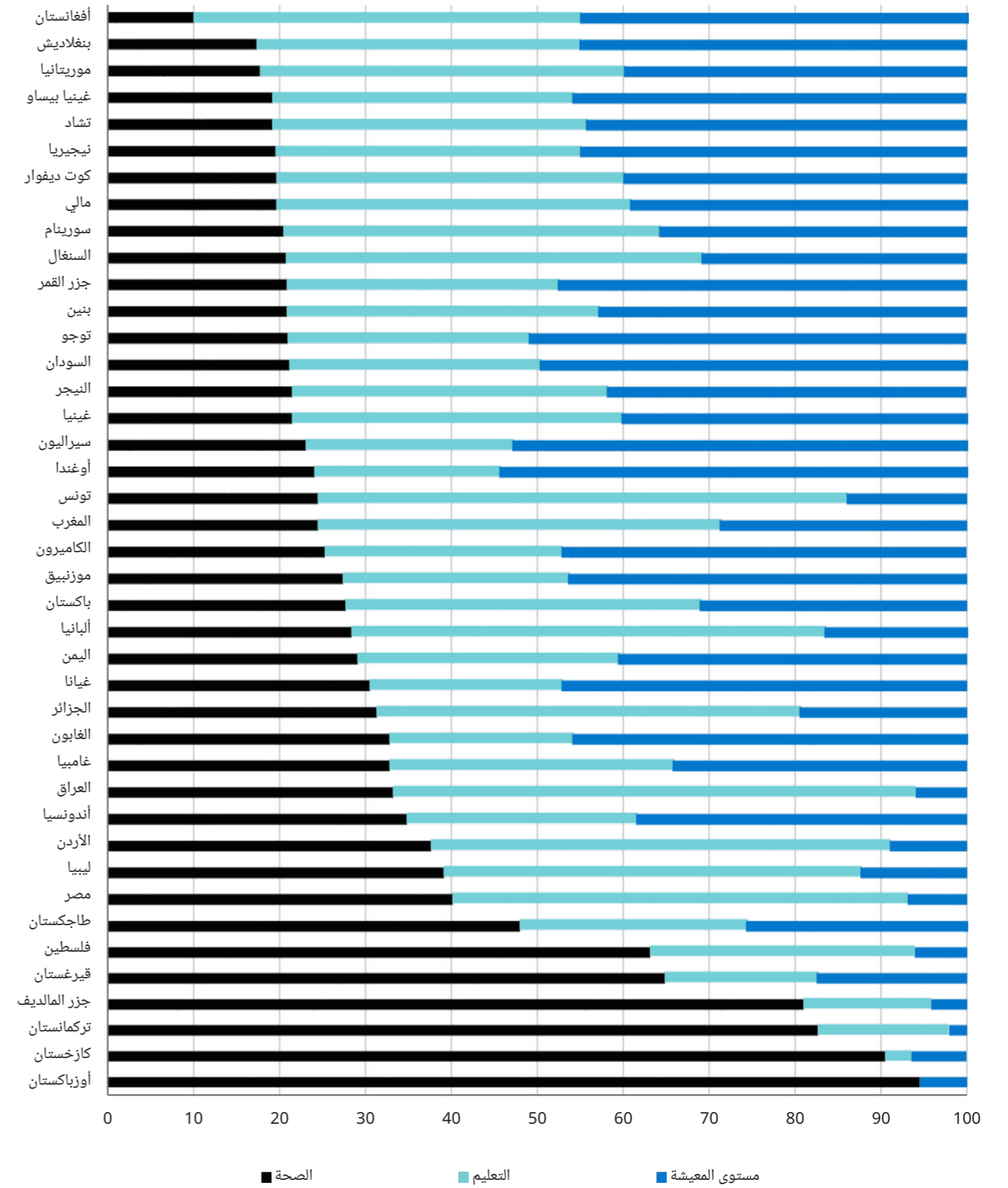
شكل رقم (67) نسبة الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد مستوى المعيشة في دول منظمة التعاون الإسلامي (%) من إجمالي عدد الفقراء الذين يعانون الحرمان في بُعد مستوى المعيشة (عام 2023م)



ويمكن بيان مساهمة الحرمان في الأبعاد الثلاثة للفقير متعدد الأبعاد بدول منظمة التعاون الإسلامي من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (68) مساهمة الحرمان في الأبعاد العامة للفقر متعدد الأبعاد بدول منظمة التعاون الإسلامي (النسبة٪ من عدد الفقراء متعددي الأبعاد في المنظمة) (عام 2023م)



القِسْمُ الثَّانِي

مَجَلَّةُ أَسْبَابِ الْفَقْرِ

فِي دَوْلَةِ مِصْرَ وَالْمُتَعَاوِدِ الْإِسْلَامِيِّ

يُعد الفقر مُشكلة اقتصادية واجتماعية بالغة التعقيد تتضمن العديد من العوامل والمفاهيم التي ترجع للعديد من الأسباب، ما بين أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، تتعلق بخلل الأنظمة في إدارة العوامل الديموغرافية، والاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، وكذلك السياسية.

وتشكل المعرفة الجيدة بمحددات وأسباب الفقر أهمية كبرى للحكومات، حيث تسهم هذه المعرفة في تبني سياسات فعالة تحدد من المشكلة، وتختلف

محددات الفقر من مجتمع لآخر باختلاف ظروف المجتمع، ومن مرحلة لأخرى باختلاف درجة تطور المجتمع، ومن أهم أسباب هذه المشكلة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي؛ تدهور مستوى الخدمات الصحية والخدمات التعليمية. وعدم العدالة في توزيع الدخل في المجتمعات. والكوارث الطبيعية، والصراعات والنزاعات المسلحة واستفحال أزمة اللاجئين والنازحين، هذا فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم والبطالة. والتي سيتم تناولها من خلال النقاط التالية:

تمثل الصحة أحد أهم عناصر التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة، ويُعد انخفاض مستوى الخدمات الصحية أحد أهم الأسباب المباشرة للفقر، فكلما انخفض المستوى الصحي ازدادت وطأة الفقر، وتتمثل العلاقة بين الصحة والفقر في حلقة مفرغة، حيث إن انخفاض مستوى الصحة يؤدي لانخفاض مستوى الإنتاجية وعلى العمل ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاجية وانخفاض مستوى الدخل الحقيقي، الذي يؤدي بدوره إلى سوء التغذية الذي يسبب انخفاض مستويات الصحة، فالعلاقة بين المستوى الصحي وحالة الفقر في المجتمع علاقة عكسية. وتعاني العديد من دول المنظمة من نظم صحية تتصف بالهشاشة بسبب عدم كفاية الموارد المالية وضعف البنية التحتية ونقص القوى العاملة في مجال الصحة.

ويمكن بيان الوضع الصحي من خلال العديد من المؤشرات، والتي من أهمها مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي<sup>(1)</sup>؛ حيث يعتبر تمويل الرعاية الصحية أحد المكونات الرئيسية في النظم الصحية، ويعتبر نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي مؤشراً هاماً للدلالة على حجم استهلاك السلع والخدمات الصحية على المستوى الجزئي<sup>(2)</sup>، ويوضح الجدول التالي نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي بدول منظمة التعاون الإسلامي:

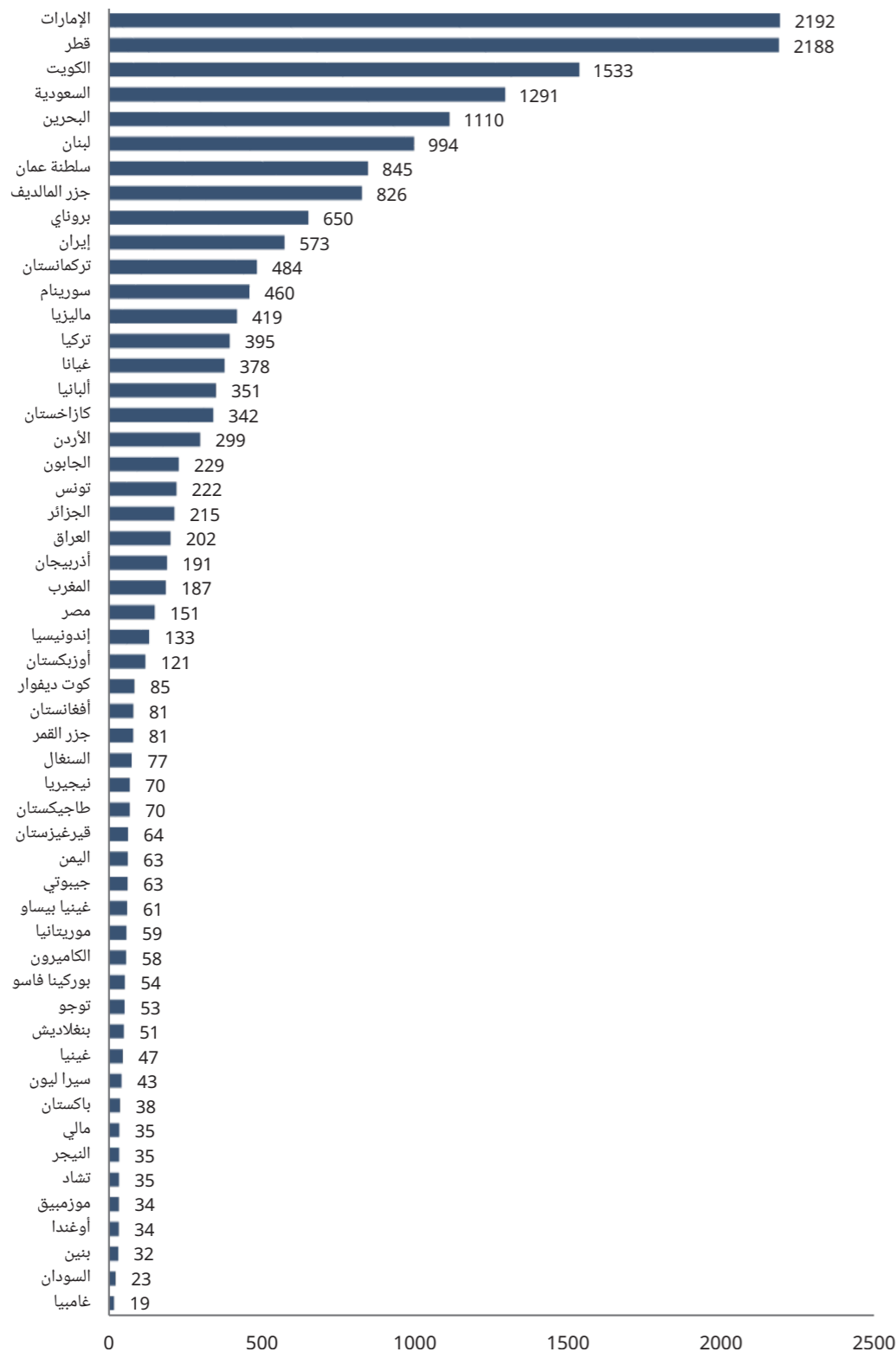
(1) تم الاعتماد في مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي على آخر بيانات متاحة في 2024/1م خلال الفترة 2023/2013م على موقع بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/>، وقد لوحظ عدم توافر بيانات عن بعض دول المنظمة، وهي: ليبيا- سوريا- فلسطين- الصومال.  
(2) تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول الصحة 2019، ص 3.



– الانخفاض الشديد للمؤشر في عدد 26 دولة من دول المنظمة والتي لم يتجاوز فيها نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي 100 دولار، منها 11 دولة لم يتجاوز فيها نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي 50 دولارًا.

والشكل التالي يوضح ما سبق:

شكل رقم (69) نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي بدول منظمة التعاون الإسلامي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)



جدول رقم (26) نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي بدول منظمة التعاون الإسلامي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)

م	الدولة	القيمة	م	الدولة	القيمة
1	الإمارات	2191.8	2	قطر	2188.4
4	السعودية	1291.1	5	البحرين	1110.0
7	عمان	844.6	8	المالديف	825.6
10	إيران	573.4	11	تركمانستان	483.7
13	ماليزيا	418.7	14	تركيا	395.2
16	ألبانيا	350.8	17	كازاخستان	341.5
19	الجابون	229.0	20	تونس	221.7
22	العراق	202.3	23	أذربيجان	191.2
25	مصر	150.9	26	إندونيسيا	133.0
28	كوت ديفوار	85.2	29	أفغانستان	81.3
31	السنگال	76.8	32	نيجيريا	69.8
34	قيرغيزستان	63.7	35	اليمن	63.3
37	غينيا بيساو	61.4	38	تونس	221.7
40	الكاميرون	58.0	41	بوركينافاسو	54.2
43	بنغلاديش	50.7	44	غينيا	46.8
46	باكستان	38.2	47	مالي	35.5
49	تشاد	34.8	50	موزمبيق	34.3
52	بنين	32.1	53	السودان	23.4
			54	غامبيا	18.6

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

– تباين دول المنظمة في المؤشر، ما بين ارتفاع نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي لأكثر من 2151 دولارًا للفرد بدولة الإمارات، وأقل من 20 دولارًا للفرد بدولة غامبيا. أي: إن نصيب الفرد الواحد من الإنفاق الصحي الحكومي في دولة الإمارات يعادل أكثر من نصيب 107 أفراد بدولة غامبيا.

– انخفاض جميع دول المنظمة عن المتوسط العالمي للمؤشر والبالغ 1177 دولارًا للفرد، باستثناء 4 دول فقط وهي: الإمارات، وقطر، والكويت، والسعودية.

## ثانياً: انخفاض مستوى الخدمات التعليمية

جدول رقم (27) مؤشر الأطفال في سن المدرسة الابتدائية خارج المدرسة  
بدول منظمة التعاون الإسلامي (%)

م	الدولة	النسبة	م	الدولة	النسبة	م	الدولة	النسبة
1	أفغانستان	49.60	2	باكستان	34.24	3	النيجر	33.51
4	تشاد	26.53	5	الأردن	25.06	6	السنغال	23.54
7	غينيا	21.91	8	كوت ديفوار	21.10	9	بوركينافاسو	20.66
10	الجابون	9.09	11	الكاميرون	7.13	12	إندونيسيا	6.82
13	توجو	5.31	14	تركيا	5.12	15	بنغلاديش	5.04
16	أذربيجان	5.03	17	أوغندا	4.36	18	الكويت	3.36
19	المغرب	3.05	20	بنين	2.79	21	قطر	2.77
22	ألبانيا	2.56	23	السعودية	2.45	24	البحرين	2.10
25	قيرغيزستان	1.91	26	عمان	1.40	27	مصر	1.36
28	الإمارات	0.60	29	ماليزيا	0.48	30	كازاخستان	0.28
31	إيران	0.22						

سن المدرسة الابتدائية خارج المدرسة<sup>(1)</sup>، ويوضح الجدول التالي نسبة الأطفال في سن التعليم الابتدائي وهم خارج المدرسة في دول المنظمة:

(1) تم الاعتماد في مؤشر الأطفال في سن المدرسة الابتدائية خارج المدرسة على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2013/2023م على موقع بيانات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/>، وقد لوحظ عدم توافر بيانات عن الدول التالية، وهي: الجزائر - برونائي - غينيا بيساو - جيبوتي - ليبيا - مالي - السودان - سوريا - تونس - تركمنستان - فلسطين - جزر القمر - غامبيا - غيانا - العراق - لبنان - المالديف - موريتانيا - موزمبيق - نيجيريا - سيراليون - الصومال - سورينام - طاجيكستان - أوزباكستان - اليمن.

يُعد التعليم أحد العناصر الأساسية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، حيث يشكل جوهر تكوين رأس المال البشري، وتُعد العلاقة بين مستوى التعليم وحالة الفقر في المجتمع علاقة عكسية حيث كلما ارتفع مستوى التعليم انخفضت معدلات البطالة؛ الأمر الذي يحد من معدلات الفقر في المجتمع، وتعاني العديد من دول المنظمة انخفاض مستوى الخدمات التعليمية بسبب عدم كفاية الموارد المالية، وضعف البنية التحتية، ونقص القوى العاملة في مجال التعليم.

ويمكن بيان الوضع التعليمي من خلال العديد من المؤشرات، والتي من أهمها مؤشر الأطفال في

ونلاحظ من الجدول السابق ما يلي: والبالغ 8.9% من عدد أطفال الدولة.

تباين دول المنظمة في المؤشر ما بين معاناة أكثر من 49% من الأطفال في سن المرحلة الابتدائية في أفغانستان عدم الحصول على الخدمات التعليمية، مقارنة بمعاناة أقل من 1% من الأطفال في كل من إيران، وكازاخستان، وماليزيا، والإمارات.

الانخفاض الشديد للمؤشر في عدد 10 دول من دول المنظمة عن المتوسط العالمي للمؤشر

والشكل التالي يوضح ما سبق:



## ثالثاً: عدم العدالة في توزيع الدخل (1)

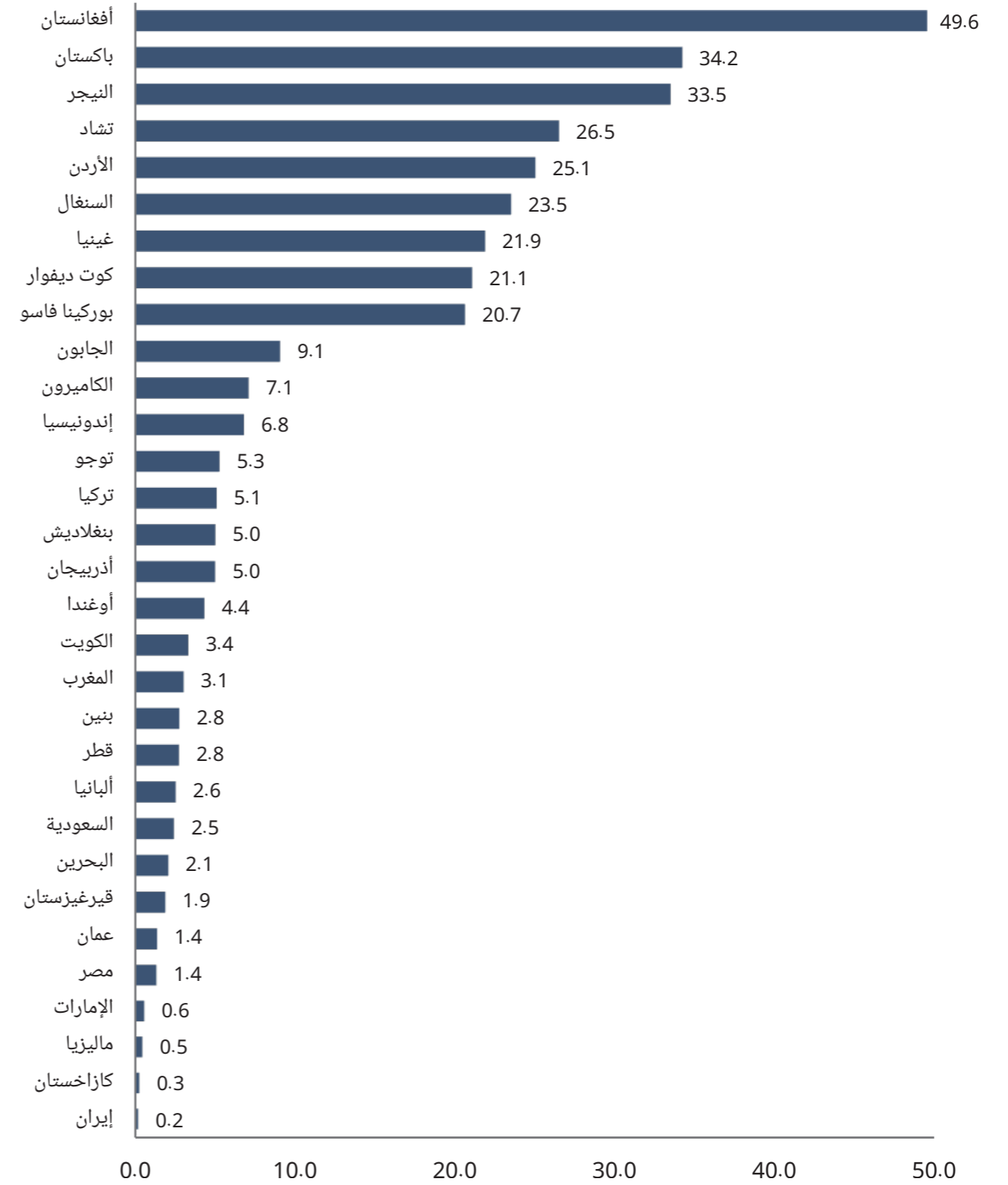
إلى ارتباط مستوى تغلغل الفقر في المجتمع بمستوى عدالة توزيع الدخل، وأن عدم العدالة في توزيع الدخل شكل أحد أهم العوامل التي ساهمت تاريخياً في ظهور الفقر وتعميقه، فكلما زادت معدلات عدم العدالة في توزيع الدخل في المجتمع زادت معدلات الفقر، وتعاني معظم دول المنظمة من التفاوت الشديد في توزيع الدخل، والجدول التالي يوضح حصة الدخل التي يملكها كل 20٪ من سكان دول منظمة التعاون الإسلامي:

إن انخفاض معدل الفقر في أي دولة هو دالة في التغييرات في متوسط الدخل والتغيرات في توزيع الدخل (2)، حيث تشير الدراسات الاقتصادية

(1) تم الاعتماد في مؤشر حصة الدخل التي يملكها كل 20٪ من سكان دول منظمة التعاون الإسلامي على آخر بيانات متاحة في 1/2024م خلال الفترة 2013/2023م على موقع بيانات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/>، وقد لوحظ عدم توافر بيانات عن الدول التالية، وهي: الجزائر - أذربيجان - البحرين - بورناي - غيانا - العراق - الأردن - الكويت - لبنان - ليبيا - عمان - قطر - السعودية - الصومال - سورينام - سوريا - تركمنستان - أذربيجان - أفغانستان.

(2) عثمان محمد عثمان، التنمية العادلة .. معضلة النمو الاقتصادي أم عدالة التوزيع، ص69.

شكل رقم (70) مؤشر الأطفال في سن المدرسة الابتدائية خارج المدرسة بدول منظمة التعاون الإسلامي (% من عدد الأطفال)



م	الدولة	حصة دخل أدنى 20%	حصة دخل ثاني 20%	حصة دخل ثالث 20%	حصة دخل رابع 20%	حصة دخل أعلى 20%
23	غينيا بيساو	7.8	11.6	15.7	21.8	43
24	نيجيريا	7.1	11.6	16.2	22.7	42.4
25	السودان	7.8	12.1	16.1	21.6	42.4
26	طاجكستان	7.4	12	16.5	22.4	41.7
27	مصر	9	12.8	16.1	20.8	41.3
28	فلسطين	7.3	11.9	16.6	23.2	41.1
29	تونس	7.8	12.3	16.5	22.5	40.9
30	بنغلاديش	8.6	12.6	16.4	21.8	40.7
31	موريتانيا	7.5	12.4	16.9	23	40.2
32	باكستان	9.6	13.1	16.4	21.2	39.6
33	قيرغيزستان	9.4	13.1	16.9	22.1	38.5
34	المالديف	8.9	13.2	17	22.4	38.5
35	غينيا	8.5	13.1	17.3	22.9	38.2
36	ألبانيا	8.4	13.2	17.3	23	38
37	كازاخستان	9.8	13.5	16.8	21.9	37.9
38	الإمارات	9.2	13.8	18.3	23.9	34.8

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- ارتفاع حصة الدخل التي يملكها أعلى 20% من السكان في جميع دول المنظمة التي شملتها الدراسة نسبة 34% من إجمالي الدخل القومي، أعلاها دولة موزمبيق بنسبة 56.1%، ويليهما كل من الكاميرون، وجزر القمر بنسبة 51.7%، 50.4% على التوالي.
- تسجل حصة الدخل التي يملكها أدنى 20% من السكان نسبًا متدنية للغاية، حيث لم تتجاوز 10% في جميع دول المنظمة، أدناها دولتا موزمبيق وجزر القمر اللتان سجلتا نسبة 4.4% فقط.

والشكل التالي يوضح ما سبق:

جدول رقم (28) حصة الدخل التي يملكها كل 20% من سكان دول منظمة التعاون الإسلامي						
م	الدولة	حصة دخل أدنى 20%	حصة دخل ثاني 20%	حصة دخل ثالث 20%	حصة دخل رابع 20%	حصة دخل أعلى 20%
1	موزمبيق	4.4	8.3	12.4	18.8	56.1
2	الكاميرون	4.5	8.5	13.7	21.6	51.7
3	جزر القمر	4.4	9.1	13.9	22.2	50.4
4	بوركينافاسو	6.3	9.8	13.6	20	50.3
5	أوغندا	6.1	10	14.1	20.3	49.5
6	توجو	5.8	9.8	14.2	21.1	49.1
7	تركيا	5.4	10.1	14.6	21.8	48
8	جيبوتي	5.4	10.4	15.1	21.5	47.6
9	إيران	6	10.3	14.7	21.6	47.5
10	ماليزيا	5.7	10	14.8	22.1	47.3
11	المغرب	6.7	10.7	14.7	20.9	47
12	السنغال	7.1	10.8	14.9	21.2	45.9
13	إندونيسيا	7.3	11	15	21	45.8
14	غامبيا	6.6	10.9	15.2	21.7	45.7
15	النيجر	7.6	11.4	15	20.4	45.6
16	بنين	7	11	15	21.4	45.5
17	تشاد	7.1	11.1	15.2	21.4	45.2
18	كوتيفوار	7	11	15.4	21.9	44.7
19	اليمن	7.3	11.5	15.3	21.2	44.7
20	الغابون	6	10.8	15.7	23	44.4
21	سيراليون	7.9	11.7	15.3	21	44.2
22	مالي	7.5	11.2	15.4	22.1	43.8

## رابعًا: الكوارث الطبيعية<sup>(1)</sup>

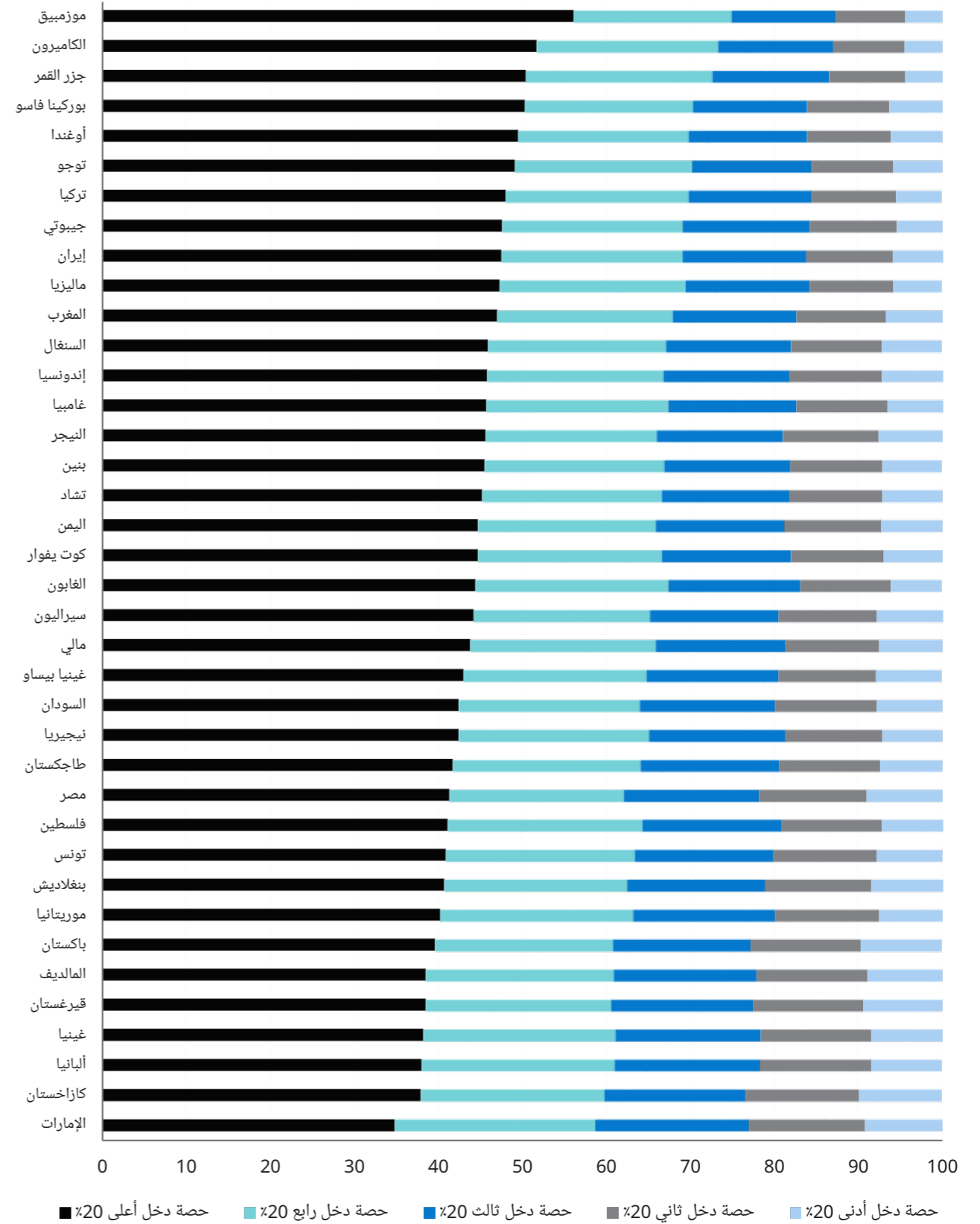
زاد عدد الكوارث الطبيعية في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 573 كارثة (21.2٪ من إجمالي العالمي) خلال الفترة 1991-2000 إلى 785 كارثة (22.5٪ من إجمالي العالمي) خلال فترة 2011-2020، وفيما يتعلق بالتكلفة المادية فلقد كلفت هذه الكوارث دول المنظمة مبلغ 42 مليار دولار خلال الفترة 2011-2020، وفيما يتعلق بالتكلفة البشرية فلقد بلغ عدد المتضررين من هذه الكوارث 199 مليون شخص خلال الفترة (2011-2020).

تشكل الكوارث الطبيعية إحدى مصادر الآثار السلبية على السكان وعلى مسارات التنمية، هذا فضلاً عن آثارها على زيادة معدلات الفقر. ولقد

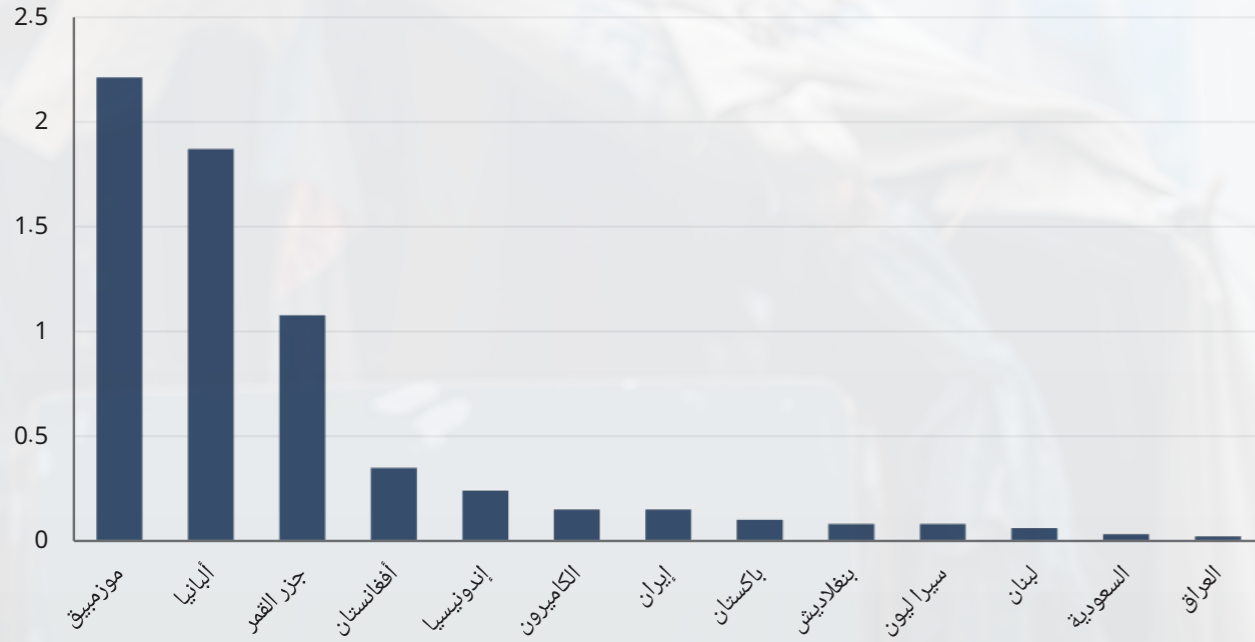
(1) تم الاعتماد في رصد بيانات عدد الكوارث الطبيعية بدول منظمة التعاون الإسلامي، وعدد الأشخاص المتأثرين بها، و معدل الوفيات بسبب الكوارث الطبيعية على المصادر التالية:

- تقرير: Cost of Natural Disasters Report in the OIC Member Countries 2021
- تقرير: استعراض لنقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2021م.
- آخر بيانات متاحة في 1/2024م بموقع بيانات العالم: <https://ourworldindata.org>

شكل رقم (71) حصة الدخل التي يملكها كل 20٪ من سكان دول منظمة التعاون الإسلامي

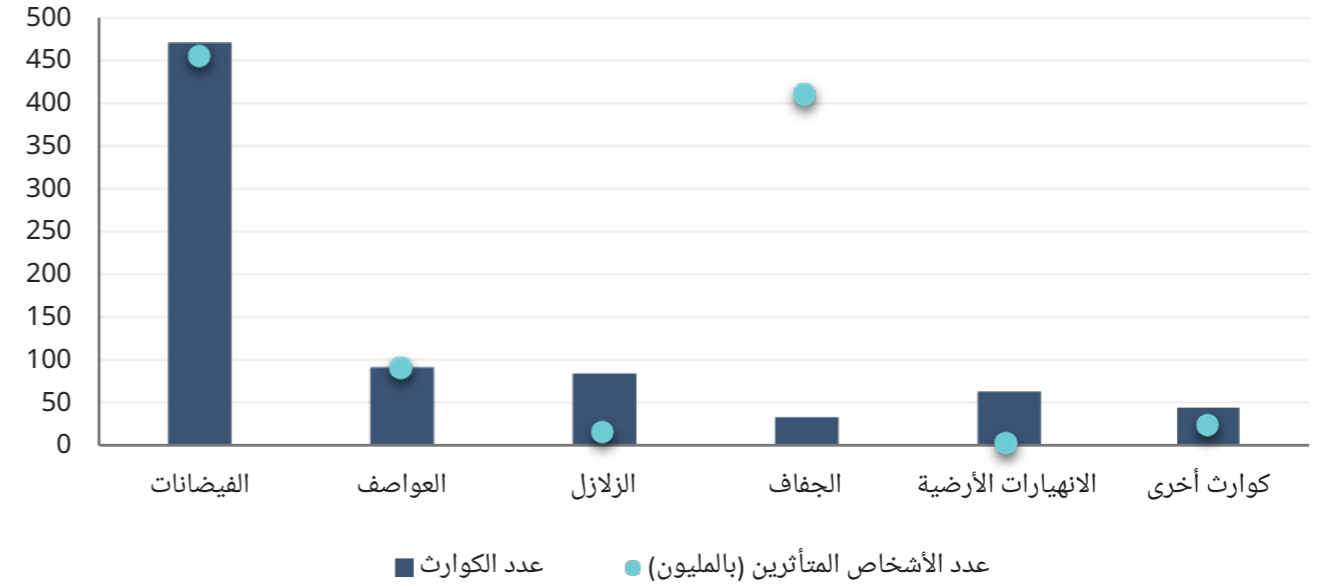


شكل رقم (73) معدل الوفيات لكل 100.000 شخص بسبب الكوارث الطبيعية في دول منظمة التعاون الإسلامي 2023م



نلاحظ من الشكل السابق ارتفاع معدل الوفيات لكل 100.000 شخص بسبب الكوارث الطبيعية في 10 دول من دول المنظمة عن المتوسط العالمي لمعدل الوفيات بسبب الكوارث الطبيعية والبالغ 0.079 لكل 100.000 شخص.

شكل رقم (72) عدد الكوارث الطبيعية بدول منظمة التعاون الإسلامي وعدد الأشخاص المتأثرين بهذه الكوارث (2011-2020)

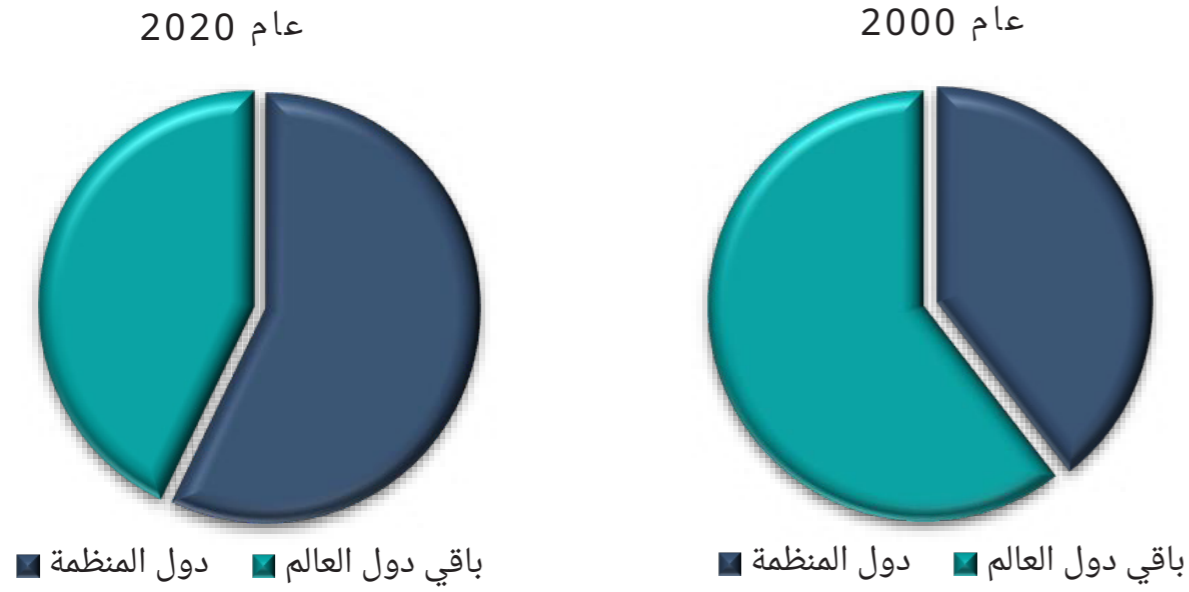


وعدد 63 انهيارًا أرضيًا أثر على 400 ألف شخص، هذا فضلًا عن 44 كارثة أخرى أثرت على 4.6 مليون شخص.

وتعاني عدة دول في المنظمة ارتفاع معدل الوفيات نتيجة الكوارث الطبيعية، والشكل التالي يوضح معدل الوفيات لكل 100.000 شخص بسبب الكوارث الطبيعية في دول المنظمة:

نلاحظ من الشكل السابق أن الفيضانات شكلت نسبة 60% من عدد الكوارث الطبيعية بدول المنظمة خلال الفترة (2011/2020)، وذلك بعدد 470 فيضانات، أثرت على 91 مليون شخص، بينما بلغ عدد العواصف 91 عاصفة بنسبة 12% من عدد الكوارث، أثرت على 18 مليون شخص، وبلغ عدد الزلازل 84 زلزالًا بنسبة 11% من عدد الكوارث، أثرت على 3 ملايين شخص، هذا فضلًا عن حدوث عدد 33 حالة جفاف أثرت على 82 مليون شخص،

شكل رقم (74) عدد ونسبة الصراعات المسلحة التي تكون إحدى بلدان منظمة التعاون الإسلامي طرفاً فيها (2000-2020)



نلاحظ من الشكل السابق ارتفاع عدد الصراعات المسلحة التي كانت إحدى دول منظمة التعاون الإسلامي طرفاً فيها، من 15 صراعاً عام 2000 بنسبة 39.5٪ من إجمالي عدد الصراعات عالمياً، إلى 32 صراعاً عام 2020 بنسبة 57.1٪ من إجمالي عدد الصراعات عالمياً.

وقد أدت كثرة الصراعات إلى زيادة أعداد اللاجئين المنحدرين من بلدان المنظمة لما يناهز 62.8٪ من عدد اللاجئين في العالم خلال عام 2020، حيث انحدر من دول المنظمة أكثر من 13 مليون لاجئ عام 2021. ويعاني أغلب اللاجئين من فقدان مصادر دخولهم وثروتاتهم والحاجة إلى ضروريات الحياة من مسكن ومطعم وملبس، هذا فضلاً عن الخدمات التعليمية والصحية.

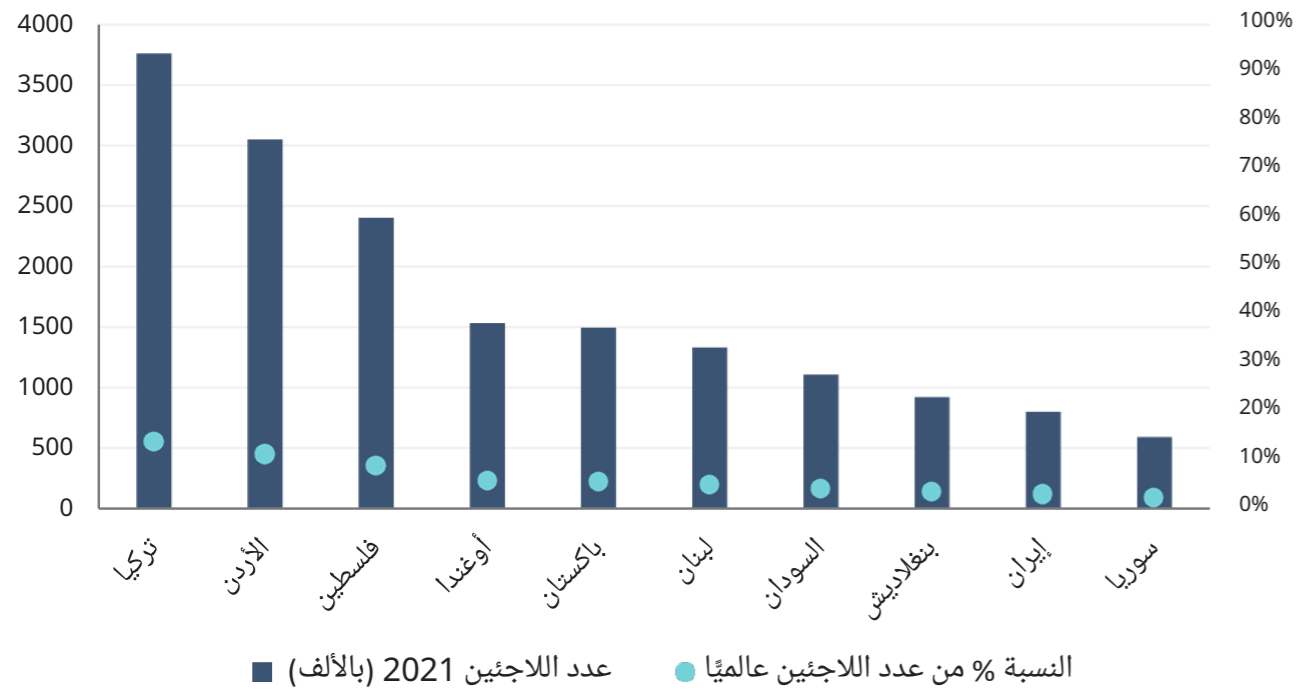
## خامساً: الصراعات والنزاعات المسلحة<sup>(1)</sup>

لقد خلفت الصراعات المسلحة التي عصفت بالعديد من المجتمعات في أعقاب الحرب الباردة حالة دمار وخسائر كبيرة سواء في الأرواح أو الموارد الاقتصادية، مما أدى إلى انهيار الكثير من الدول الهشة واستشرى حالة انعدام الأمن على الصعيدين المحلي والدولي، ودخلت العديد من الدول في دائرة مفرغة من الفقر والتخلف وعدم الاستقرار، وكانت منطقة منظمة التعاون الإسلامي هي الأكثر معاناةً من ويلات الصراعات والعنف الممنهج مقارنة ببقية المناطق في العالم.

- (1) تم الاعتماد في رصد عدد ونسبة الصراعات المسلحة التي تكون أحد بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وعدد اللاجئين والنازحين المنحدرين من دول المنظمة على المصادر التالية:
- تقرير: استعراض لنقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2021م.
  - تقرير: تحقيق الأمن والسلام في عالم حافل بالاضطرابات في البلدان الأعضاء تحد شاق أمام منظمة التعاون الإسلامي 2019م.
  - تقرير: الاتجاهات العالمية للنزوح القسري في عام 2021م، الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)
  - آخر بيانات متاحة في 2024/1 م بموقع بيانات البنك الدولي:

<https://databank.worldbank.org/>

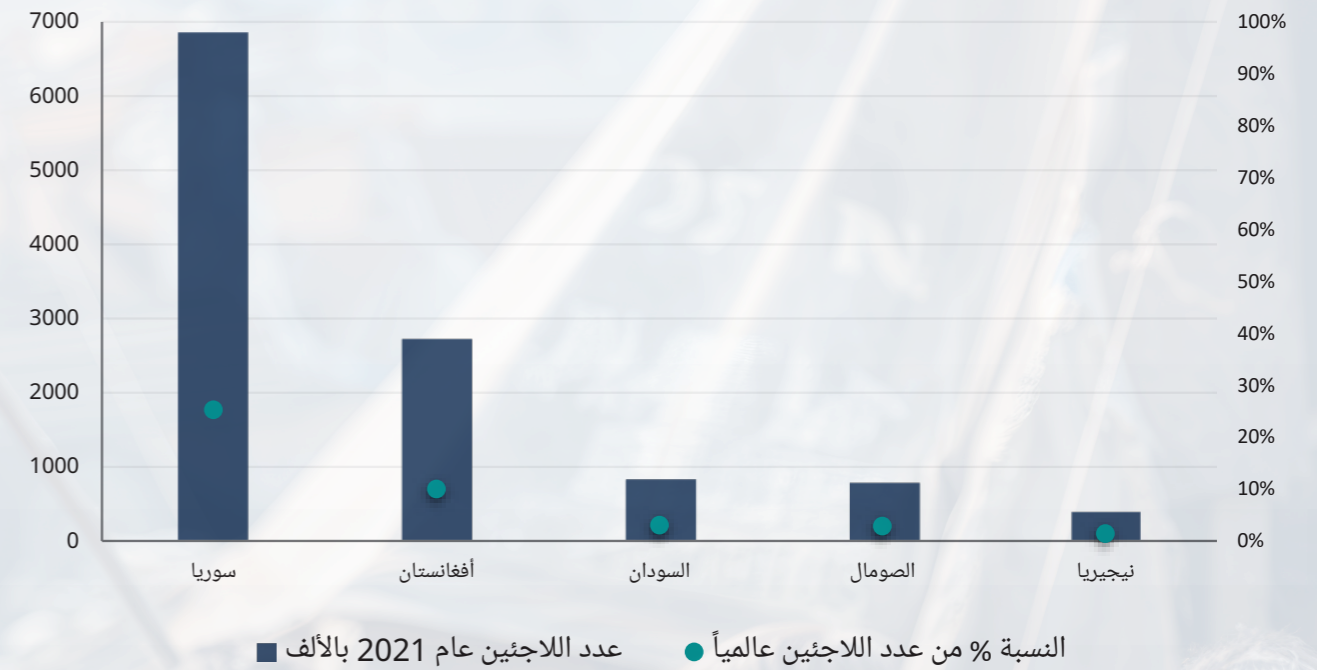
شكل رقم (76) عدد اللاجئين داخل أعلى عشر دول في منظمة التعاون الإسلامي (ألف نسمة) والنسبة % من عدد اللاجئين عالميًا



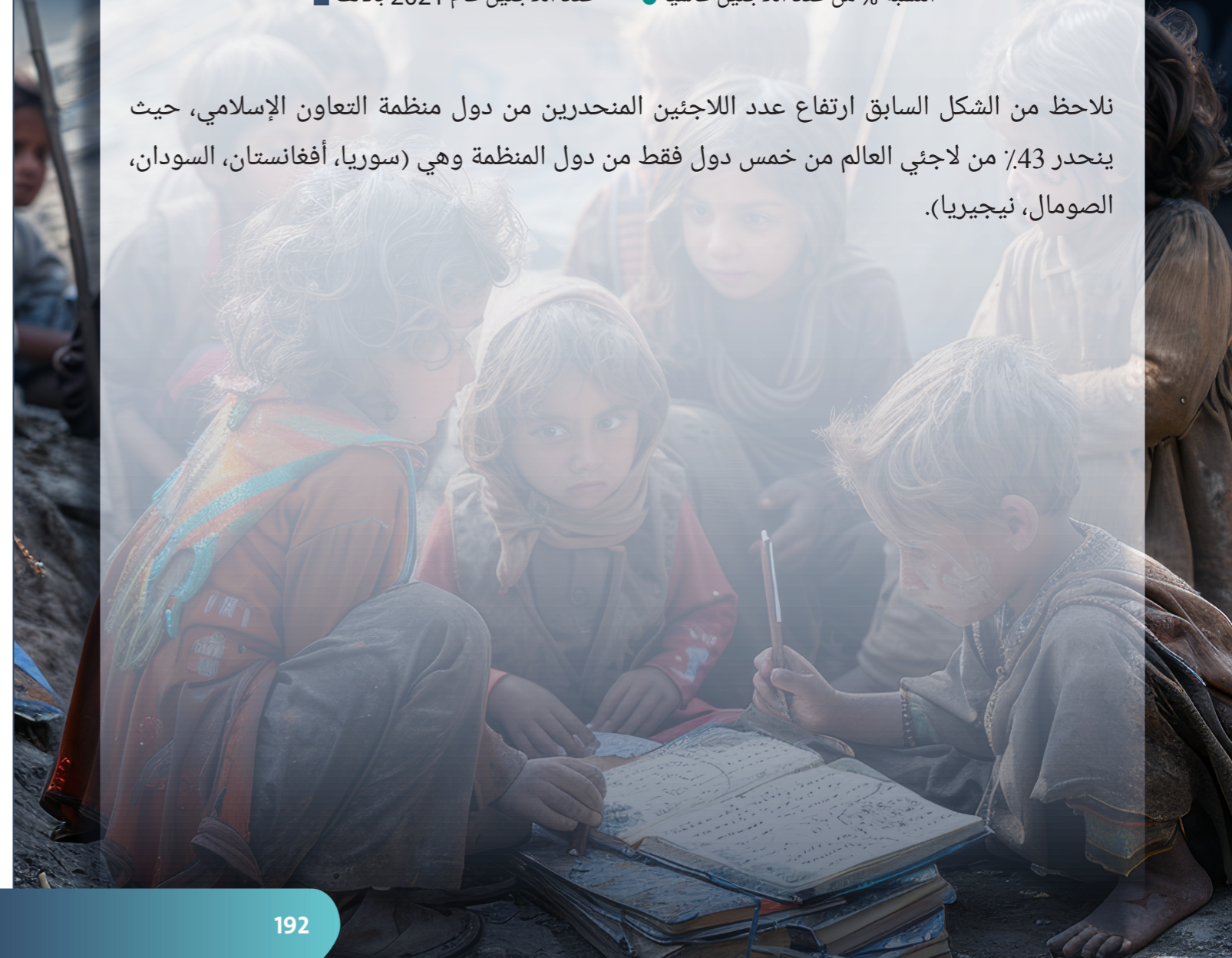
نلاحظ من الشكل السابق استحواذ 10 دول من دول المنظمة داخل أراضيها على 63% من الإجمالي العالمي من عدد اللاجئين، هذا فضلًا عن أن دول المنظمة تُعد موطئًا لما يقارب 20 مليون لاجئ، أي ما يعادل 72% من الإجمالي العالمي المسجل عام 2021م.

وقد تسببت الصراعات والنزاعات المسلحة في زيادة عدد النازحين داخليًا، والذين يعانون من عدم التمتع بالحماية والدعم، مع عدم توافر الاحتياجات الأساسية للحياة، وذلك لانتقالهم غالبًا إلى مناطق يصعب تقديم المساعدات الإنسانية لهم فيها، لذلك يعتبرون من الفئات الأشد ضعفًا في العالم.

شكل رقم (75) عدد اللاجئين المنحدرين من أعلى خمسة دول في منظمة التعاون الإسلامي (ألف نسمة) والنسبة % من عدد اللاجئين عالميًا



نلاحظ من الشكل السابق ارتفاع عدد اللاجئين المنحدرين من دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث ينحدر 43% من لاجئي العالم من خمس دول فقط من دول المنظمة وهي (سوريا، أفغانستان، السودان، الصومال، نيجيريا).



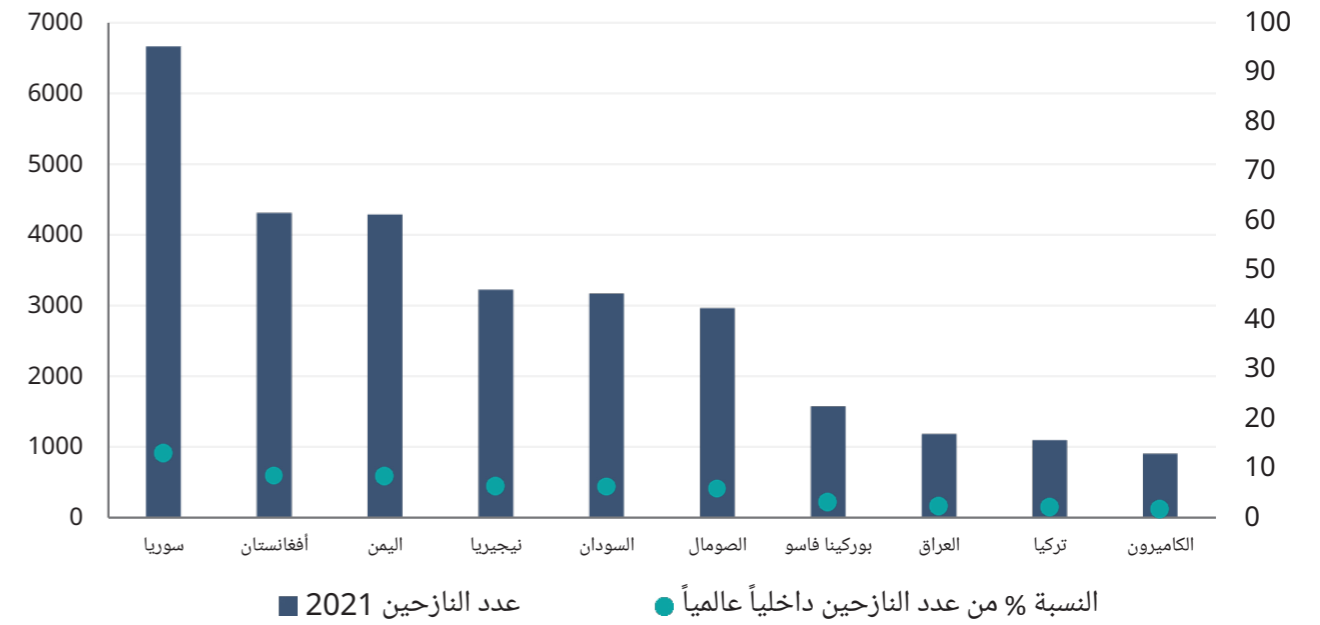
## سادساً: اتباع النظم الغربية في تحقيق الضمان الاجتماعي<sup>(1)</sup>



لقد أدى اتباع النظم الغربية في تحقيق الضمان الاجتماعي كبدل عن التشريعات التكافلية المالية الإسلامية إلى تفاقم مشكلة الفقر، تلك النظم التي لم تظهر في عالم التشريع الوضعي إلا في عام 1935 في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم ظهرت في فرنسا عام 1942، ثم بمنظمة الأمم المتحدة بإعلان حقوق الإنسان عام 1948<sup>(1)</sup>، وذلك ليس من أجل علاج مشكلة الفقر وإنما لتأمين النظام الرأسمالي من الانهيار، لا سيما مع تصاعد الفكر الاشتراكي وتفاقم صراع الطبقات والمشاكل الاجتماعية المتولدة عن الثورة الصناعية<sup>(2)</sup>، ولقد عانى أغلب الفقراء بدول المنظمة من عدم تغطية برامج الضمان الاجتماعي الوضعية.

- (1) سعيد عبدالسلام حبيب، التكافل والضمان الاجتماعي في الإسلام، ص9.
- (2) بيلى إبراهيم أحمد العليمي، مدى فعالية الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي، ص237/238.

شكل رقم (77) عدد النازحين داخلياً بأعلى عشرة بلدان من بلدان منظمة التعاون الإسلامي (ألف نسمة) والنسبة % من عدد النازحين داخلياً عالمياً



نلاحظ من الشكل السابق ارتفاع عدد النازحين داخلياً في العديد من دول المنظمة، حيث نزح 30 مليون مواطن داخل 10 دول فقط من دول المنظمة، وذلك بنسبة 64% من عدد النازحين داخلياً عالمياً والبالغ عددهم 51.3 مليون نازح.



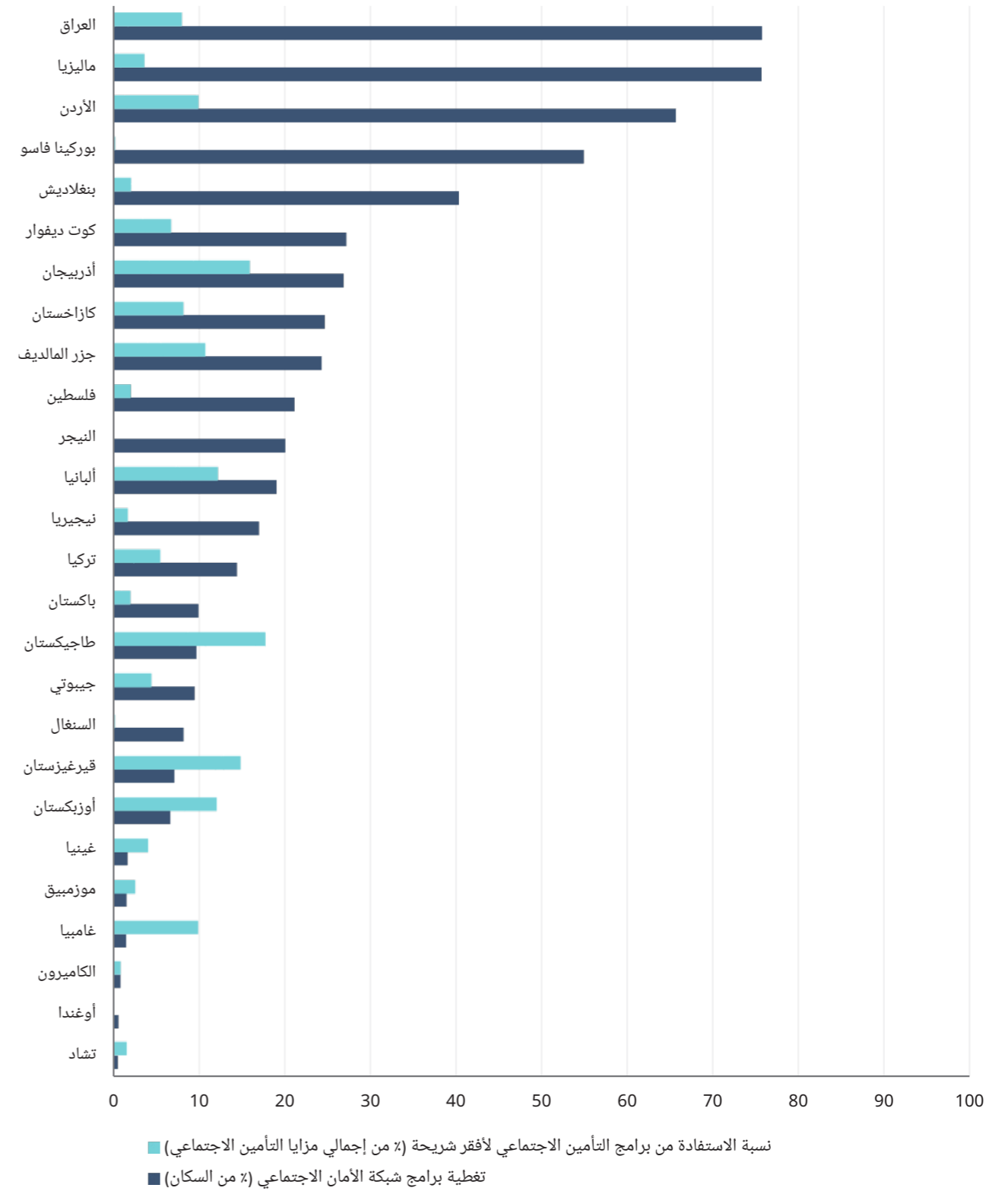
حيث يوجد 6 دول من دول المنظمة تخطت نسبة الاستفادة من برامج التأمين الاجتماعي لأفقر شريحة 10% من إجمالي مزايي التأمين الاجتماعي؛ بينما انخفضت نسبة الاستفادة من برامج التأمين الاجتماعي لأفقر شريحة 3% من إجمالي مزايي التأمين الاجتماعي بعدد 11 دولة من دول المنظمة.

نلاحظ من الشكل السابق ما يلي:

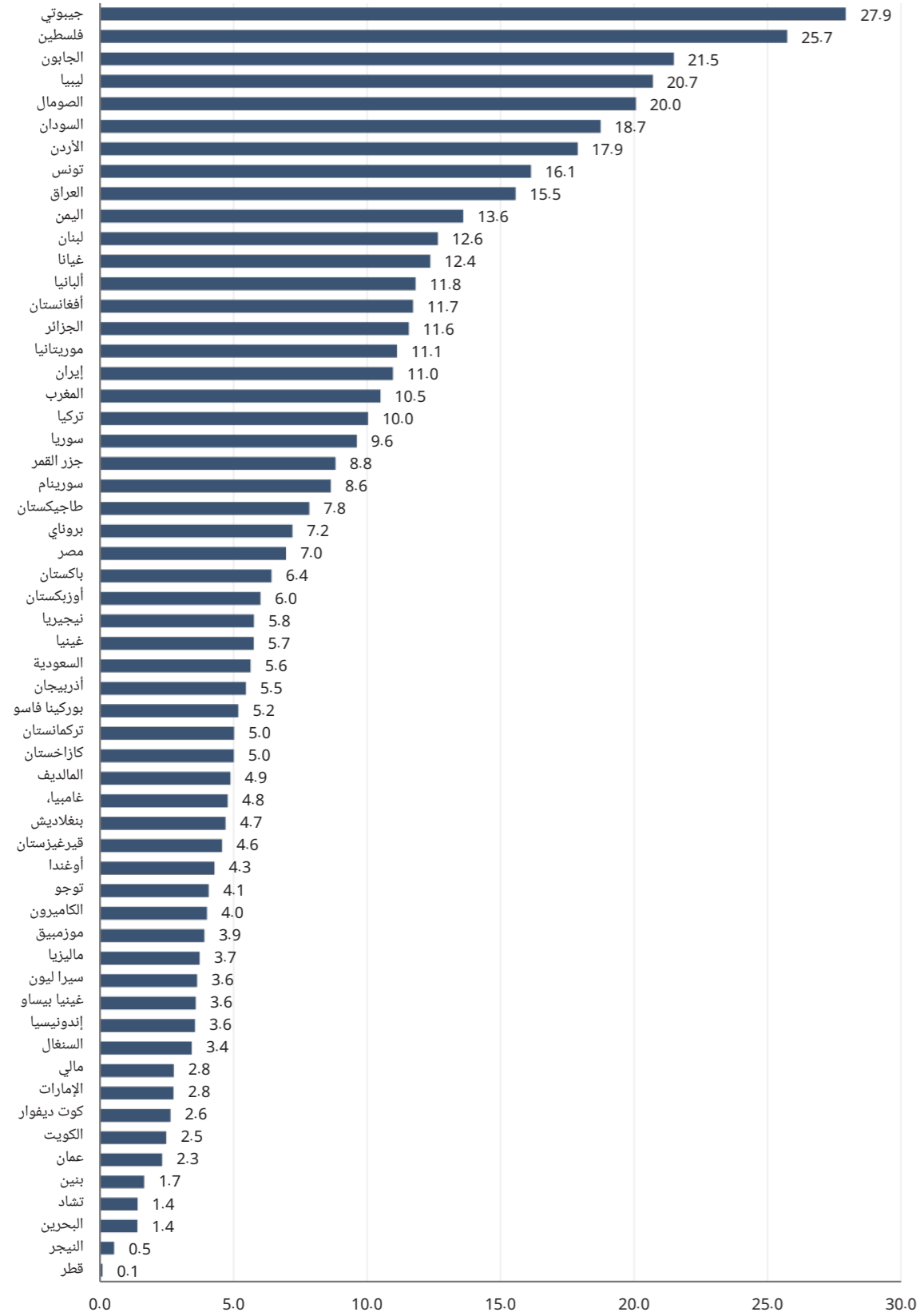
- التفاوت بين دول المنظمة في تغطية برامج شبكة الأمان الاجتماعي، حيث يوجد 5 دول تخطت فيها نسبة تغطية برامج الأمان الاجتماعي 40% من عدد السكان؛ بينما يوجد 12 دولة انخفضت نسبة تغطية برامج الأمان الاجتماعي 10% من عدد السكان.

- التفاوت بين دول المنظمة في نسبة الاستفادة من برامج التأمين الاجتماعي لأفقر شريحة،

شكل رقم (78) تغطية برامج شبكة الأمان الاجتماعي بدول منظمة التعاون الإسلامي (% من السكان) ونسبة الاستفادة من برامج التأمين الاجتماعي لأفقر شريحة (% من إجمالي مزايي التأمين الاجتماعي)



شكل رقم (79) معدل البطالة الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي (% من إجمالي القوى العاملة)  
- تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية -



## سابعًا: ارتفاع معدلات البطالة<sup>(1)</sup>

معدلات بطالة مرتفعة مقارنة بالمعدل العالمي ومعدل البلدان المتقدمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، والشكل التالي يوضح معدل البطالة بدول منظمة التعاون الإسلامي:

العلاقة بين البطالة والفقر علاقة طردية، فكل منهما يؤثر على الآخر في المدى القصير، فكلما ارتفعت معدلات البطالة ارتفعت معدلات الفقر، ولقد سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي



نلاحظ من الشكل السابق ما يلي:

- تباين دول المنظمة في المعدل ما بين معدل بطالة 0.095% من إجمالي القوة العاملة بدولة قطر، ومعدل 27.929% بدولة جيبوتي.

- ارتفاع معدل البطالة بعدد 27 دولة من دول المنظمة عن المتوسط العالمي البالغ 5.773%، منها 9 دول يعاني فيها أكثر من 15% من إجمالي القوة العاملة من البطالة.

## ثامناً: ارتفاع معدلات التضخم<sup>(1)</sup>

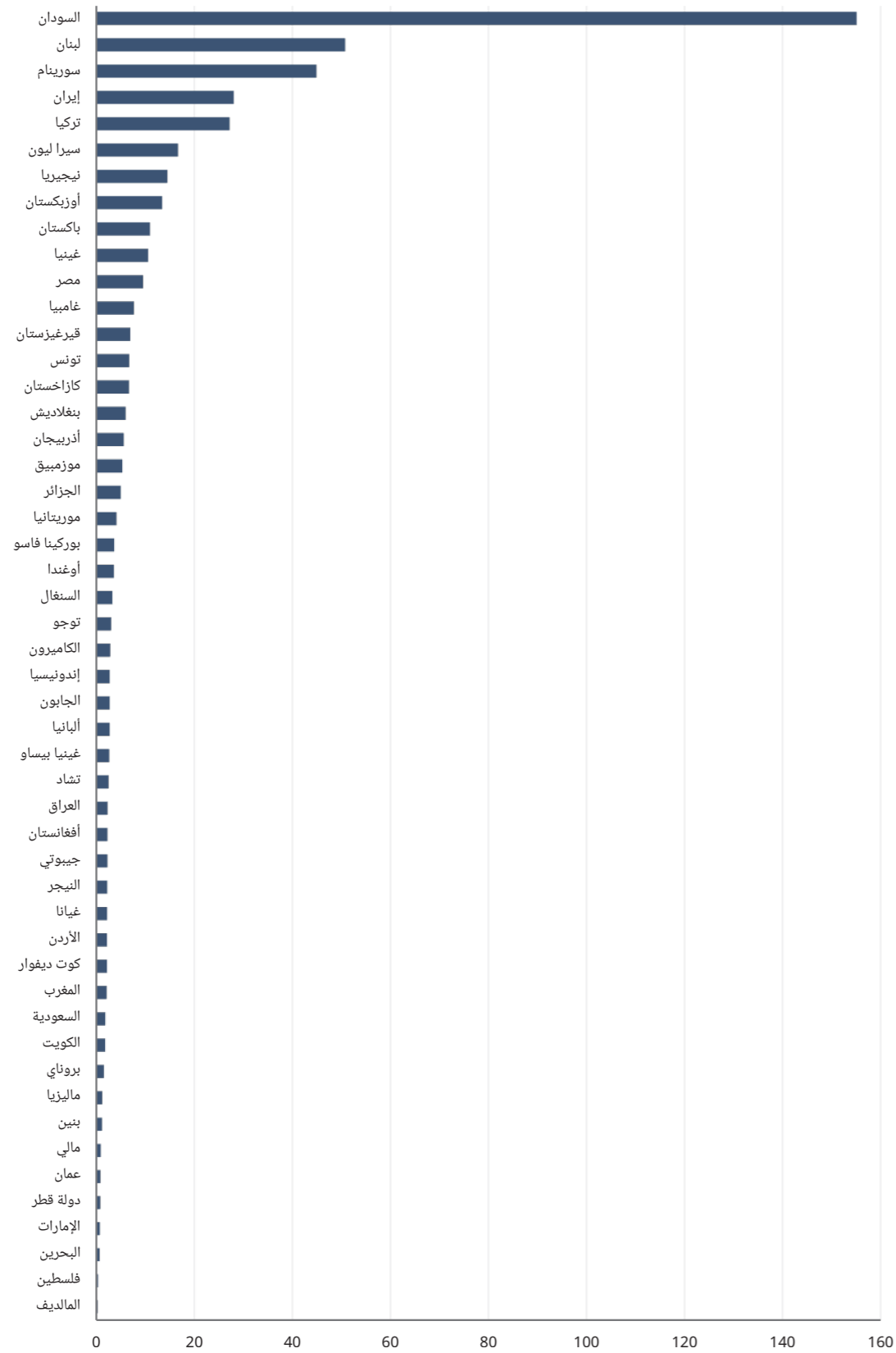
وتستهلك نسبة أكبر من دخلها في السلع والخدمات الأساسية.

وتشير متوسطات معدلات التضخم بناء على المنطقة الجغرافية إلى أن متوسط معدلات التضخم لدى مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي كانت عند مستوى أعلى من متوسط أغلب مجموعات المناطق الجغرافية في العالم، والشكل التالي يوضح ذلك:

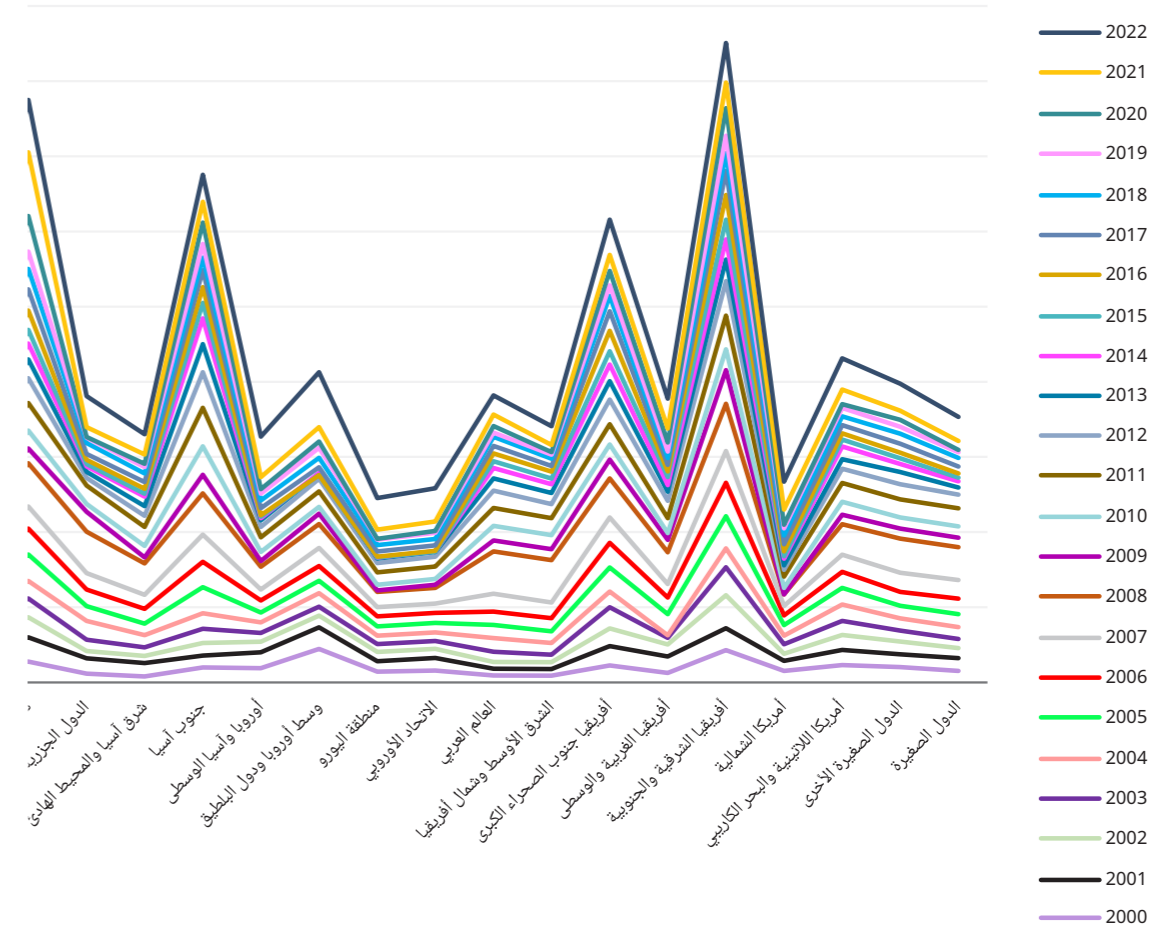
يُعد التضخم أحد أهم المتغيرات المفسرة للفقير في الاقتصاديات العالمية، فالعلاقة بين التضخم والفقير علاقة عكسية، بمعنى أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر، وتتعدد الآليات التي من خلالها يؤدي التضخم إلى ارتفاع معدلات الفقر، والتي من أهمها: انخفاض قيمة الأجور الحقيقية، وارتفاع تكلفة المعيشة، وانخفاض قيمة المدخرات، وهذه الآليات تكون أكثر شدة على الأسر الفقيرة التي تعتمد بشكل أكبر على دخلها من الأجور والدخول الثابتة،



شكل رقم (81) متوسط معدلات التضخم، أسعار المستهلكين (% سنويًا)  
في دول منظمة التعاون الإسلامي آخر خمس سنوات (2018/2022م)



شكل رقم (80) متوسط معدلات التضخم، أسعار المستهلكين (% سنويًا)  
بمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي، ودول العالم بناء على المنطقة الجغرافية (2000/2022م)

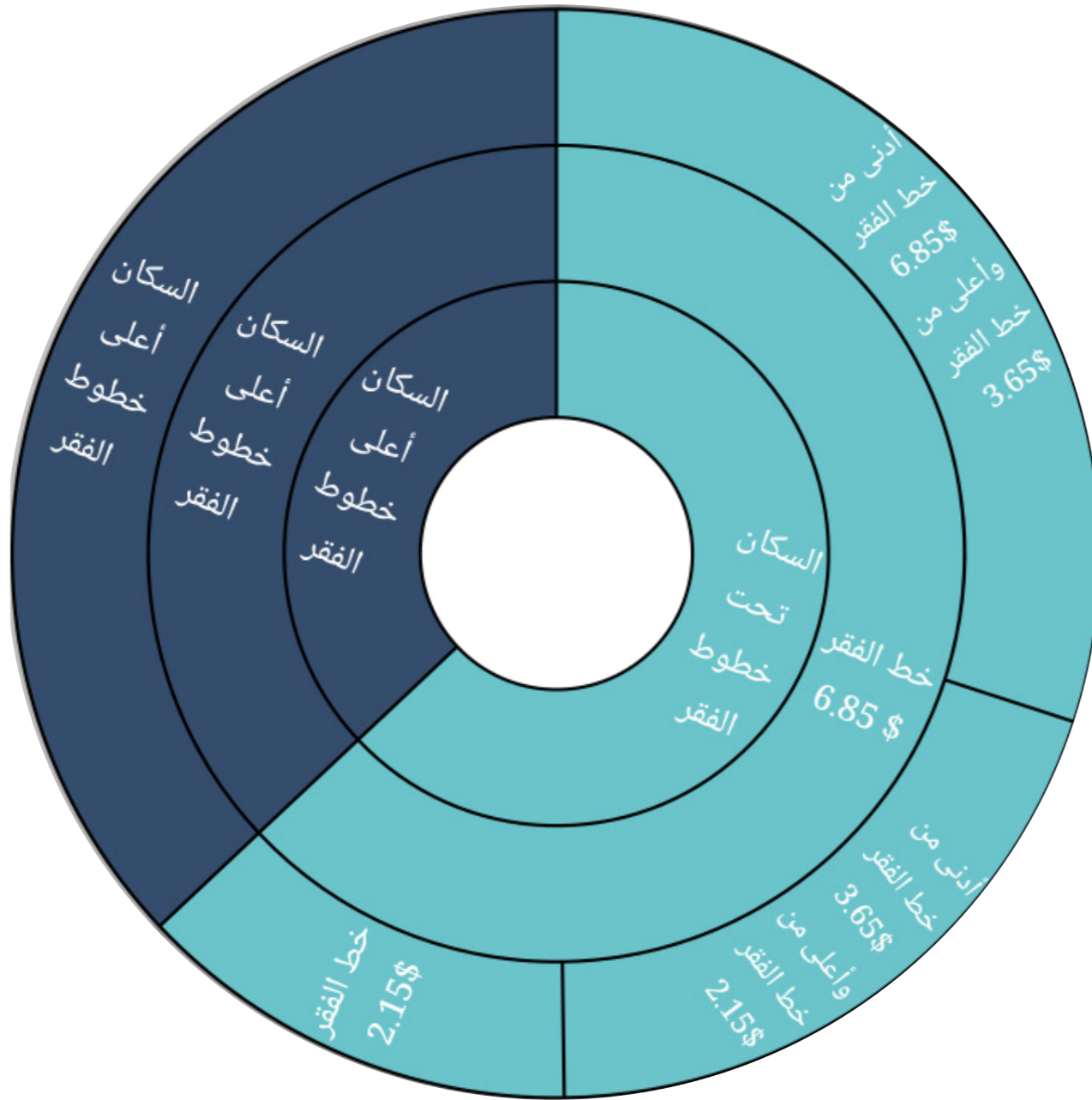


ولقد سجل متوسط معدل التضخم في دول منظمة التعاون الإسلامي آخر خمس سنوات (2018/2022م) ارتفاعًا في إحدى وعشرين دولة عن المتوسط العالمي لمعدل التضخم آخر خمس سنوات والبالغ 3.66٪، كما تخطى متوسط معدل التضخم خلال الفترة نسبة 10٪ في عشر دول من دول المنظمة، منها خمس دول تخطى معدل التضخم فيها 20٪، وهي: السودان 155.1٪، لبنان 50.6٪، سورينام 44.8٪، إيران 28٪، تركيا 27.1٪، والشكل التالي يوضح ذلك:



الخطاب العربي





السكان تحت خطوط الفقر ■ السكان أعلى خطوط الفقر ■

- 6/ يعيش أكثر من 714 مليون شخص داخل دول المنظمة في فقر متعدد الأبعاد، بنسبة 27.8% من سكان دول المنظمة، وتخطي عدد السكان بدولة الصومال، مع انخفاض المؤشر في 36 دولة من دول المنظمة عن المتوسط العالمي البالغ 1.7 طبيب لكل 1000 شخص.

## أولاً: نتائج التقرير

بنسبة 54% من عدد دول المنظمة، مع وجود تباين بين دول المنظمة في درجة المؤشر ما بين درجة 26 بدولة الإمارات العربية المتحدة، ودرجة 50.5 بدولة موزمبيق.

4/ يحل 10 دول من دول المنظمة ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً بنسبة 18% من دول المنظمة، وعدد 17 دولة ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة بنسبة 31% من دول المنظمة، وعدد 10 دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة بنسبة 18% من دول المنظمة، وعدد 18 دولة ضمن مجموعة التنمية البشرية المنخفضة بنسبة 32% من دول المنظمة.

5/ التباين الشديد بين دول المنظمة في العديد من مؤشرات الصحة، والتعليم، وتوافر الخدمات الأساسية، ومن ذلك على سبيل المثال؛ مؤشر عدد الأطباء لكل 1000 شخص، حيث تراوح المؤشر ما بين 4.03 طبيب بدولة كازاخستان لكل 1000 شخص، و 0.02 طبيب

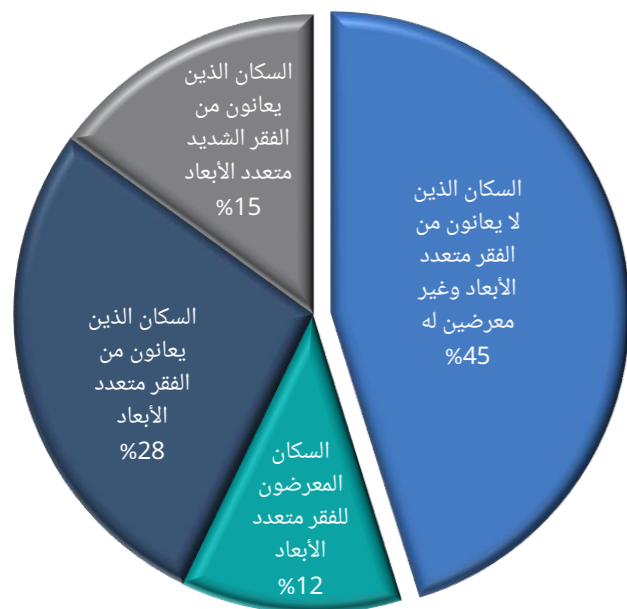
في ضوء العرض والتحليل السابق بالتقرير، يمكن إيجاز أهم النتائج المستخلصة منه في الآتي:

1/ معاناة أكثر من 249 مليون نسمة في دول المنظمة الوقوع تحت خط الفقر الدولي البالغ 2.15 دولار في اليوم، وذلك بنسبة 13.23% من سكان دول المنظمة، كما يقع أكثر من 661 مليون نسمة في دول المنظمة تحت خط الفقر الدولي البالغ 3.65 دولار في اليوم، وذلك بنسبة 33% من سكان دول المنظمة، ويقع أكثر من مليار و260 مليون نسمة في دول المنظمة تحت خط الفقر الدولي البالغ 6.85 دولار في اليوم، بنسبة 63% من سكان المنظمة.

2/ معاناة أكثر من 424 مليون نسمة الوقوع تحت خطوط الفقر الوطنية داخل 36 دولة من دول المنظمة، بنسبة 27% من عدد سكان دول المنظمة.

3/ ارتفاع درجة معامل جيني -أحد مقاييس عدم المساواة- في غالبية دول المنظمة، حيث تخطت درجة المؤشر (30) في عدد 31 دولة

شكل رقم (84) نسبة سكان المنظمة الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد عام 2023م



للمؤشر، باستثناء 4 دول فقط وهي: الإمارات وقطر والكويت والسعودية.

ب/ انخفاض مستوى الخدمات التعليمية: حيث يعاني أكثر من 20% من الأطفال في سن المرحلة الابتدائية في 9 دول من دول المنظمة من عدم إمكانية الحصول على الخدمات التعليمية.

ج/ عدم العدالة في توزيع الدخل: حيث ارتفعت حصة الدخل التي يملكها أعلى 20% من السكان في جميع دول المنظمة التي شملتها الدراسة نسبة 34% من إجمالي الدخل القومي، أعلاها دولة موزمبيق بنسبة 56.1%، تلاها كل من الكاميرون، وجزر القمر بنسبة 51.7%، 50.4% على التوالي، بينما سجلت حصة الدخل التي يملكها أدنى 20% من السكان

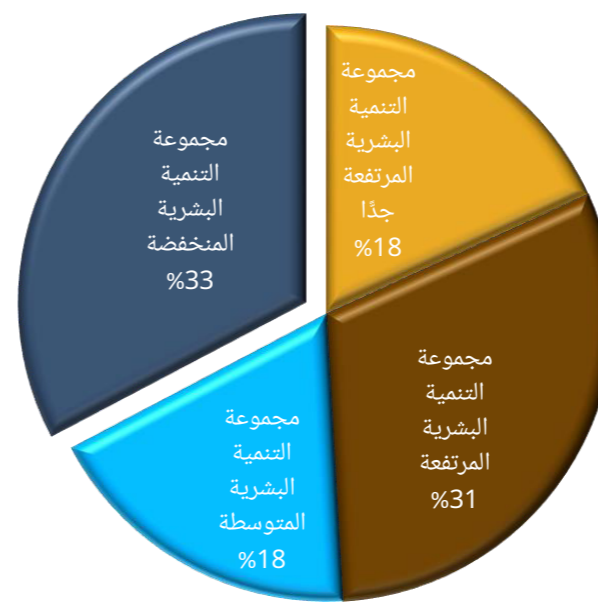
10/ وجود تفاوت شديد بين دول المنظمة في نسبة السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد، حيث يوجد أكثر من 20% من السكان معرضين للفقر متعدد الأبعاد في 7 دول من دول المنظمة أعلاها دولة غامبيا بنسبة 20% من السكان، بينما يوجد أقل من 5% من السكان معرضين للفقر متعدد الأبعاد في 12 دولة من دول المنظمة، هذا فضلاً عن تركيز 61% من عدد الأشخاص المعرضين للفقر متعدد الأبعاد في دول المنظمة بعدد أكثر من 122 مليون شخص، في خمس دول فقط، وهي: (نيجيريا، وبنغلاديش، وباكستان، وإندونيسيا، وأوغندا).

11/ يفتقر 191 مليون فقير من الفقراء الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد بدول المنظمة إلى ظروف معيشية محسنة، وذلك بنسبة 41.5% من عدد الفقراء متعددي الأبعاد بدول المنظمة، كما يعاني 167 مليون فقير الحرمان من التعليم، وذلك بنسبة 36% من عدد الفقراء متعددي الأبعاد، ولا يحصل 105 مليون فقير على الخدمات الصحية الأساسية، وذلك بنسبة 23% من عدد الفقراء متعددي الأبعاد.

12/ تعدد الأسباب المباشرة للفقر في دول منظمة التعاون الإسلامي، والتي من أهمها ما يلي:

أ/ انخفاض مستوى الخدمات الصحية: حيث ينخفض مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي في جميع دول منظمة التعاون الإسلامي عن المتوسط العالمي

شكل رقم (83) عدد دول المنظمة بمجموعات التنمية البشرية عام 2022م



النيجر بنسبة 76.3% من السكان، بينما يعيش أقل من 0.5% من السكان في فقر شديد متعدد الأبعاد في 13 دولة من دول المنظمة، منهم سبع دول لا يعاني أي من سكانها من الفقر الشديد متعدد الأبعاد، هذا فضلاً عن تركيز 56% من عدد الأشخاص الذين يعانون الفقر الشديد متعدد الأبعاد في دول المنظمة بعدد أكثر من 256 مليون شخص، في خمس دول فقط، وهي: (باكستان، ونيجيريا، وبنغلاديش، وأوغندا، والسودان).

9/ يوجد داخل دول المنظمة أكثر من 199 مليون شخص من السكان معرضين للفقر متعدد الأبعاد، بنسبة 12% من عدد السكان، وتخطي عدد السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد داخل 18 دولة من دول المنظمة المتوسط العالمي لنسبة السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد البالغ 14.8%.

الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد داخل 22 دولة من دول المنظمة للمتوسط العالمي نسبة الفقر متعدد الأبعاد البالغ 18.2%، مع وجود تفاوت شديد بين دول المنظمة في نسبة السكان الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد، حيث يعيش أكثر من 50% من السكان في فقر متعدد الأبعاد في 13 دولة، بينما يعيش أقل من 10% من السكان في فقر متعدد الأبعاد في 17 دولة، وذلك بين نسبة 91% من السكان يعانون الفقر متعدد الأبعاد في دولة النيجر، ونسبة 0.2% من السكان يعانون الفقر متعدد الأبعاد في دولة تركمانستان.

7/ تركز 56% من الأشخاص الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد في دول المنظمة بعدد يتجاوز 256 مليون شخص داخل خمس دول فقط، وهي: (باكستان، ونيجيريا، وبنغلاديش، وأوغندا، والسودان).

8/ يعاني أكثر من 242 مليون شخص داخل دول المنظمة الفقر الشديد متعدد الأبعاد، بنسبة 15% من عدد السكان، وتخطي عدد السكان الذين يعانون الفقر الشديد متعدد الأبعاد داخل 21 دولة من دول المنظمة المتوسط العالمي لنسبة الفقر الشديد متعدد الأبعاد البالغ 7.9%، مع وجود تفاوت شديد بين دول المنظمة في نسبة السكان الذين يعانون الفقر الشديد متعدد الأبعاد، حيث يعيش أكثر من 25% من السكان في فقر شديد متعدد الأبعاد في 12 دولة أعلاها دولة

## ثانيًا: التوصيات

دون القروض باهظة التكلفة، خصوصًا في الدول النامية التي تتضاعف بها تكلفة الاقتراض كثيرًا لأسباب عديدة منها غياب مؤسسات حماية المستهلك.

2/ البحث والتطوير والابتكار لمؤسسات الصدقة بصورها المتنوعة حسب احتياجات المجتمعات المحلية، مثل مؤسسات إطعام الطعام، وغيرها من المؤسسات.

3/ التمكين التشريعي والنظامي والمالي لهذه المؤسسات في مختلف الدول، حيث إن هذا التمكين يحقق لها الاستقرار المؤسسي والاستقرار المالي، كما يمكنها من التخطيط طويل الأجل لبرامجها، ومن الجدير بالذكر أن معظم الدول الإسلامية ليس فيها تشريعات قوية لهذه المؤسسات، فضلًا عن أن هذه المؤسسات لا تتلقى الدعم المؤسسي والمالي الملائم لدورها الاستراتيجي، وإنما تقوم على العطاء الفردي غالبًا.

يوصي التقرير بالعمل على تنفيذ عدد من التوصيات، من أهمها:

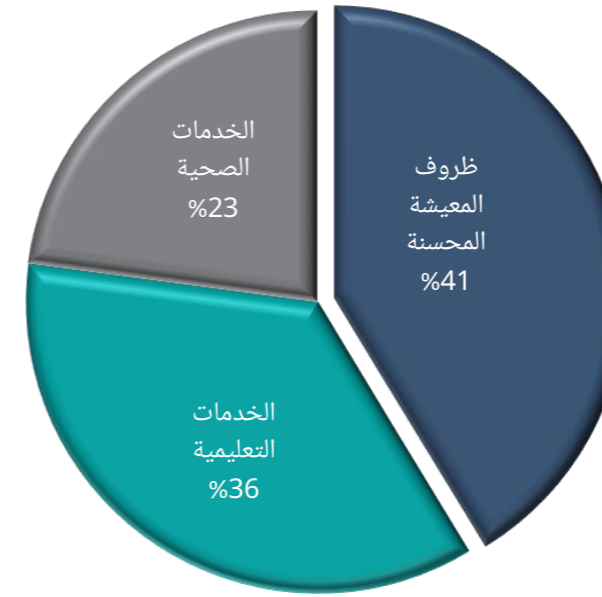
1/ ضرورة تفعيل المؤسسات المالية الاجتماعية في النظام الاقتصادي الإسلامي؛ والتي تُعد فرصة مميزة نحو إنشاء مؤسسات فعالة وقادرة على تحقيق البناء الحضاري للنظام الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي، وعودة ريادة المسلمين، ومن صور هذه المؤسسات ما يلي:

أ/ مؤسسة الزكاة التي تلعب دورًا محوريًا في مواجهة الفقر الدائم، وأسباب الفقر الدائمة من ديون وكوارث.

ب/ مؤسسة الوقف التي لها تأثير استراتيجي بعيد المدى في التمكين للمجتمعات المحلية، وتوفير مختلف احتياجاتها الضرورية والحاجية، بل والتحسينية.

ج/ مؤسسة القرض الحسن التي تعمل على توفير النقد الطارئ للاحتياجات بما يحول

شكل رقم (85) أبعاد معاناة الأشخاص الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد



دول يعاني فيها أكثر من 15% من إجمالي القوة العاملة من البطالة.

ب/ ارتفاع معدلات التضخم: حيث سجل متوسط معدل التضخم في دول منظمة التعاون الإسلامي آخر خمس سنوات (2018/2022م) ارتفاعًا في إحدى وعشرين دولة عن المتوسط العالمي لمعدل التضخم آخر خمس سنوات والبالغ 3.66%.

نسبًا متدنية للغاية، حيث لم تتجاوز 10% في جميع دول المنظمة، أدناها دولتا موزمبيق وجزر القمر اللتان سجلتا نسبة 4.4% فقط.

د/ الكوارث الطبيعية: حيث ارتفع عدد الكوارث الطبيعية في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 573 كارثة (21.2% من إجمالي العالمي) خلال الفترة 2000-1991 إلى 785 كارثة (22.5% من إجمالي العالمي) خلال فترة 2011-2020.

هـ/ الصراعات والنزاعات المسلحة: حيث ارتفع عدد الصراعات المسلحة التي كانت إحدى دول منظمة التعاون الإسلامي طرفًا فيها، من 15 صراعًا عام 2000 بنسبة 39.5% من إجمالي عدد الصراعات عالميًا، إلى 32 صراعًا عام 2020 بنسبة 57.1% من إجمالي عدد الصراعات عالميًا.

13/ تتعدد الأسباب غير المباشرة للفقر في دول المنظمة، والتي من أهمها ما يلي:

أ/ ارتفاع معدلات البطالة: حيث ارتفع معدل البطالة بعدد 27 دولة من دول المنظمة عن المتوسط العالمي البالغ 5.773%، منها 9



4/ السعي قدمًا نحو تفعيل برامج تحقق التكامل الاقتصادي بين دول منظمة التعاون الإسلامي، بما يدعم الاستغلال الأمثل للموارد في الدول الإسلامية ويسهم في تحقيق التنمية المنشودة في كافة البلدان الإسلامية.

5/ ضرورة الرصد والتحليل المستمر لهذه الظاهرة الخطيرة والمؤرقة، بما يخدم صنع القرار والمؤسسات لمواجهة الشاملة للفقر ومسبباته المتعددة، فضلًا عن تخفيف آثاره المختلفة، مع التحديث المستمر للأرقام وإحصاءات والتحليلات ونشرها أولاً بأول.

6/ ضرورة النظر في الاحتياجات التعليمية والتربوية والصحية بما يتناسب مع ظروف وتحديات الدول الناشئة والأقل نموًا، مع توجيه عناية خاصة للمجتمعات الريفية والقروية، كل ذلك وفق محددات شديدة المرونة.

7/ توجيه التمويل الأصغر بما يخدم التنمية، والعمل الجاد على منع انتشار القروض باهظة التكلفة، وتطوير البرامج التي تخدم الأسر والمجتمعات الريفية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والخروج من مستوى الفقر والفقر المدقع.



المرآة



1. إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموافقات، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الخبر، السعودية، ط1، 1997م.
2. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر.
3. أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، دار التفسير، جدة، السعودية، ط1، 2015م.
4. أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، التفسير البسيط، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، ط1، 1430هـ.
5. أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، الناسخ والمنسوخ، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1408هـ.
6. أبو غبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، دار الفكر، بيروت، لبنان.
7. أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1979م.
8. أسماء حسن بابكر جبريل، دور المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، 2017م.
9. إيريك جنسن، الفقر والتعليم، ترجمة: صفاء الأعرس، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2015م.
10. بيلى إبراهيم أحمد العليمي، مدى فعالية الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ع6، 1992م.
11. جلال أمين، فلسفة علم الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط4، 2018م.
12. جون بيليس - وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004م.
13. خالد أبو اسماعيل - ومانويلا نعمه، قياس الفقر: الأطر الرئيسية وأمثلة على المستوى العالمي في الدول العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان.
14. رمضان صديق، الدين وأثره في التنمية الاقتصادية، الإسراء للطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 2015م.
15. سالم توفيق النجفي - إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي: دراسة تحليلية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مج10، ع26، 2001م.
16. سعيد عبدالسلام حبيب، التكافل والضمان الاجتماعي في الإسلام، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، كتب إسلامية، العدد32، 1963م.
17. سوزان حسن أبو العينين، الفقر في الدول العربية (الأسباب والسياسات)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، ع4، 2004م.
18. شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ.
19. شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1979م.
20. الطيب لحيلج - ومحمد جصاص، الفقر التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ع7، 2010م.
21. عبدالحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1، 1409هـ.
22. عبدالحميد قطوش، مكافحة الفقر المدقع في الدول النامية بين المتحقق والمأمول، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2019م.
23. عبدالرازق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.
24. عبدالله بن محمد بن أبي شيبه الكوفي، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1989م.
25. عبدالله بن محمود بن مودود الموصللي، الاختيار لتعليل المختار، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1937م.
26. عثمان محمد عثمان، التنمية العادلة - معضلة النمو الاقتصادي أم عدالة التوزيع، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مذكرة خارجية رقم 1656، 2015م.
27. عدنان عباس حميدان، الإطار المنهجي لمحددات الفقر والطرق الإحصائية لقياسه، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، مج12، ع4، 2011م.
28. علم الدين بانقا، تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ع144، 2018م.
29. على بن أحمد بن سعيد بن حزم، المحلى، إدارة الطباعة الأميرية، القاهرة، مصر، ط1، 1349هـ.

30. علي محيي الدين القره داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي: دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي على ضوء الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة وتراثنا الفكري، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، شركة دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2010م.
31. قرارات وتوصيات ندوة البركة الثانية والأربعين للاقتصاد الإسلامي «الاقتصاد الرقمي واستشراف المستقبل»، منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي، توزيع دار أروقة للدراسات، عمان، الأردن، 2023م.
32. كمال صدقاوي، إشكالية الفقر في المجتمعات العربية: من التضمين الاقتصادي إلى الواقع الاجتماعي، مجلة دراسات اقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، مج 20، ع2، 2020م.
33. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 2004م.
34. محمد الحبيب التجكاني، نظام التبرعات في الشريعة الإسلامية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، 1983م.
35. محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط2، 1964م.
36. محمد بن إسماعيل البخاري. صحيح البخاري. دار ابن كثير. دمشق. سوريا. ط1. 1423هـ.
37. محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، مصر، ط1، 2001م.
38. محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، 2005م.
39. محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو)، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3)، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة، 1996م.
40. محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط2، 1986م.
41. محمد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر، 1413هـ.
42. محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1993م.
43. مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، دار الطباعة العامرة، تركيا، 1334هـ.
44. مصطفى أحمد الزرقا، أحكام الوقف، دار عمار، عمان، الأردن، ط2، 1998م.
45. مكي بن أبي طالب حَمَوْش بن محمد بن مختار القيسي، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الإمارات، ط1، 2008م.
46. نادية حصر وردني، تحليل وقياس الفقر في الجزائر «دراسة تطبيقية»، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009م.
47. نصر الدين فضل المولى محمد، الفقر: تعريفاته وحدوده وقياسه، معهد علوم الزكاة، الخرطوم، السودان، 2013م.
48. نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، صادر عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار القارئ العربي، القاهرة، مصر، 1993م.
49. نعمت عبداللطيف مشهور، الزكاة «الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي»، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 1434هـ.
50. هادي العلوي، قاموس الدولة والاقتصاد، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.
51. ياسر عبدالكريم الحوراني، اقتصاديات الفقر في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 1994م.
52. يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، مكتبة الإرشاد، جدة، السعودية.



1. تقرير أدلة التنمية البشرية 2010 (الثروة الحقيقية للأمم)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010م.
2. تقرير أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها (التحديث الإحصائي لعام 2018)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2018م.
3. تقرير استعراض لنقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، منظمة التعاون الإسلامي، أنقرة، تركيا، 2021م.
4. تقرير أقل البلدان نمواً 2021، منظمة الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، نيويورك، الولايات المتحدة، 2021م.
5. تقرير الاتجاهات العالمية للنزوح القسري في عام 2021، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، كوبنهاغن، الدنمارك، 2022م.
6. تقرير الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020-2030، القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الدول العربية، بيروت، لبنان، 2019م.
7. تقرير التنمية البشرية 2021/2022، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2022م.
8. تقرير التنمية في العالم «شن هجوم على الفقر»، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، 2001م.
9. التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية غرب آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، 2017م.
10. التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية غرب آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، 2017م.
11. تقرير الفقر والرخاء المشترك 2020، مجموعة البنك الدولي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2020م.
12. تقرير المجتمع العربي: مجموعة الإحصاءات العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة، ع13، 2017م.
13. تقرير المنهجية الوطنية لحساب الفقر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، مصر، 2016م.
14. تقرير المؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد 2021، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة إكسفورد للفقر والتنمية البشرية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2021.
15. تقرير تحقيق الأمن والسلام في عالم حافل بالاضطرابات في البلدان الأعضاء تحد شاق أمام منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، منظمة التعاون الإسلامي، أنقرة، تركيا، 2019م.
16. تقرير تكلفة الكوارث الطبيعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، منظمة التعاون الإسلامي، أنقرة، تركيا، 2021م.
17. تقرير قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، منظمة التعاون الإسلامي، أنقرة، تركيا، 2015.
18. تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول الصحة 2019، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، منظمة التعاون الإسلامي، أنقرة، تركيا، 2019م.
19. Cost of Natural Disasters Report in the OIC Member Countries، The Statistical، Economic and Social Research and
20. Global Multidimensional Poverty Index 2018، United Nations Development Programme (UNDP) and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI)، University of Oxford، UK، 2018.
21. Global Multidimensional Poverty Index 2021، United Nations Development Programme (UNDP) and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI)، University of Oxford، UK، 2021.
22. Global Multidimensional Poverty Index 2023. United Nations Development Programme (UNDP) and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI)، University of Oxford، UK، 2023.
23. Human Development Report 1990، United Nations Development Programme (UNDP)، Oxford University Press، New York، USA، 1990.
24. Human Development Report 1997، United Nations Development



3. الموقع الرسمي للبنك الدولي: [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org)

4. الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي: <https://www.oic-oci.org>

5. موقع بيانات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org>

6. موقع بيانات العالم: <https://ourworldindata.org>

Programme (UNDP), Oxford University Press, New York, USA, 1997.

### ثالثاً: مواقع الإنترنت الرسمية:

1. موقع الأمم المتحدة «إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية»: <https://unstats.un.org>

2. الموقع الرسمي لكتاب حقائق العالم: [www.cia.gov/the-world-factbook](http://www.cia.gov/the-world-factbook)





## منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي

هو مؤسسة فكرية عالمية مستقلة غير هادفة للربح، متخصصة في الاقتصاد الإسلامي بمفهومه الشامل، نشأت امتداداً لتراث عريق من عطاء مؤسسه الشيخ:

صالح عبد الله كامل - رَحِمَهُ اللهُ -،

وهو التراث الذي يغطي مختلف مجالات البحث والتطوير في الاقتصاد الإسلامي.

يسعى المنتدى إلى إثراء المخزون البحثي وخدمة البنية المعرفية للاقتصاد الإسلامي، وبناء الشراكات والتحالفات مع الجهات الإقليمية والدولية لاستقراء التحديات والمستجدات الاقتصادية المعاصرة، ومواكبة الاقتصاد والمالية الإسلامية لهذه المستجدات، بما يعزز مخرجات المنتدى باعتباره منارة معرفية اقتصادية ومالية عالمية.



الاقتصاد الإسلامي  
ALBARAKA FORUM